قاسيون

العدد 457
السبت 12 حزيران 2010
12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (14.445.190) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق . ص . ب (35033) . تلفاكس (3349208) . أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) . بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

قرار عدواني جديد ضد إيران

مثلما قيمنا في حينه قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ في «قاسيون» (العدد ٢٢٩ تاريخ٢٠٠٥/٩/٩) على أنه «قرار عدواني جديد موجه ضد سورية ولبنان بغض النظر عن المزاعم والحجج التي استند إليها متخذو القرار»، كذلك نقيم قرار مجلس الأمن تاريخ ٢٠١٠/٦/٩ بفرض مجموعة رابعة من «العقوبات» ضد إيران على أنه يستبطن نوايا عدوانية- هجومية ضد إيران وسورية ولبنان والمقاومات العربية، وهو نوع من هروب عتاة الإمبريالية العالمية نحو الأمام، وتوسيع لرقعة الحرب في المنطقة، وتهيئة المسرح في الشرق الأوسط من قبل التحالف الإمبريالي- الصهيوني لحرب جديدة بانت مقدماتها في شكل وأهداف المجزرة المدروسة التي ارتكبها جيش العدو الصهيوني ضد أسطول الحرية في المياه الدولية!.

وإذا كانت الحرب العدوانية الإسرائيلية على لبنان في ٢٠٠٦ قد جاءت بعد القرار ١٥٥٩ بسنة ونصف، فإن الحرب المتوقعة في المنطقة بعد قرار «العقوبات» ضد إيران لن تأخذ مثل هذا الزمن، لأن المأزق أمام التحالف الإمبريالي- الصهيوني قد تعمق أكثر مما كانت عليه الأوضاع في ٢٠٠٦، خصوصاً بعد صمود المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق، وانفجار الأزمة الرأسمالية العالمية عام ٢٠٠٨، وازدياد الدور الإقليمي لكل من سورية وإيران وتركيا، وظهور بدايةِ تحالفات مغايرة تتشكل منها نواة مجتمع دولي جديد يخرج شيئاً فشيئاً عن طوع الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية.

وبالعودة إلى المجزرة المدروسة التي ارتكبتها «قوات النخبة» في جيش العدوان الصهيوني على ظهر السفينة «مرمرة»، يجب ألاّ نقع في الأوهام القائلة بأن القيادة الصهيونية لم تكن تدرك الخسائر السياسية على الساحتين الإقليمية والدولية، بل علينا إدراك البعد الاستراتيجي للعملية، انطلاقاً من أن قادة الكيان الصهيوني بدؤوا يدركون- وكذلك حماتهم في واشنطن- أن المشروع الاستيطاني- الصهيوني آخذ في التراجع سنة بعد سنة منذ عام ٢٠٠٠ تحت ضربات وصمود المقاومة في فلسطين ولبنان، ودعم سورية وإيران لها مادياً ومعنوياً، من هنا جاء القرار الصهيوني بارتكاب المجزرة ضد أسطول الحرية لمنع فك الحصار عن قطاع غزة، والذي يعني انتصار خيار المقاومة وانتقاله من الدفاع إلى الهجوم وسقوط كل ما «أنجزه» التحالف الإمبريالي- الصهيوني من تسويات مذلة مع قادة دول الاعتدال العربي، بما في ذلك القيادة الفلسطينية المتنفذة في رام الله.

وفي محاولة لاستعادة زمام المبادرة واسترجاع الخسائر أو تعويضها على المستويين الإقليمي والدولي، لجأ التحالف الإمبريالي- الصهيوني إلى عدد من الخطوات أبرزها:

- الإيعاز للنظام الرسمي العربي بتعويض ما خسره الكيان الصهيوني سياسياً، حيث اكتفى وزراء الخارجية العرب ببيانات الشجب والاستنكار والإدانة ورفع القضية إلى «مجلس الأمن»، وأظهروا عجزهم «المعهود» عن فك الحصار بأنفسهم، أو حتى التلويح بسحب «المبادرة العربية» سيئةِ الصيتِ، وبذلك كان موقفهم مخجلاً بالقياس للموقف التركي حكومةً وشعباً.
- تمييع المطلب العالمي بتحقيق دولي وإدانة القادة الإسرائيليين المسؤولين عن المجزرة واعتبارهم مجرمي حرب يجب أن يحاكموا أمام المحاكم الدولية.
- الإيعاز للنظام المصري بفتح معبر رفح «لأجل غير مسمى» لامتصاص نقمة الشارع المصري والعربي، الذي يحمله مسؤولية تجويع أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني في قطاع غزة، وخصوصاً بعد إقامة الجدار الفولاذي لعزل سكان القطاع عن مصر وإقفال الأنفاق تحت الأرض!.
- الطلب إلى محمود عباس الحضور إلى البيت الأبيض وإرغامه على التصريح بقبول السلطة الفلسطينية «استمرار المفاوضات غير المباشرة مع الكيان الصهيوني» بعد كل الذي حدث مقابل ٤٠٠ مليون دولار كمساعدات للسلطة في رام الله!.
- ولعل أخطر الخطوات التي تستبطن حرباً وعدواناً ضد شعوب المنطقة كانت قرار مجلس الأمن بفرض عقوبات ضد إيران، بما في ذلك فرض «نظام تفتيش السفن المتجهة نحو إيران أو الخارجة منها»، وقد سبق ذلك تسريبات إسرائيلية حول وجود عدد من غواصاتها الحربية في البحر الأحمر وصولاً إلى باب المندب، إضافةً لما تملكه واشنطن من أساطيل وقوات عسكرية في المنطقة!.

أمام كل ذلك لابد من الأخذ في الحسبان أن التحالف الإمبريالي- الصهيوني يفرض على شعوب هذا الشرق العظيم مواجهةً سافرةً لا تقبل الحلول الوسط، وهذا ليس دليلاً على قوة أو نهوض التحالف المعادي، بل دليل على عمق مأزقه وأزمته العامة التي لا يرى حلولاً لها إلاّ عبر وهم الحرب وتوسيع رقعتها، لذلك لابد من المواجهة والانتصار عبر انتقال قوى المقاومة والممانعة من حالة الدفاع إلى الهجوم، خصوصاً بعد أن توحدت شعوب العالم ضد الوحشية الصهيونية، كما كانت موحدة ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا.

■■

«التهويد» يصل ساحة «البراق»

بالتزامن مع الذكرى الـ ٤٣ لاحتلال المسجد الأقصى والقدس «الشرقية»، تعكف سلطات الاحتلال الإسرائيلي وحاخاماته حالياً على وضع مخطط سري لإعادة تخطيط ساحة البراق في مدينة القدس المحتلة، ووضع الصورة النهائية للساحة. ويبرز من بين المشاريع، حسب «الجزيرة نت»، مخطط «بيت الجوهر»، لإقامة مبنى مؤلف من ثلاثة طوابق بمحاذاة ساحة البراق على مساحة ٣٠٠٠ متر، حيث تجري في المكان حفريات أثرية من الجهة الغربية ليحوي المبنى متحفا للديانة اليهودية مع توسيع الساحة والحديقة الأثرية بنحو ٥٠٠ متر شرقاً...!

إضراب عمالي إيطالي مرتقب احتجاجاً على التقشف

دعا أكبر اتحاد عمالي في إيطاليا الأربعاء ٢٠١٠/٦/٩ إلى إضراب عام أواخر هذا الشهر احتجاجاً على إجراءات تقشفية بقيمة ٣٠ مليار دولار خلال العامين المقبلين لخفض عجز الموازنة العامة تبنتها حكومة سيلفيو برلسكوني نهاية الشهر الماضي.

وحثت النقابة العامة للعمل (سي جي آي أل) في بيان لها موظفي الخدمة المدنية على الإضراب ٢٤ ساعة في ٢٥ من هذا الشهر، على أن يضرب عمال القطاع الخاص أربع ساعات.

وأعلنت في البيان ذاته أنها ستسيّر مظاهرات في العاصمة روما يوم صدور هذا العدد احتجاجاً على التقشف، وهو التحرك الذي سيمهد للإضراب العام المرتقب.

وكان رئيس النقابة غولييلمو إبيفاني قد أثار احتمال إعلان الإضراب قبل أسبوعين تقريباً، واعتبر الإجراءات التقشفية بمثابة عقاب للعمال. وقال أيضاً إن تلك الإجراءات لا توفر محفزات تذكر لاقتصاد إيطاليا العضو في مجموعة اليورو.

وستشمل الإجراءات التقشفية- التي تبررها الحكومة بالخشية من انزلاق البلاد إلى أزمة مماثلة لأزمة اليونان الغارقة في ديون تقارب ٤٠٠ مليار دولار- إلزام الوزارات بخفض نفقاتها ١٠٪، وتجميد رواتب الموظفين ثلاث سنوات، كما سيُجمّد التوظيف في الدوائر الحكومية.

وترمي حكومة برلسكوني اليمينية من التقشف- الذي سبقتها إليه دول أخرى أعضاء في منطقة اليورو كاليونان وإسبانيا والبرتغال ولاحقا ألمانيا- إلى خفض العجز في الموازنة بحلول ٢٠١٢ إلى ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٣٪ في ٢٠٠٩.

وتنص لوائح المفوضية الأوربية على ألا يتعدى العجز في موازنات الدول السبع والعشرين الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ٣٪ من الناتج الإجمالي.

لكن الأزمة الرأسمالية التي اندلعت في خريف ٢٠٠٨، ثم الركود الاقتصادي الذي أعقبها واستمر حتى نهاية ٢٠٠٩، رفعا العجز في موازنات دول أوربية كثيرة إلى أضعاف الحد الأقصى المسموح به، إذ يفوق عجز موازنة اليونان على سبيل المثال ١٢٪.

■■

النائب.. وفاكهة الصيف!

قاسيون

نفى النائب الاقتصادي خلال اجتماع الهيئة العامة لاتحاد غرف التجارة السورية الذي انعقد مؤخراً، «مسؤولية التجار عن رفع الأسعار الذي حدث في العام ٢٠٠٨»، مبيناً «أن هذا الارتفاع كان ظاهرة عالمية»، وكأنه يوحي للسوريين، والليبب من الإشارة يفهم، أن الارتفاعات الهائلة في الأسعار التي تشهدها السوق السورية حالياً، هي أيضاً من مسؤولية تجار موزامبيق أو احتكاريي هونولولو.. وأن تجارنا الأوادم براء منها..

وانطلاقاً من إنسانية النائب الاقتصادي تجاه أوادم اقتصاد سوقه، يمكن الجزم بأنه يتمتع بكل ما تقدمه له السوق من أطايب، ولا شك أنه يحب الكرز والمشمش الهندي والبلدي، كما يحب البندورة البلدية والخضار الطازجة والفريز والدراق، وإذا سألونا عن رأينا فنعتقد بأنه سبق للنائب (ولو مرةً) أن تناول كل ما يحب من أطعمة دفعةً واحدةً، وفي أضعف الإيمان قد يكون قسّطها على دفعات «على كل ضرس لون»!.

وانطلاقاً من «تعتير دراويش هالبلد ومحدودي الدخل فيها»، يمكن الجزم من الوادي الآخر، بأن أفخل مواطن لم يستحل لنفسه كرزةً أو مشمشةً هندية منذ بداية موسم الغلاء، رغم أنه يحبها طبعاً، وإذا سألونا عن رأينا فنعتقد بأنه سبق للمواطن (لعدة سنوات) أن حافظ على نفسه بعيداً عن ترف العيش وفاكهته، وفي أحسن الأحوال قد يكون كتف ذلك كله بكيلو خيار «بعز دين موسم الخيار البلدي»!.

وبالخلاصة، وانطلاقاً من «اللا إنسجام» التام بين النائب والمواطن (الذي يفترض بالنائب أن يرعى شؤونه)، يمكن الجزم بأن المواطن بات يستحق تحيةً على شكل جائزة ترضية من فئة «نصيبك بالجنة» لصبره وزهده علّه يتابع خطاه على طريق الصمت، بينما يستحق النائب بطيخة صيفية «حزّ ورا حزّ» علّه ينبسط على المظبوط قبل أن ينتهي موسم الليبرالية الجديدة الذي شارف على خريفه بإذن الله!.

■■

بصراحة

شيخ النقابيين.. نضالك باقٍ

◄ عادل ياسين

مرَّ عام على رحيل شيخ النقابيين الرفيق ابراهيم بكري (أبو بكري)، ولكن هذا الرحيل الفيزيائي لرجل عظيم لم يلغ ما قدمه بنضاله الطويل للعمال وللوطن، فما خلّفه من مخزون وتجارب نضالية باقية لا ترحل مع رحيل الجسد..

كرس ابراهيم بكري منذ نعومة أظفاره حياته لقضية سامية، قضية الطبقة العاملة، وكان جزءاً ومكوناً رئيسياً من مكوناتها الفكرية والنضالية منذ بدأت الحركة العمالية تشق مجرى كفاحها من أجل حقوقها في ثماني ساعات عمل وأجر عادل وحقها بالإضراب، حيث كانت هذه الأمور من المحرمات على الطبقة العاملة السورية الوليدة حينها، ولكن بفعل نضالها الشاق وبوجود قادة عماليين خرجوا من صفوفها، فإن الطبقة العاملة السورية بالرغم من كل ما كان يحيط بها من صعوبات النشأة الأولى، وما يحيط بها من قمع وتكبيل كانت تمارسه حكومة الاحتلال الفرنسي وبعدها الحكومات الوطنية، استطاعت هذه الطبقة الوليدة أن تكوّن لها موقعاً كقوة أساسية على امتداد الوطن لا يمكن لأيه قوة سياسية تجاهلها، أو تجاهل مطالبها التي كانت تطالب بها، ليس فقط لأنها عادلة، بل لأن العمال وقادتهم الميدانيين كانوا واثقين أن حقوقهم لا يمكن أن تقدم لهم مجاناً وعن طيب خاطر من الرأسماليين (الأجانب والمحليين)، بل كان يتحقق جزء أساسي من مطالبهم بفعل ممارستهم لحقهم بالإضراب باعتباره السلاح الوحيد الذي يملكونه ويستطيعون استخدامه، ويجيدونه.

لقد كان شيخ النقابيين راسخ القناعة بأهمية هذا الحق وبأهمية تنظيم العمال وتطوير وعيهم بحقوقهم وكيفية الدفاع عنها.

فمن يقرأ ما كتبه في مؤلفاته: «حقوق العمال في قانون العمل السوري» ١٩٤٨، و«لينين والنقابات» ١٩٧٠، و«حول تركيب الحزب الشيوعي الطبقي» ١٩٧١، و«أوراق حزبية ونقابية» ٢٠٠٤، و«أداء ومواقف سياسية وطبقية» ٢٠٠٥.. يلاحظ هذا الخط النقابي الكفاحي متجذراً في كل سطر كتبه، وفي فعله النضالي الذي قام به، حيث بصماته واضحة في تأسيس النقابات الأولى، وتحديداً نقابة عمال النسيج الآلي، وقيادته لإضراباتها المتكررة ودخوله السجن لمرات عدة بسبب ذلك.

كانت له كذلك مساهمته الفاعلة في توحيد النقابات الناشئة وقيادة نضالاتها الإضرابية والمطلبية.. وقد ذكرت الدراسات التي كتبت حول تاريخ الطبقة العاملة السورية الدور الذي لعبه الشيوعيون في تنظيم وتعبئة الطبقة العاملة وفي قيادة إضراباتها وفي تزويدها بالبرامج والشعارات التي تعبر عن مطالبها في تلك المرحلة، حيث انتقلت الطبقة العاملة من الحالة العفوية إلى حالة التنظيم، مما أكسب العمال خبرة ومعرفة بأشكال النضال المختلفة، وهذا ما تم حين دعا اتحاد عمال دمشق بقيادة صبحي الخطيب لإضراب عام في المدن السورية، وأصدر بياناً بمطالب الاتحاد التي على الحكومة تنفيذها خلال /١٥/ يوماً ولو تم هذا الإضراب لكان سيلحق الضرر بالطبقة العاملة، لأن المطالب المطروحة لا يمكن تحقيقها بهذه الفترة القصيرة وتحتاج إلى نضال طويل وتدريجي، وهو ما أصر عليه شيخ النقابيين (أبو بكري) في البيان الذي أصدره، ودعا لتأسيس اتحاد عمالي بديل سمي باتحاد العمال السوريين، وقد ضم في صفوفه /٣٥/ نقابة من دمشق، التي انتخبته لتمثيلها مع أربعة آخرين في تأسيس الاتحاد العالمي للنقابات المنعقد في باريس عام ١٩٤٥، حيث كان تأسيس هذا الاتحاد ضرورياً لمواجهة الاتجاهات اليمينية في الحركة النقابية، التي كانت تسعى إلى إخضاع النقابات للأحزاب الرجعية الممثلة للرأسماليين وأرباب العمل.

ما كان كل هذا ليحدث لولا وجود قيادة نقابية حقيقية تستند إلى رؤية صحيحة وخطاب سياسي ونقابي صحيح، خطاب استطاع أن يقنع العمال بمواقفه ومطالبه وشعاراته في اللحظة المناسبة، ودون انحراف يميني أو يساري متطرفين؟.

أيها الشيخ الجليل، لقد افتقدت الحركة النقابية رجلاً مناضلاً وقائداً عمالياً خرج من رحم الطبقة العاملة، افتقدتك الحركة في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها، والتي تحتاج فيها لمثل هؤلاء القادة المكافحين من أجل قضية الطبقة العاملة السورية المناضلة لنيل حقوقها كاملة، في زمن ندر فيه الرجال، خصوصاً في ظل انقسام وتشرذم الشيوعيين إلى فصائل لا يمكنها أن تنهض بمهامها الطبقية والوطنية.

فهل ستنهض ثانية؟ هذا ما كنت تتمناه دائماً، ومانتمناه ونعمل من أجله نحن الآن.!

■■

انتصار للطبقة العاملة وتنظيمها النقابي..

وزارة الصناعة تطوي قرار العمال الموسميين.. بضغط من النقابات

كما بات معروفاً لكل المتابعين والمهتمين، وخصوصاً الطبقة العاملة، كانت وزارة الصناعة قد وجهت كتاباً غريباً عجيباً مثيراً للأسئلة إلى جميع الشركات والمؤسسات التابعة لها، تحت الرقم ت. ع /٥٨ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢٥، نشرت قاسيون تفاصيله في العدد الماضي، يقضي «بضرورة التخلص من العمالة الموسمية والمؤقتة، وعدم التوظيف بأي شكل منها إلا على خطوط الإنتاج وبموافقة الوزير، ويجب أن يتم الفصل في كل نهاية عقد سنوي حتى لا يتم التثبيت. للاطلاع والتقيد بمضمونه»..

وبعد نشر مضمون الكتاب في قاسيون، مع توضيح خطورته وآثاره السلبية على العمال، وما تلى ذلك من استياء عارم في صفوف العمال عامة، والموسمين منهم على وجه الخصوص، تحرك الاتحاد العام لنقابات العمال على الفور مطالباً المسؤولين عن تنفيذ هذا القرار، وقد أثمرت الجهود والضغوط المبذولة، واضطرت وزارة الصناعة للموافقة على طي القرار!. والحقيقة أن هذا ما كان ليتم لولا سرعة المبادرة واللغة الحازمة التي تحدث بها الاتحاد العام.. والآن تسري شائعات كثيرة، وخصوصاً في أوساط قريبة من اتحاد نقابات العمال تفيد أن أحد القيادات النقابية هدد باستخدام حق الإضراب في حال عدم الموافقة على مطلبهم هذا.

وقد أصدرت المؤسسة العامة للصناعات النسيجية بتوقيع مديرها العام الدكتور المهندس جمال العمر، القرار التالي الذي يطوي قرار وزير الصناعة السابق..

«إلى كافة الشركات التابعة:

يطوى مضمون تعميمنا رقم ت ع/٥٨/ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢٥ بخصوص العمالة المؤقتة، والموسمية.....

للإطلاع وإجراء المقتضى الأصولي وفق أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ وبما يحقق مصلحة الشركة وعلى مسؤوليتكم».

■■

«المنفصلة».. الكلمة/الشعرة التي قصمت ظهر العمال

وجه الاتحاد المهني لنقابات عمال الغزل والنسيج كتاباً إلى الاتحاد العام لنقابات العمال/ أمانة الشؤون القانونية، يبين فيه حرمان العمال الموسميين والمؤقتين من الزيادة الدورية.. هذا نصه:

تم حرمان العمال الموسمين والمؤقتين من الزيادة الدورية بعد صدور الصك النموذجي لاستخدام العمال الموسمين والمؤقتين والعرضيين الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم /٥٤٧/ تاريخ /٢/٧ حيث ورد في المادة /١٤/ من الصك النموذجي «يزاد أجر الفريق الثاني /العامل/ إذا استمر في الخدمة بأجره مدة سنتين اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل بعد استخدامه، ومن تاريخ الزيادة السابقة وتكون الزيادة وفقاً لنسب علاوة الترفيع المنصوص عليها في القانون الأساسي للعاملين في الدولة، وبما لا يتجاوز السقوف المحددة بالقانون».

وقد رأت الجمعية العمومية للقسم الاستشاري للفتوى والتشريع في مجلس الدولة برأيها رقم (١٠٧/٢٠٠٧):

١) يشترط لاستحقاق العامل المؤقت أو الموسمي أو العرضي لعلاوة الترفيع استمراره في عمله بصورة متصلة لمدة سنتين بغض النظر عن الأحكام الواردة في النظام الداخلي للجهات العامة.

٢) يتم تعيين العامل المؤقت بأجر بدء التعيين المحدد في الجداول الملحقة بالقانون رقم /٥٠/ لعام ٢٠٠٤ بصرف النظر عن خدماته السابقة المؤقتة التي انتهت بانتهاء الغاية من استخدامه وقبض مستحقاته عنها، ولا يجوز جمع مدة الخدمة المؤقتة السابقة إلى مدة الخدمة المؤقتة الجديدة.

وكان قد ورد في المادة /١٣/ من الصك النموذجي السابق والصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم /٢٤٩٥/ تاريخ ١٩٨٥/٩/٧ «يزاد أجر الفريق الثاني /العامل/ إذا استمر في الخدمة بأجره مدة سنتين، اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل بعد استخدامه، ومن تاريخ الزيادة السابقة، وتكون الزيادة وفقاً لنسب علاوة الترفيع المحدد في المادة /٢٥/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة وفق ما يرد بهذا الشأن في النظام الداخلي».

وقد ورد في الفقرة السادسة من المادة /٤٩/ من النظام الداخلي للمؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان «يتم تعيين العمال الموسمين بأجور الحد الأدنى المحدد لفئتهم ويستحقون زيادة في الأجر بمعدل ترفيع عن كل /٧٢٠/ يوم عمل متصلة أو منفصلة وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون وتكون الزيادة وفقاً لنسب علاوة الترفيع المحددة في المادة /٢٥/ من القانون وتحتسب هذه الزيادة عند إصدار صك الاستخدام في أول موسم الحليج».

يرجى من الاتحاد العام لنقابات العمال العمل مع رئاسة مجلس الوزراء على تعديل المادة /١٤/ من الصك النموذجي بحيث يضاف إليها عبارة «سنتين متصلة أو منفصلة. أو وفق ما يرد بهذا الشأن في النظام الداخلي».

■■

وماذا عن عمال البناء وأسرهم يا محافظ حمص؟

أصدر محافظ حمص المهندس محمد إياد غزال قراراً يقضي بوقف البناء في المنطقة الغربية من ريف حمص إلى أجل غير محدد، وهو ما سينعكس سلباً على حركة البناء في المنطقة المذكورة، وبالتالي سيصيب بالضرر أسراً عديدة ممن يعمل معيلوها بأعمال البناء والإنشاء ومتعلقاتها، والتي ستُحرم من دخلها القليل الذي كان يؤمّن لها بعضاً من كفايتها وكرامتها في ظل الظروف الاجتماعية–الاقتصادية المتردية باطّراد.

وقد نص القرار حرفياً على ما يلي:

«بخصوص الدراسات التوجيهية التخطيطية لوادي النضارى، من محافظة حمص إلى الوحدات الإدارية والبلديات التالية:

مدينة الحصن، بلدة الناصرة، بلدة الحواش، قرية مرمريتا، بلدية المشتاية /كفرا/، بلدية المزينة، بلدية الزويتينة، بلدية عناز، قرية حب نمرة، بلدية تنورين /جوار العفص- عين الباردة/، بلدية عمار الحصن، بلدية قرب علي، بيدر رفيع جنكمرة، بلدية الكيمة /القلاطية - دغلة - دوير اللين- المزرعة- مقعبرة- حارة محفوظ ومزارعها/، قرية شمسية التابعة لبلدية العريضة..

يطلب إليكم:

إيقاف حركة البناء لحين الانتهاء من الدراسة التخطيطية التوجيهية لمنطقة الوادي وتثبيت مقترحات الدراسة على المخططات التنظيمية حسب الأصول، على أن يتم التنسيق بين الوحدات الإدارية والبلديات والمحافظة في حال وجود طلبات ترخيص لمشاريع استثمارية ليتم عرضها على الفريق الدارس.

إن أهالي هذه القرى والبلدات يطالبون بتحديد الفترة الزمنية لوقف البناء بشكل دقيق، لكي لا تمتد إلى أجل غير مسمى بسبب الترهل الإداري والبيروقراطية، وما قد ينتج عنهما من فساد عبر منح استثناءات لذوي النفوذ قابل رشاوى كبيرة، وإنهاء الدراسة بأسرع ما يمكن، خصوصاً وأن تداعيات القرار لا تقتصر على عمال البناء وأسرهم فقط، بل تمتد لتشمل العاملين في القطاع السياحي، حيث سيؤثر القرار سلباً على إقامة منشآت جديدة تؤمّن باستمرار عدداً لا بأس به من فرص العمل لشريحة واسعة من أبناء هذه المنطقة.

■■

تأبين شيخ النقابيين إبراهيم بكري.. الذاكرة والرمز والإنسان المناضل

بدعوة من الحزب الشيوعي السوري واتحاد عمال دمشق، أقيم في مقر اتحاد عمال العاصمة حفل تأبين بمناسبة مرور عام على رحيل القائد النقابي إبراهيم بكري، بحضور العشرات من الرفاق والأصدقاء ومن الحركة النقابية، حيث ألقيت عدة كلمات بهذه المناسبة التي حرصت جميعها على إبراز الدور النضالي للرفيق الراحل في العمل من أجل وحدة الحركة النقابية ودفاعاً عن حقوق ومكاسب الطبقة العاملة السورية.

كلمة عائلة الفقيد تحدثت عن دور الراحل الكبير في المجال النقابي والعمالي، مبينة أنه كان بارزاً ومؤثراً. فمنذ بدايات النقابات في سورية، أسهم الرفيق أبو بكري في تأسيس نقابة عمال النسيج، كما ساهم في تأسيس العديد من النقابات العمالية، وشارك في تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال عام ١٩٣٨، واستمر عضواً فاعلاً في المؤتمرات المتتالية للاتحاد العام لنقابات العمال.. مذكّرة أنه كان رئيساً للوفد السوري في المؤتمر التأسيسي لاتحاد النقابات العالمي في باريس سنة ١٩٤٥، كما شارك في تأسيس الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عام ١٩٥٦.

كلمة الرفيق يوسف نمر عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري أكدت أنه «في المرحلة الناصعة من حياته خاض المعارك في الحركة النقابية مع بعض القادة النقابيين ضد الممالئين للسلطة، وبقي رافعاً بشجاعة شعار وحدة الطبقة العاملة وحركتها النقابية.. حيث أبرز بشكل خلاق دور الشيوعيين في صفوف الطبقة العاملة التي أثبتت وجودها وكرست دورها في القضايا الطبقية والوطنية.. لقد ودعنا هذا العملاق النقابي والقائد الحزبي المتواضع الذي ترك بصماته على جيل كامل من الشباب، وقد أفلح برفع سقف الحزب إلى مستوى نموذجي في الدفاع عن قضية الطبقة العاملة الجوهري، وتمتع بجرأة وشجاعة في الصراع ضد الديكتاتوريات، حيث سُجن، ونُفي، وعُذّب، وأرسل إلى منافي الصحراء في تدمر وغيرها.

أما جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق فقال:

عرفناه في اتحاد عمال دمشق نقابياً مخلصاً، ووطنياً غيوراً، عرفنا فيه التعقل والتروي والاتزان، وعرفنا فيه الهدوء ورحابة الصدر وطيب المعشر، آمن بطبقيته ونقابيته، وظل مخلصاً لهما طوال حياته.

كان من أوائل النقابيين الذين انخرطوا في الاتحاد العام لنقابات العمال منذ تأسيسه عام ١٩٣٨، وكان طليعة المناضلين لتحقيق أهدافه.

أنعام المصري عضو المكتب التنفيذي في اتحاد عمال دمشق قالت:

لم ينفصل عن طبقته التي انحدر منها وبقي معها مدافعاً عن حقوقها حتى اللحظات الأخيرة

إيماناً منه أن هذه الطبقة هي الأساس في عملية التطور والتقدم الاجتماعي، وبذلك أصبح الذاكرة والرمز والإنسان الشاهد بأمانة لعمل أجيال من المكافحين الثوريين المنخرطين في عملية التغيير الثوري لمصلحة الشعب السوري لمصلحة عماله وفلاحيه ومثقفيه وأوسع جماهيره الكادحة تاركاً بصمات واضحة على أجيال متعاقبة من النقابيين والعمال خلال رحلة طويلة مضنية اجتازها في العمل الحزبي والنقابي، وفي مسالك النضال السياسي والاجتماعي لأكثر من ستة عقود اقتطعها من حياته وهو يحلم بالعدالة الاجتماعية والحرية والديمقراطية.

فيصل عبد الله عضو الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب قال:

هذه الذكرى التي تحمل دلالات عميقة لقائد نقابي بارز لا تلين له قناة في سبيل نصرة قضايا العمال والعمل النقابي، كان مؤسساً للعمل النقابي في سورية ومؤسساً لأول منظمة نقابية عربية هو الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

من هنا نقول: المجد والخلود لكل المناضلين من أجل الحرية والتقدم والسلام الاجتماعي.

كما تحدث أديب ميرو نائب رئيس الاتحاد العالمي للعمال مثمناً الدور الكبير الذي أداه الرفيق أبو بكر في مجمل نضال الطبقة العاملة السورية وعلى الصعيد العربي والدولي وبخاصة مشاركته في تأسيس الاتحاد العالمي للعمال، وعبر عن الاعتزاز بهذا النقابي الكبير الذي ستبقى ذكراه حيةً في نفوس كل الذين عرفوه.

■■

امتحانات الشهادتين الإعدادية والثانوية.. الدّوامة المتكررة!!

مع صدور هذا العدد يكون طلاب الشهادتين قد قدموا عدة مواد امتحانية، وما زالت «امتحاناتنا» تسير بالصورة التقليدية التي تُنفذ منذ عشرات السنين التي لا تقيس القدرات العقلية والعلمية وإنما ما تحفظه الذاكرة خلال فترة الامتحان، حتى وإن تبخرت بعدها بيوم.. رغم كُلّ ما يُقال عن التحديث والتطوير، ويمكننا أن نذكر حادثة وقعت في أحد مراكز دير الزور تعطينا مؤشراً لواقع الامتحانات حيث حدثت ملاسنة بين أحد الطلاب والشرطة على الباب حول الهاتف الجوال، مما عرض الطالب للتهديد ومحاولة حجز هويته. وحاول رئيس المركز حل المسألة، وأدخل الطالب، لكن بعد خروج الطالب من الامتحان جرى رميه على الأرض ممن لا يفترض بهم فعل ذلك بالناس، وكأنه شاة تُعد للذبح، وسبب ذلك ضجة وبلبلة أثرت على الطلاب، فهل هذه أجواء امتحانات أم أفلام رعب، وبأية نفسية سيكمل الآخرون امتحانهم؟

لا شك أن هذه الفترة أصبحت عصيبة ليست على الطلاب فقط وإنما على أسرهم أيضاً، وخاصةً الفقراء منهم الذين ازدادوا وأصبحوا أغلبية ساحقة.. حيث ترى الآباء والأمهات على أبواب المراكز الامتحانية يرافقون أبناءهم والخوف يسيطر عليهم ترهقهم ذلة، ولا يملكون إلاّ الدعوات، بينما أبناء الأغنياء والمسؤولين يأتون إلى الامتحانات بسياراتهم الفارهة لا خوف عليهم ولا هم يحزنون.. ولأنّ أي ضياع لدرجات قليلة في الإعدادية سيحرم الطالب الفقير من متابعة دراسته الثانوية وفق ما يرغب، وبالتالي سيكون تسجيله هنا أو هناك.. كالثانوية الزراعية والشرعية والتعليم الفني مثل عدمه، لأن فرصته في المتابعة قليلة جداً، وسيحرم من استكمال تعليمه وفق طموحاته البسيطة، وهي حقّ مشروع له ولأسرته، وكذلك ستتبخر آماله وآمال أسرته من تحقيق أي حُلم ولو كان بسيطاً كالنجاح.

أما امتحان طلاب الثانوية فهو أكثر مأساويةً، لأن فقدان درجات بسيطة سيقرر مصير هذا الطالب وتعبه وتعبَ أسرته وخسارتهم لكل الجهود والأموال التي اقتطعوها من لقمة عيشهم للدورات والدروس الخاصة، لأنّ التعليم الحكومي أصبح لا يُقدّم إلاّ جرعات قليلة من العلم غير كافية لتحقيق حتى أدنى الدرجات، هذا المصير الذي أصبح بمهب ريح بسبب سياسة الاستيعاب الجامعي التي ضيقت على الطلاب الفرص، بل أصبحت نادرة لتدفعهم اتجاه الجامعات الخاصة التي تأكل الأخضر واليابس.. وإذا ما حالف الطالب الفقير النجاح فأنه سيغرق في دوامة ما بعد النجاح، وهي دوامة المفاضلة وتعقيداتها والتي سترتفع فيها درجات القبول مرةً أخرى، ثُمّ دوامة التسجيل في الجامعة والدراسة التي ستكون أوسع وأكثر إرهاقاً وألماً وكلفاً مادية لأسرة الطالب..

ولعل الدوامة الأخطر والأكبر هي دوامة ما بعد التخرج سواء من المعاهد التي تبخر معظمها، أو الجامعة التي أصبحت حُلماً بعيد المنال للفقراء.. وهي فرصة العمل التي أصبحت نادرة جداً إلاّ لمن رضي عنه الكبار والفجار، ومن لم يجد سيبقى في الشارع لسنوات ليكون عبئاً على أفراد أسرته كلهم، وربما يتحول إلى فاسد أو مجرم لأنّ البطالة أم الرذائل، أو سيضطر إلى ألهجرة خارج الوطن، وكم فقد الوطن كثيراً من خبراته وكادراته العلمية والفنية في الفترة الأخيرة، وهجرة العقول هي أحد مصادر النهب الرأسمالي التي تُمارس تجاه الدول الفقيرة لتدميرها.

وأخيراً لا شكّ أن ما يحدث ليس عشوائياً، فالسياسة التعليمية هي جزء من السياسة الاقتصادية الاجتماعية التي ينتهجها الطاقم الاقتصادي الذي يدفع باتجاه رفع يد الدولة عن تقديم أي خدمات للمجتمع، وتحقيق أي تنمية حقيقية تُزيد منعَة الوطن تجاه التحديات الخارجية، وتخلق بؤر توتر داخلية ستكون في مصلحة أعداء الوطن.

وأخيراً، لا بد أن نذكّر أن آلافاً من كادرات الوطن الذين توفرت لهم فرص الدراسة والعمل من الدولة في السنوات ما قبل السابقة والحالية كان لهم دور كبير في صمود الوطن، ولاستعادة المنعة لابد من خلق المزيد من هؤلاء.. وليس تهجيرهم خارج البلاد.

■ دير الزور مراسل قاسيون

حيرة وزارة التعليم العالي بين الجامعات الحكومية والخاصة

يبدو أن المسؤولين في وزارة التعليم العالي لا يملكون ما يفعلونه إلا أن يتسلوا بمصير الطلاب الذين هم على طريق تخرجهم، وخاصة طلاب السنة الخامسة لكليات الهندسة المعمارية وطب الأسنان.

القصة تبدأ بقرار عودة فحص الكوليكيوم (فحص الدراسات العليا)، وهو الفحص الذي يقيّم الطلاب من أجل قبولهم في الدراسات العليا في كليات الطب البشري وطب الأسنان.

ثم يأتي القرار المفاجئ ألا وهو إحداث فحص الكفاءة للطلاب المتوقع تخرجهم. وقد صدر القرار بتاريخ ٣/٢٨ على أن يتم الفحص في يوم ٤/٢٤ لطلاب العمارة والأسنان في سورية، لتعود الوزارة بعد أسبوع واحد وتلغي القرار السابق، ثم لا يمضي أسبوع على إلغائه حتى تقره الوزارة من جديد، بفارق واحد وهو تغير موعد الفحص إلى يوم ٧/١٠. والطريف في القرار أنه قد صدر بناء على رغبة الجامعات الخاصة -لمقارنة طلابها بطلاب الجامعات الحكومية- إلا أن المفارقة في الأمر أن القرار لم يلزم طلاب الجامعات الخاصة بفحص الكفاءة!!!.

والآن، وقبل شهرين من تخرج الطلاب، تعود الوزارة لتطلق الشائعات حول فحص الكوليكيوم فيضيع الطلبة بين شائعات بإلغائه وبين شائعات بتغيير نسبة المعدل والفحص!!!؟؟.

والسؤال: ماذا تريد الوزارة؟ وماذا يريد مسؤولوها مما يجري، وقبل أيام قليلة من تخرج الطلاب؟! وهل أصبح طلاب الجامعات الخاصة بسبب أموالهم أهم من طلاب الجامعات الحكومية؟ وهل نحن قريبون من ذلك اليوم الذي يرسم فيه مليونيرية القطاع الخاص سياسة القطاع العام والحكومة؟!

القضية برسم الوزارة..

■ مراسل قاسيون
حسن جوب

هكذا ببساطة.. حدث في قسم الرياضيات بجامعة الفرات..!؟

يبدو أن الأمور أصبحت معكوسةً في كل شيء، ففي حالات التراجع والارتداد تصبح المقاييس معكوسةً، ويصبح الصح خطأ والخطأ صحيحاً، لذا لم يعد هناك شيء مستغرب! وإذا أخطأ الطالب في الإجابة عن سؤال فمن الطبيعي أن يخسر درجاته، وإذا أخطأ الدكتور في وضع السؤال، يخسر الطالب أيضاً درجاته، هكذا ببساطة، هذا ما حدث في جامعة الفرات بدير الزور، وأعتقد أنّ الحال من بعضه في بقية جامعات وطننا الحبيب سورية، حيث كثرت الشكاوى عن الفساد والفوضى وتراجُع المستوى التعليمي فيها!

في امتحان مقرر المتتاليات والسلاسل لطلاب السنة الثانية قسم الرياضيات من كلية العلوم، وعددهم حوالي ١٥٠ طالباً، كما صرّح بعض من لجأ إلى «قاسيون» منهم، وتحديداً في السؤال الثاني، الفقرة الرابعة، اكتشف الطلاب الخطأ منذ ربع الساعة الأولى، وطلبوا دكتور المادة للاستيضاح، وعندما لم يحضر ألحّوا بالطلب، ومضى الوقت هدراً، وسبب لهم ذلك توتراً وخوفاً من أن يضيع جهد العام هباءً منثوراً، وتبين أن الدكتور ليس موجوداً في المحافظة كلها، ومما زاد الطين بلةً أنه بدل استيعاب الأمر وتهدئة الطلاب وتطمينهم جرى التعامل بأسلوب استفزازي بالقول لمن ألحّ: من أعجبه الحال فليكمل، ومن لم يعجبه فليخرج، هكذا قال له رئيس القاعة، هكذا ببساطة!

هذا الأمر دفع بعض الطلاب للخروج دون حلّ السؤال أو معرفة مصيره، وأول طالب خرج رفض التوقيع على تسليم الدفتر، احتجاجاً، مما سيعرضه للحرمان من الامتحان، حيث كُتب تقرير بحقه بأنه سبب شغباً، وقبل نهاية المدة المحددة للامتحان بربع ساعة، جاء تصحيح السؤال، وهو يحتاج على الأقل إلى نصف ساعة لحله، كما أكد الطلاب، ومن اعترض أيضاً من البقية الباقية قيل له اسكت، وإلاّ يصيبك ما أصاب زميلك، هكذا أيضاً ببساطة!

هكذا تم التعامل مع الطلاب بالظلم بدلاً من أن يكون الحل التهدئة وإعطاء إجابة مقنعة، كأن يكون «سنحل الأمر وستوزع علامة السؤال على بقية الأسئلة».

السؤال الذي يفرض نفسه: ما هو الذنب الكبير الذي ارتكبه الطالب ليعاقَب؟ هل ارتكب جنايةً أم جُريمةً؟ أين عمادة الكلية؟ أو على الأقل أين رئيس القسم؟!

قد نسلم أن الخطأ وارد، ولو أن ذلك غير مقبول من أكاديميين، ويحق لنا أن نتساءل: كيف تمّ ذلك؟ وهل يُعالج الخطأ بخطأ أكبر؟ وهذا يطرحُ مجدداً مسألة أساليبنا الامتحانية ككل. لكن أن يُعالج الخطأ بعقلية الشرطي، ومن أكاديميين من المفترض أن يكونوا قدوةً لأبناء المجتمع، وأن يكونوا آباءً للطلاب، فهذا التصرف الفظ ليس مقبولاً أبداً.

هكذا ببساطة نعالج الأمور، بأساليب خاطئة ناتجة عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية المتبعة، ومنها السياسة التعليمية بمختلف مراحلها، التي باتت بحاجة إلى تغيير شامل، وببساطتنا وببساطة حقوقنا نقول إنّ كرامة الوطن والمواطن يجب أن تبقى فوق كلّ اعتبار.

مراسل قاسيون

السياسات الاقتصادية- الاجتماعية و«الطلاق العاطفي»..

◄ رولا السعدي

ثمة ظاهرة تنتشر بكثرة في المجتمع السوري اليوم، وتنتقل من بيت إلى بيت وتتفشى كالوباء دون أن يشعر أحد بها، كونها تبدو «طبيعية» ومن «روتين الحياة» وأنها ضريبة للزواج، لكنها بالحقيقة داء يتهدد المجتمع لما يحمله من آثار سلبية تنعكس على الأسرة والمجتمع الذي يزداد غربة وتوجعاً يوماً بعد يوم تحت ضربات الواقع الاقتصادي الاجتماعي المتردي..

إنها ظاهرة «الطلاق العاطفي».. التي تضغط على الاستقرار الاجتماعي ولا تقل بتداعياتها السلبية خطراً عن الطلاق الشرعي «الكلاسيكي»..

فالطلاق العاطفي هو بداية النهاية للعلاقة الزوجية التي تتكون بهدف الاستقرار، إذ يخلّف وراءه أسرة مفككة ومتعبة فاقدة للتضامن والتآزر.. وهذا «الطلاق العاطفي» يتجلى بغياب لغة الحوار بين الزوجين وغلبة ردود الفعل المزاجية وغلبة المصلحة الشخصية التي تصبح فوق مصلحة الأسرة، بكل ما ينتج ذلك من توتر وقلق وكتمان للمشاعر، وتظهر آثاره في الفشل بتربية الأولاد وانعدام التفكير المشترك وضعف الألفة والود والاتصال الروحي والوجداني بين الزوجين الذي ينعكس أثره السلبي بشكل مباشر على الأسرة وعلى المجتمع.

وكما نعلم، فلكل مشكلة سبب، وللطلاق العاطفي أسباب كثيرة يأتي في مقدمتها الوضع الاقتصادي الذي يعاني منه أفراد الأسرة، فالشخص الذي لم تشبع رغباته واحتياجاته المادية والروحية كيف له أن يعبر عن عاطفة؟ ومن أن يكون لديه الوقت الكافي للحوار والتفاهم مع أفراد أسرته وشبح الفقر يطارده ويزيد من همومه، وغلاء الأسعار يلاحقه، وضغوطه المادية تزداد لحظة بعد لحظة.

والسؤال الهام هنا أليس من الضروري وجود جهات تقف إلى جانب الأسرة وترعاها وتساعدها لتستطيع الحياة والاستمرار؟.

ولماذا أصبحت الأسر في مجتمعاتنا بلا معيل وجداني ومادي حقيقي يحميها من التخبط ذات اليمين والشمال، ويمد يد العون لها فيساعدها على النهوض من كبواتها وعثراتها؟ أين دور الرعاية الحقيقي للمؤسسات الاجتماعية ومؤسسات رعاية الأسرة وتنظيمها ووزارة الشؤون الاجتماعية التي من واجبها رعاية الأسرة وإشباع حاجاتها وإعانتها بالنهوض بأعبائها المتزايدة، من خلال تحقيق كل ما تحتاجه هذه الأسر بشكل فعلي، وليس فقط من خلال شعارات رنانة؟.

لاشك أنه بالإضافة إلى السبب الرئيسي لمشكلة الطلاق العاطفي، هناك أسباب ثانوية لابد من ذكرها، فالفارق العمري بين الزوجين، والفارق في المستوى الاجتماعي والثقافي أو في التفكير أو عدم التكافؤ بين الطرفين كلها لها علاقة، وهذا ينتج غالباً عن إرغام الشاب على الزواج بفتاة لا يرغبها والعكس صحيح، إضافة إلى دور بعض الموروثات، والمفاهيم الخاطئة التي تتكون في ذهن الرجال في التعبير عن رجولتهم، وفرض الرأي على الغير دون نقاش أو حتى رفض التعبير عن المشاعر لأن في هذا انتقاصاً لرجولة الرجل.. فتصبح المرأة هنا كالمتسولة التي تبحث عن نظرة عطف في عيني زوجها أو حتى لحظة اهتمام منه.. ولا بد لنا هنا من التنويه إلى الأخطاء التي قد ترتكبها المرأة كرغبتها في الحصول على كل شيء في أي وقت دون مراعاة للظروف أو المشكلات العامة، كما أن غيرتها وشكها بزوجها دون مبرر له دور مؤثر.

والخطير في الأمر، أن كل ما ذكرناه يؤثر بشكل سلبي على الأبناء في مراحل عمرهم المختلفة، ففي مرحلة الطفولة يؤثر «الطلاق العاطفي» على تكوين شخصيتهم وحاجاتهم للعطف والحنان، وخصوصاً عند تفاقم الخلاف أو الجفاء بين الزوج والزوجة، وما يرافق ذلك من فلتات اللسان التي تحصل بينهم نتيجة البعد العاطفي والشروخ الكثيرة، وعدم وجود لغة محترمة بالحوار.

هذا التأثير على الأبناء يستمر حتى في مرحلة المراهقة، حيث يغرق الأبناء في علاقات سرية خاصة دون رعاية أسرهم، للبحث عن الهناء والاستقرار العاطفي الذي فقدوه في بيوت ذويهم نتيجة غياب الود بين الآباء والأمهات..

إن ازدياد حالات «الطلاق العاطفي» يدق ناقوس الخطر على المجتمع السوري المعروف تاريخياً بتضامنه وألفة أبنائه، والحل هو برسم جميع المسؤولين «الاجتماعيين»، والتنظيمات الشعبية ذات الصلة ومؤسسات المجتمع الأهلية والقوى كافة؟

■■

تحرشات واعتداءات مختلفة بحق المرأة السورية..

◄ إيمان دياب

لا يختلف الناس كثيراً حول مكانة المرأة في المجتمع، فثمة إجماع من كل الديانات والأعراف السماوية والأرضية على كونها نصف المجتمع، ومع ذلك تتعرض بشكل دائم لشتى أنواع التحرشات.. وبمواقف مختلفة، صباحاً في طريقها إلى العمل وهي تركب الباص، ومساءً في طريق عودتها، فالموقف نفسه يتكرر، لا تجد مكاناً للجلوس فتبقى واقفة، يمتلئ الباص عن آخره حتى تصبح عملية التنفس صعبة، ونتيجة الازدحام الشديد تلتصق الأجساد المحشورة، عندها تبدأ المضايقات، إذ يجد البعض لذته في محاولة تلمس ما يمكن تلمسه من جسدها، دون وازع من ضمير أو أخلاق أو عرف أو دين.. ورغم تأففها واستنكارها الذي قد يصل حد الصراخ أو الشجار، يستمر المعتدي بفعلته! بل أحياناً يجد متعة في إثارة غضبها.. وهذا النوع من التحرش ليس حكراً على الموظفات، ولكنه يتكرر في فترات ذروة ازدحام السير ومع شرائح متنوعة من النساء، وليس فقط في باصات النقل الداخلي، بل يحدث أيضاً في المركبات الصغيرة أو ما يسمى بالسرافيس، فمضايقة النساء تشكل متعة عند البعض.

ثمة اعتداء من نوع آخر بدأ يتكرر كثيراً في الآونة الأخيرة أيضاً، يمارسه بعض راكبي الدراجات النارية والهوائية، حيث يقوم هؤلاء بالسطو على حقائب اليد التي تحملها النساء، ثم الهرب دون أن يقف بوجههم أحد، وإذا حاولت المرأة المقاومة والدفاع عن نفسها وتخليص حقيبتها تتعرض لأذى جسدي كما حصل مع إحدى النساء في منطقة داريا، عندما حاولت التمسك بحقيبتها أثناء قيام رجلين على دراجة نارية باختطاف حقيبتها، فما كان منهما إلا أن سحباها أكثر من خمسة أمتار على الرصيف، أمام طفلها البالغ من العمر أربع سنوات.. مما اضطرها لإفلات الحقيبة.

قد يكون هذا النوع من الاعتداءات (الجسدية) مكشوفاً ويمكن توصيفه وإدانته، ولكن ما هو أسوأ هو تلك الأنواع التي لا يمكن كشفها أو إدانتها بشكل مباشر رغم أضرارها البالغة على نفسية المرأة وإهانتها لكرامتها وإنسانيتها والتي نهت عنها كل الأديان.. وأهمها الاعتداءات اللفظية التي تتعرض لها النساء في الأماكن العامة وممن؟؟ ممن يدعون أنهم رجال دعوة ووعظ، تستضيفهم إذاعات وتفرد لهم حلقات كاملة وساعات يتحدثون فيها بما يطيب لأنفسهم دون أن يقاطعهم أو يناقشهم أحد بما يقولون.. ويحق لهم ما لا يحق لغيرهم التدخل بتفاصيل حياة الناس وتعليم النساء بالذات ما عليهن فعله لكسب الدنيا والآخرة من خلال كسب رضى الزوج... والكثير من التفاصيل التي تؤطر النساء وتحد من إمكانياتهن بحجة أنهن قاصرات وغير جديرات بالحياة العامة..

«رفقاً بالقوارير»، لم يقلها ماركس أو لينين أو أنجلس بل قالها النبي محمد (ص) والقوارير هن النساء.. ومن آخر كلام آخر الأنبياء قبل موته: (أوصيكم بالنساء خيراً).. فهل على هذه الشاكلة ننفذ الوصايا الكريمة؟؟

■■

عريضة من أهالي حي الأشرفية بحلب لتخفيض أجور النقل الداخلي الجائرة

قدم أهالي حي الأشرفية بحلب عريضة موقعة من مئات المواطنين في الحي إلى محافظ حلب يطالبونه فيها بالعمل على تخفيض أجور خط الأشرفية بعد أن قفزت إلى الضعف دفعة واحدة.. فمن المعروف أن هذا الخط لا تستثمره الدولة مباشرة، بل قد تم تعهيده إلى مستثمر في القطاع الخاص، وما يثير استغراب السكان أن المستثمر يتقاضى ثماني ليرات كأجرة للراكب الواحد بينما الخطوط الأخرى التي تشغلها باصات النقل الداخلي مباشرة، وهي أطول من خط الأشرفية، تبلغ تسعيرتها أربع ليرات ونصف ليرة فقط. والسؤال: ألا يعد ذلك محاباة للمستثمرين وفساداً معلناً، بالإضافة لكونه إجحافاً بحق المواطنين والقطاع العام معاً؟؟ ثم ألا يثير هذا الانحياز الكثير من الشبهات والتساؤلات.

وفيما يلي نص العريضة:

«السيد محافظ حلب الموقر..

نحن أهالي حي الأشرفية، نتقدم إليكم بهذه العريضة مطالبين بإنصاف أهالي الحي بسبب الجور الواقع عليهم نتيجة التسعيرة غير المنطقية التي يفرضها علينا مستثمر خط النقل الداخلي.. إن أجرة الراكب الواحدهي (٨) ثماني ليرات سورية، علماً أن أجرة خط المنشية - كراجات البللريمون وهو أطول بكثير، هو أربع ليرات ونصف فقط، كذلك خط المنشية - سيف الدولة (أربع ليرات ونصف)، وهذان الخطان يعملان لصالح القطاع العام مباشرةً، نرجو منكم أن تكون أجرة خط الأشرفية (٥) ليرات سورية أسوة بالخطوط الأخرى التي تشغلها الدولة».

إننا نضم صوتنا إلى صوت أهالي حي الأشرفية، ونطلب من محافظ حلب تدقيق العقد الموقع مع المستثمر عبر الجهات المختصة والتدخل الحاسم لإنصاف أهالي الحي.

■■

من يحرق الأخضر واليابس في الرقة؟ وكيف؟

من يرى حرائق بقايا حقول القمح والشعير في محافظة الرقة من بعيد، يظن أنها بركان أيسلندا يقذف حممه وينتقل رماده وشراره في كل اتجاه وحيثما تهب الرياح ويتراكم فوق كل شيء كالعجاج.. وإذا كان العجاج بفعل الطبيعة التي خربها الإهمال والفساد، فهذه الحرائق لا دخل للطبيعة فيها.. بل هي نتيجة الجهل!.

فلماذا يحرق الفلاح بقايا مزروعاته اليابسة، وهو الذي حُرم في السنوات الأخيرة من حالة الكفاية التي حصل عليها خلال مسيرة حياته وكفاحه الطويل؟ أبسبب الجهل فقط كما يُقال، أم أنّ هناك أسباباً أخرى أكثر أهميةً لا يُحاسب أحدٌ عليها فتُلقى على كتفي الفلاح المغلوب على أمره؟

إن البحث بالأسباب يضعنا أمام الحقائق التالية:

ليست لدى الفلاح الإمكانية المالية كي يجمع القش بحصادات متخصصة لجمع مادة التبن والاستفادة منها أو التخلص منها بدل حرقها..

الإسراع والتبكير بزراعة المحصول التكثيفي للمحافظة على بقائه حيّاً على الأقل، وذلك تخوفاً من تقلبات المناخ الذي تجاريه الحكومة وتسبقه غالباً بتقلب مواقفها تجاه هذه المحاصيل من حيث الدعم والشراء والتسعير وغيرها عبر تسهيلها الأمور للتجار والفاسدين..

والأهم من ذلك الإسراع للحصول على كميات المياه لري المساحة المحروقة (التربيس)..

ضعف العلاقة وفقدان الثقة بمديرية الزراعة ووحداتها الإرشادية في المدن والبلدات والقرى، والتي لا تقوم بدورها في التوعية والمساعدة على تجنب الكوارث، ويكون عملها إمّا بجولات وهمية وأذونات سفر ومهمات غير واقعية مع ما يرافقها من تعويضات ومكافآت وحوافز، وسيارات فخمة أو إصلاح سيارات وفواتير وغيرها.. أو بتسلط وملاحقة على توريد الحبوب والمخالفات.. وكل ذلك يحملّها المسؤولية المباشرة قبل الفلاح المحبط والمغلوب على أمره..

الإهمال وعدم الاهتمام من السلطات الادارية المحلية المختصة التي ترى الحرائق الملتهبة وتعرف نتائجها السيئة، وهي إما منشغلة بكراسيها، أو غارقة في النوم كأهل الكهف!.

لا شك أن السياسة الاقتصادية الاجتماعية المتبعة للفريق الاقتصادي بقيادة النائب الاقتصادي والحكومة من ورائه والزراعية منها خصوصاً، قد جعلت الفلاح في حالة قلق دائم، رغم أنه ابن بلد زراعي بالدرجة الأولى، وذلك عبر رفع الدعم عنً المحروقات وزيادة أسعار السماد وتحرير تجارته التي حرقت الأخضر من المزروعات، واليوم يقوم الفلاح ذاته بحرق اليابس منها مجدداً بعد أن كانت قد تراجعت هذه الظاهرة في السنوات التي سبقت وصول الطاقم الاقتصادي الحالي إلى سدة التخطيط والتنفيذ..!؟

لقد نوهت قاسيون إلى ذلك في السنة الماضية وفي الفترة نفسها، وبينت أخطار ونتائج حرق البقايا، على أمل أن يتمّ بحثٌ جديٌّ للمسألة ومعالجتها، لكن يبدو أنّ الخيبة سيطرت كبقية الخيبات التي سببتها الحكومة، وأنّ الأمور لم تبق على حالها وإنما زادت سوءاً.. وهذا ليس مستغرباً لأن كل شيء يسير في الاتجاه المعاكس للمأمول، أي من سيئ إلى أسوأ، وتزداد معاناة المواطن وخسائره وخسائر الوطن ككل بسبب هذه السياسات المتبعة. وهذا الفلاح المسكين الذي ينام على موجة غلاء ويستفيق على أخرى، في ظلّ سياسة البقاء للأقوى كما شريعة الغاب لا يسعه إلا المزاحمة لتحصيل رزقه، ولو أدى ذلك إلى تضرره من حيث لا يحتسب.

إن تحميل الفلاح وحده المسؤولية فوق أحماله من الفقر والغلاء والفساد وحتى الطبيعة جريمة تجب المحاسبة عليها.. كما يجب إعادة الاعتبار لزراعتنا وفلاحينا ومؤسساتنا الزراعية وجعلها أول الأولويات لتقوية اقتصاد الوطن وضمان أمننا الغذائي، مما يصلب المواقف تجاه المشاريع الرأسمالية الليبرالية ويقلل من دور الفاسدين ويحمي طبيعتنا من الخراب والتلوث ويحسن مستوى الفلاحين المعاشي.

■ **محمد الفياض**

النقل الداخلي.. وجشع المستثمرين

◄ **محمد هاني الحمصي**

استبشر المواطنون بمدينة دمشق خيراً عندما قامت مديرية النقل الداخلي بإدخال مئات الباصات الجديدة إلى شوارع العاصمة، بدلاً من السرافيس التي تسببت فعلياً بازدحام وتلوث وأعباء لا توصف على الشوارع الضيقة والمدينة المكتظة أصلاً.. لكن الفرحة سرعان ما تبخرت، وتلاها حدوث مشكلة كبيرة، تمثلت وبدأت بعد خصخصة بعض الخطوط ومنحها لمستثمرين محليين، همهم الأساسي هو تحقيق الربح وجمع المال دون أي نظر أو اكتراث لراحة المواطن وكرامته، لدرجة أصبح الركوب بالباصات على اتساعها بمثابة الإهانة الحقيقية للمواطن..

فمعظم هذه الباصات لا تقلع إلا وقد أتخمت بالركاب جلوساً ووقوفاً، وتكون مهمة السائق هنا حشر الركاب فوق بعضهم البعض بهدف زيادة حشرهم واستيعاب أكبر عدد ممكن منهم، وهذا الوضع الشاذ طالما ساعد الشباب المنحرفين أخلاقياً على التحرش بالبنات، وسهل عمليات السرقة والنشل في الأماكن المزدحمة. والغريب في الأمر هو تطنيش الجهات المسؤولة ذات الصلة، إذ كيف تسمح للمستثمرين بحشر المواطنين بهذه الطريقة؟ ولماذا لا يتعرض هؤلاء المدللون لمخالفات قوانين السير والمرور الجديدة التي «تطبق على ناس دون ناس»؟ هذا ناهيك عن تصرفات السائقين مع بعض الركاب المحشورين كعلب السردين داخل الباص ومجادلتهم للركاب بلهجة سوقية ومتعالية ومتوعدة.

مهما يقل عن السلبيات بشأن خصخصة وسائط النقل الداخلي إلا أنها تبقى كثيرة، وربما لا تحصى.. قد لا يعجب هذا الكلام السادة المسؤولين بوزارة النقل، ومع ذلك نطالبهم أن يتفضلوا وينظروا إلى ما يحدث عن كثب، ومن داخل الباصات إن أمكنهم ذلك..

إن النقل الداخلي في جميع دول العالم حريص على راحة المواطن، ويهتم بإبراز حضارة البلد ورقيها، وهو على الغالب تحت رعاية الدولة ومراقبتها، وإذا كان لابد من خصخصة النقل الداخلي فلتفرض على المستثمرين شروط تحافظ على إنسانية المواطن، وتسعى لتحسين وتطوير النقل، بدلاً من أن تكون الغاية الوحيدة ملء جيوب بعض المسؤولين والكثير من المستثمرين!.

■■

أهالي معبدة:

انقلوا المحلات الصناعية إلى خارج البلدة

يعاني أهالي الحي الغربي ببلدة معبدة قرب رميلان في منطقة المالكية، الأمرّين نتيجة وجود المنشآت والمحال الصناعية داخل حيّهم مما يتسبب لهم بإزعاجات كثيرة، ويزاحمهم على الخدمات الرئيسية..

وقد رفعوا بهذا الخصوص كتاباً إلى محافظ الحسكة يعرضون فيه ما يلي:

«السيد محافظ الحسكة:

يوجد في منتصف الحي مجموعة من المحلات الصناعية المخالفة تسبب لنا إزعاجاً، وضرراً كبيراً في الصحة، ويؤدي وجودها إلى ضعف الكهرباء وانتشار الضجيج.. وحيث أننا تقدمنا بطلب إلى بلدية معبدة بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢٦ ولم نتلق الرد إلى الآن وإليكم ربطاً صورة من الطلب المقدم للبلدية، فإننا نتوجه إليكم راجين من سيادتكم الإيعاز لمن يلزم بنقل هذه المحلات خارج الحي، علماً أنه توجد أرض مخصصة للمنطقة الصناعية في المخطط التنظيمي للبلدة خارج منطقة السكن»..

وكان الأهالي قد رفعوا كتاباً إلى رئيس بلدية المعبدة عرضوا فيه مشكلتهم التي يعرفها جيداً مذكّرينه: *«إننا نسكن في شقق وبيوت سكنية في الحي الغربي، ويوجد عدد من المحلات الصناعية بمختلف أنواعها، وهذه المحلات تسبب لنا إزعاجاً وضجيجاً لا يمكن تحمله وتسبب لنا أضراراً كثيرة مثل: الدخان المتصاعد منها وزمامير السيارات المزعجة وأصوات المسجلات المرتفعة وتراكم بقايا محلاتهم وطرق الحدادين والكواجيك والدوزان والصياح العالي والكلمات السوقية... كما تسبب لنا ضعفاً في الكهرباء كون استجرارهم للكهرباء غير نظامي، بالإضافة إلى تشفيط دواليب السيارات المزعجة.. مع العلم أنه قد احترقت كثير من أدواتنا الكهربائية المنزلية بسبب ضعف الكهرباء مع الانقطاع الدائم في الحي المذكور، وأن شبكة الأحياء السكنية لا تتحمل المحلات الصناعية والحدادين بهذا الحجم، وكل ذلك يتنافى مع شروط السكن الضرورية ويؤثر سلباً على صحتنا وصحة أولادنا، ولا يمكن تحمل هذا الوضع..*

وربما من المفيد تذكيركم أنه توجد أرض مخصصة من قبل البلدية لمنطقة صناعية خارج منطقة السكن، لذا نتقدم بطلبنا هذا مجتمعين راجين من سيادتكم اتخاذ اللازم ونقل تلك المحلات المخالفة إلى المنطقة المخصصة للصناعة»..

لكن رئيس البلدية لم يستجب للطلب، مما دفعهم للتوجه إلى المحافظ..

إننا في قاسيون نضم صوتنا إلى صوت الأهالي، ونطالب جميع الجهات المختصة في محافظة الحسكة المبادرة إلى نقل الورش والمحلات إلى المنطقة المخصصة لها.. وفي ذلك مصلحة للجميع..

■■

لمَ التباطؤ بإنجاز طريق دير الزور – البوكمال؟

تعد مدينة البوكمال من كبرى مدن محافظة دير الزور، سواءً بعدد سكانها أو بمساحتها الجغرافية، حيث يبلغ عدد قاطنيها مع القرى التابعة لها ما يقارب النصف مليون نسمة، وتبلغ حدودها الإدارية من طلعة الصالحية إلى الحدود العراقية بما يزيد على الـ/٥٠ كم/.. هذا التجمع السكاني الهائل، وهذه المساحة الشاسعة، بعيدة كل البعد عن الاهتمام الجدي من المسؤولين، وخاصة الاهتمام بربط المدينة بشبكة طرق جيدة مع محافظة دير الزور وبقية المحافظات..

من المعروف أن البوكمال تساهم مساهمة قوية في تشكيل السلة الغذائية في البلاد سواء من حيث إنتاج المحاصيل الإستراتيجية مثل القمح والشعير والقطن، أو من خلال إنتاج الخضار والفواكه، وخاصة الرمان حيث يبلغ إنتاج المدينة من الرمان سنوياً ما يقارب المليون طن، ويتم تصديره إلى تركيا ودول الخليج..

كما تساهم البوكمال برفد الخزينة العامة بمليارات الدولارات من خلال إنتاج النفط والغاز الموجودين بكثرة في محيطها.. كل هذا وما تزال البنية التحتية بحال بدائية، فالطريق التي تصل البوكمال بمدينة دير الزور لا تصلح إلا أن تكون طريقاً زراعية في أحسن الأحوال، وهناك من يرى أن الطرق الترابية الموجودة في البادية أجود وأصلح من هذه الطريق!.

وإذا كانت الطريق إلى دير الزور، وهي الأكثر ارتياداً من الناس، على هذه الشاكلة، فإن الطرق التي توصل المدينة ببقية المحافظات، وخاصة محافظتي دمشق وحلب، ليست بأحسن، لدرجة أن تسميتها الشائعة باتت «طرق الموت» لكثرة الحوادث الحاصلة فيها، والوفيات الناجمة عن تلك الحوادث..

وإذا كانت الطرق الخارجية على هذه الصورة، فإن الطرق الداخلية فيها أكثر بؤساً، فشوارع المدينة توحي بأنها ضمن مدينة منكوبة أو مهجورة، إذ لا يوجد شارع منار أو معبد بشكل جيد، والحفر والأتربة والأرصفة المخلعة تنتشر في كل الاتجاهات، وكأنما لا يوجد مجلس بلدي، ولا اعتمادات أو ميزانيات، ولا من يحاسب المقصرين على تقصيرهم؟!.

نحن في قاسيون نطالب بالإسراع بإيجاد الحل المناسب لهذه المعاناة، والبدء بالعمل في تحسين حال الطرق الداخلية والخارجية، وخاصة طريق دير الزور – البوكمال، علماً أنه قد تم انتهاء الأعمال بهذا الطريق من دير الزور إلى مدينة الميادين، وما تبقى لا يزيد على الـ/٦٠/ كم فقط.. فلماذا التباطؤ والتأجيل؟.

البوكمال - تحسين الجهجاه

استجابةً لشكوى أهالي الكيمة.. مداجن تربية الفروج إلى خارج القرى

تقدم أهالي الكيمة في منطقة تلكلخ بشكوى إلى وزارة الدولة لشؤون البيئة حول الانتشار الكبير للمداجن قرب الأحياء السكنية، وورد إلى محافظة حمص كتاب وزارة الدولة لشؤون البيئة رقم ٨٣٦/ع/ت/ث تاريخ ٢٠١٠/٣/٢٨ المتضمن تفصيلاً دقيقاً لنتائج الكشف على المداجن القائمة والمستثمرة ضمن الحدود الإدارية للمنطقة، وبين عدد المداجن المرخّصة والمخالفة ونوع المخالفة، وأشار إلى ضرورة تنفيذ التعاميم المتعلقة بمعالجة أوضاع المداجن غير المرخصة أو المخالفة بالمساحات الزائدة عن الرخص الممنوحة، ومعالجة أوضاع المداجن المرخصة التي أصبحت مواقعها ضمن المخططات التنظيمية نتيجةً للتوسع العمراني.

أحالت محافظة حمص كتاب وزارة الدولة لشؤون البيئة إلى رئيس بلدية الكيمة بالكتاب ذي الرقمين: ٩١٥/س ح، ١٠٣٢/و/١٠/٥ تاريخ ٢٠١٠/٥/١٣ مطالباً البلدية بالعمل على تنفيذ مايلي:

١. التقيد التام بتعميمنا رقم ١٦١/ص/١٠/٥ تاريخ ٢٠٠٩/١/١٣، الذي أعطى مهلة لأصحاب المداجن الذين يستثمرون مداجنهم في تربية الفروج بدون ترخيص لحين الانتهاء من فترة التربية، وتعميمنا رقم ١٧٦٤/ص/١٠/٥ تاريخ ٢٠٠٩/٥/١٣ بالتنسيق مع مديرية الزراعة بحمص وإعلامنا النتائج خلال أسبوع من تاريخه.

٢. التأكيد على أصحاب المداجن التي لا تزال تراخيصها سارية المفعول والتي تم إنذار أصحابها بضرورة تنفيذ المحرقة، للإسراع بتنفيذها خلال شهر واحد فقط، وموافاتنا بصور عن الإنذارات الموجهة ليتم متابعة تنفيذها.

٣. موافاتنا بأسباب منح مهلة لأصحاب مداجن تربية الفروج البياض المستثمرة بعد صدور تعميمنا رقم ١٦١/ص/١٠/٥/ تاريخ ٢٠٠٩/١/١٣ واتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم كونهم قاموا بالاستثمار بعد التعميم المذكور.

٤. معالجة وضع الأبنية الزائدة عن رخص البناء الممنوحة للمداجن المرخصة في ضوء القوانين والأنظمة النافذة.

٥. موافاتنا بصور عن الكتب المعدة من قبلكم والتي تم بموجبها إحالة أصحاب المداجن المخالفة للقضاء ليتم متابعتها مع المحامي العام.» وكان التوقيع لمحافظ حمص المهندس محمد إياد غزال.

إن «قاسيون» إذ يهمها تنفيذ مطالب المواطنين والاستجابة لشكاواهم، تنظر بتقدير لاستجابة وزارة الدولة لشؤون البيئة لشكاوى أهالي الكيمة، والتجاوب المتناغم معها من محافظة حمص، وتطالب بالإسراع بمعالجة موضوع المداجن المخالفة والمرخصة التي أصبحت ضمن المناطق السكنية، وتهيب بكل المسؤولين القائمين على الشأن العام أن يكونوا العين الساهرة على راحة المواطن وحفظ أمنه وكرامته.

■■

مخالفة الوكالات الملاحية للشروط والقوانين والوزارة تتفرج

نزار عادلة

أبلغت شركة التوكيلات الملاحية وزارة النقل عن ضبط ١٧ حالة مخالفة للشروط والأنظمة والقوانين النافذة، ولاسيما نص المرسوم رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٢، حيث عمدت بعض الجهات إلى توكيل البواخر الحاملة لبضاعة عائدة للقطاع العام إلى وكيل خاص، بدل توكيلها لشركة التوكيلات الملاحية. وأرفقت الشركة الضبوط والثبوتيات ليصار إلى اتخاذ ما يلزم من الجهات الرقابية والوصائية، ولكن لم يتم القيام بأي إجراء قانوني بحق المخالفين.

من المعروف أن شركة التوكيلات الملاحية تعاني من تراجع كبير في إيراداتها بالقياس إلى سنوات ما قبل الوكالات الملاحية الخاصة، ما أدى إلى انخفاض الكتلة النقدية المحوَّلة إلى الخزينة العامة للدولة عن طريق وزارة المالية، بسبب المنافسة غير الشريفة والعلاقات وارتباط المصالح للوكالات الملاحية.

وطالبت الشركة بالإبقاء على العمولات التي تُدفع من الوكيل البحري إليها لقاء الترخيص له بالعمل لضمان موارد للخزينة، وأن تكون هي وكيلاً للسفن في حال كانت البضاعة مباعة من جهات القطاع العام، بغض النظر عن شرط البيع أو شرط الشحن. واقترحت عدم الترخيص للوكيل الملاحي بممارسة عمله ما لم يتقدم بعقد موقع مع شركة ناقلة واحدة على الأقل، حفاظاً على المصلحة العامة.

شركة التوكيلات الملاحية هوية اقتصادية

واحدة من شركات القطاع العام الرائدة في سورية، تتبع وزارة النقل، وهي ذات طابع اقتصادي خدمي، تقوم بدور الوكيل الملاحي للسفن والناقلات التي تؤم المرافئ السورية. تأسست بموجب المرسوم ٣٤٧ الصادر في ١٩٦٩/١٢/٢٩ القاضي بإحداثها، حيث حلت محل وكالة هارون آنذاك المصادرة بالأمر العرفي رقم /٣٠/ وعملت في ظل تعدد الوكالات التي بلغت حينها أكثر من /٩٠/ وكالة. وفي العام ١٩٨١ أصبحت الشركة وكيلاً حصرياً لجميع الشركات الملاحية والناقلات التي تسير سفنها وناقلاتها عبر المرافئ السورية. وكان حصر الوكيل البحري بشركة التوكيلات الملاحية أمراً عظيماً، مع أن الحاقدين راهنوا عليه بالفشل الذريع الذي سيلحق بالقطاع العام من جراء توليه هذه المهمة، ولكن الدور الذي لعبته شركة التوكيلات الملاحية والنجاحات التي حققتها في عالم البحار كان موضع تقدير وإعجاب وأثبت قدرة القطاع العام وكوادره على إثبات وجودهم وكفاءاتهم، كواحدة من أقوى الشركات وأفضلها وأكثرها تميزاً في تقديم الخدمات في مختلف الظروف.

وقد حفل أرشيف الشركة على مدى العقود الماضية بالثناءات ولاقى الكثير من الاستحسان من أصحاب البواخر والخطوط الملاحية، واتخذت الشركة سلسلة من الإجراءات على صعيد أتمتة نظام عملها ومفاصلها الأساسية، وأقامت دورات عديدة للحواسيب واللغات، لكافة العاملين فيها، بهدف الارتقاء بمستوى الأداء، ومازالت الشركة تجري دورات تخصصية متقدمة للهدف ذاته.

ومنذ أحداث النافذة الواحدة ضمن الحرم المرفئي عملت الشركة على رفدها بالكادر المطلوب كي تتمكن من إنجاز كافة المعاملات المتعلقة بها، بالتنسيق مع الجهات الأخرى (المرفأ والجمارك) توفيراً للجهد والوقت، وخوَّلت كوادرها التوقيع على كل المعاملات ما جعل واقع عمل المراجعين أكثر يسراً وسهولة.

وواكبت الشركة كل القرارات على مستوى العمل الميداني، وغطت خدماتها على مدار ٢٤ ساعة بعد أن تم تطبيق نظام العمل على ثلاث ورديات. وزودت العاملين لديها بأجهزة حديثة للتواصل مع الربابنة وتقديم مستلزمات العمل.

وفق هذه المعطيات استطاعت شركة التوكيلات الملاحية أن تحقق على مدى العقود الماضية خططها الإنتاجية بشكل كامل، وساهمت في عملية التنمية الشاملة بما وفَّرته من قطع أجنبي، وأمنت الإنفاق على مشاريعها الاستثمارية تمويلاً ذاتياً من فائض الميزانية، وحققت الهدف الاقتصادي ورفدت خزينة الدولة بصافي أرباح بلغت خلال الأعوام الثلاثة التي سبقت صدور المرسوم /٥٥/ القاضي بعمل الوكالات الخاصة، مبلغاً مقداره /٧٢٥/ مليون ليرة سورية.

بعد أن أزيلت صفة الوكيل الحصري عن شركة التوكيلات وسمح للقطاع الخاص أن يؤسس وكالات خاصة بلغت /٨٠/ وكالة تعمل بكل الوسائل للحلول محل التوكيلات الملاحية، ونزعت منها القسم الأعظم من الأعمال التي كانت تقوم بها، وبذلك تراجع دورها وخسرت مئات الملايين.

في مرفأ اللاذقية في العام ٢٠٠١ بلغ حجم البضائع الواردة إلى المرفأ بحدود /٥,٧/ مليون طن بلغت أرباح التوكيلات منها /١٥٧/ مليون ل.س وفي العام ٢٠٠٢ ارتفع الوارد إلى المرفأ إلى /٨,٤٧٣/ مليون طن حققت منها التوكيلات ربحاً قدره /٦,٦٤٨/ مليون ل.س وفي العام ٢٠٠٦ أي بعد أن نشطت كل الوكالات الخاصة بلغ حجم البضائع الواردة إلى مرفأ اللاذقية /١٢,٧/ مليون طن كان ربح التوكيلات منها /٦,١٩٧/ مليون ل.س فقط، وبهذا يظهر جلياً حجم الخسارة التي حلت بالتوكيلات والكم الهائل من الأرباح التي جنتها الوكالات الخاصة. حيث كانت حصة الشركة العامة للتوكيلات كضريبة دخل على الأرباح المقدرة بحدود مليار ل.س عن عام ٢٠٠٥ مبلغاً قدره /٤,٨٨٢/ مليون ل.س فقط، في حين حولت التوكيلات في العام الذي سبقه كضريبة دخل عن ربح قدره /٩,٢٠٣/ مليون ل.س مبلغاً قدره /٩,٦٩/ مليون ل.س، ويُظهر ذلك الخسارة التي لحقت بخزينة الدولة. أما في العام ٢٠٠٦ فقد دفعت الوكالات الخاصة ضريبة دخل مبلغ /٤,٤٣/ مليون ل.س عن كل أعمالها وأرباحها في حين قدمت التوكيلات /٦٩/ مليون ل.س للعام نفسه. إضافة إلى هذا فقد حولت التوكيلات أرباحها إلى صندوق الدين العام بمئات الملايين من الليرات السورية.

الوكالات الخاصة قامت أيضاً بمخالفة المرسوم /٥٥/ الذي ينص على أن تستقدم هذه الوكالات خطوطاً ملاحية جديدة وبواخر جديدة، ولكن هذا لم يحصل بل اقتصرت هذه الوكالات على سحب الخطوط والبواخر التي كانت متعاقدة مع التوكيلات الملاحية فقط، وهكذا خالفت شروط الترخيص التي هدف إليها المشرع وهي استقدام خطوط ملاحية جديدة.

الآن الوكالات الخاصة تحاول إزاحة شركة التوكيلات الملاحية من الطريق من خلال المطالبة الدائمة بتخفيض الرسوم تمهيداً لإلغاء بدل رسم الوكالة التي يدفعونها إليها، وهذا يعني توقف التوكيلات عن العمل وعدم قدرتها على دفع رواتب العاملين لديها. وقد بلغت خسائر شركة التوكيلات في اللاذقية نحو /١٠/ مليون دولار.

الوكالات الخاصة ترى أن الشركة العامة للتوكيلات الملاحية غير قادرة على التجديد ومراعاة السرعة والمنافسة المفتوحة والتطور العالمي في عمل الوكالات البحرية، بالإضافة إلى البيروقراطية والروتين والترهل الإداري. والأطراف المراقبة ترى أنه لابد من وجود تنسيق بين الطرفين ولابد من إحداث نقلة نوعية في عمل التوكيلات الملاحية «القطاع العام» وتطوير قوانينها ومنحها الحيوية في التحرك عالمياً لاستقدام خطوط جديدة، أما الوكالات الخاصة فالمطلوب منها التقيد بقانون إحداثها الذي ينص على استقدام خطوط جديدة وبواخر جديدة وليس سحب الخطوط الموجودة لدى التوكيلات الملاحية. وزارة النقل تتفرج على هذا السجال منذ العام ٢٠٠٢ بالسماح للوكالات الخاصة بالعمل، لم يجر أي تقويم لعمل هذه الوكالات، ولم تبحث القضية الأبرز وهي انخفاض الإيرادات المالية والأرباح السنوية وحرمان الشركة من الكم الهائل من القطع الأجنبي، وبالتالي حرمان خزينة الدولة منها. ولم تُسأل وزارة الصناعة أو الوزارات الأخرى صاحبة العلاقة عن أسباب توكيل البواخر الحاملة لبضاعة عائدة للقطاع العام إلى وكيل خاص، رغم أن القوانين لا تسمح بذلك.

رئيس اتحاد عمال طرطوس تساءل في مؤتمر الاتحاد العام للعمال عن نتائج إلغاء حصر التوكيلات قائلاً: «عام ٢٠٠٣ حققت التوكيلات دخلاً لخزينة الدولة أكثر من /٧٣٠/ مليون ل.س وفي عام ٢٠٠٥ الذي طبق فيه قرار الإلغاء حققت التوكيلات دخلاً قدره /٢٠٠/ مليون ل.س فقط. فمن الذي استفاد؟ هل الدولة أم أصحاب النفوذ؟!!

الغريب هنا التصريحات الدائمة للنائب الاقتصادي ولوزير النقل التي تؤكد أن منح الوكالات الخاصة هدفه السرعة في العمل وتجاوز الروتين واستقدام خطوط ملاحية جديدة، وهذا لم يحدث.

ولم يذكر النائب الاقتصادي ووزير النقل الفساد الذي استشرى في المرافئ، وخسارة الدولة عشرات الملايين تشجيعاً للاستثمار!

■■

كيف تتم سرقة المال العام؟!

◄ ي. البني

لجأت نقابة المعلمين بالتعاون مع وزارة الاقتصاد ومديريات التموين لتشكيل الجمعيات التعاونية للمعلمين في المحافظات، على أمل أن تؤمِّن هذه الجمعيات المواد التموينية والاستهلاكية والمنزلية للمشتركين بأسعار معقولة أو تقسيطاً، إلا أن بعض هذه الجمعيات حمَّلت المشتركين فيها على مدى سنوات طويلة أعباء إضافية، وكانت المواد والأدوات التي تباع فيها يزيد سعرها بنسب كبيرة قد تصل إلى ٢٠٪ زيادةً عن سعرها في السوق المنفلتة.

شكا لنا بعض المعلمين والمعلمات في ريف دمشق هذه الظاهرة، وقالوا لنا إن هناك ظاهرة فساد واستغلال يجب البحث في جذورها. وبناءً على هذه المعلومات توجهت «قاسيون» إلى أحد فروع الجمعية الاستهلاكية للمعلمين بريف دمشق، فقيل لنا إن هناك أسباباً كثيرة، وممارسات سيئة، منها تسلط بعض المتنفذين، والعبث بمقدرات الجمعية لحسابهم الخاص، وحرمانها من رصيد يزيد عن ٤٢ مليون ليرة سورية.

التقينا عضو مجلس إدارة جمعية المعلمين بريف دمشق المعفى من مهماته والذي حلته وزيرة الاقتصاد والتجارة قسراً وقبل أوانه، حسب تصريحه المؤيد بالوثائق، لأن المجلس المحلول عمل على فتح السجلات والجداول القديمة، واستدرك أن هناك مبالغ مهدورة يجب تحصيلها، والذي أبرز صورة لشكوى مقدمة إلى وزيرة الاقتصاد والتجارة رقم ٤٦/ص/٢٠١٠ تاريخ ٢٠١٠/١/٣ تشرح الكثير من التجاوزات والتغاضي عن أموال يجب تحصيلها، ولمحة حول تفاصيل إدارة الجمعية من رئيس المجلس السابق الذي أُنهي تكليفه بناء على توصيات الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بالكتاب رقم ١٠/١٩٩/٣١١٤/١٤/٨ تاريخ١٩٩٧/٥/٢٤ ولم ينفذ، وكتاب التأكيد اللاحق من مديرية التموين بتاريخ ١٩٩٧/٨/٣ لتنفيذ مضمون قرار الوزارة رقم ١٣٣ /١٣٣٣٣ تاريخ ١٩٩٧/٧/٢٤ ولم ينفذ أيضاً.

وأثناء إدارته لمدرسة دوما الثانية للبنين تمت إدانته بالكتاب رقم ٦٣٣/ل.ص.س تاريخ ٢٠٠٥/٣/١٧ القاضي بسوء إدارته وائتمانه المالي، وشهادة الزور لدى الشرطة، وأنهى تكليفه بناء عليه.

الرئيس السابق استلم من جديد رئاسة إدارة الجمعية عام ٢٠٠٦ وعيِّن عاملاً في فرع حرستا يحمل الشهادة الابتدائية مديراً للجمعية وعندما كثرت الشكاوى عليهما معاً تم تحويل الملف للتفتيش وصدر القرار رقم ٤/١٩/١٢٥٢/٨/ت.ج تاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢ بعشرة مقترحات تتضمن التغريم المالي وإعفاءهما من عملهما لمخالفتهما الأنظمة والقوانين، وعدم قبول ترشيحهما للجمعية مرة أخرى، ودعوة الهيئة العمومية لانتخاب البديل، ولم ينفذ المجلس ذلك.

عند انعقاد المجلس العمومي في ٢٠٠٩/١٠/٥ استلم إدارة الجمعية مجلس جديد منتخب أصولاً. وتمَّ رفضُ ترشيح رئيس مجلس الإدارة السابق لأن هذا ممنوع بالقوانين السابقة، وأكد على ذلك المنع قرار وزارة الاقتصاد رقم ١٠٠٥ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٩ القاضي بإشغال ذمة المجلس بمبلغ اثنين وأربعين مليون وسبعمائة وخمسة عشر ألف ليرة سورية، وتجاوز الديون عن راس المال العامل بنسبة ١٢٦٪.

رغم استلام المجلس الجديد المنتخَب لإدارة الجمعية بعد انعقاد المجلس العمومي في ٢٠٠٩/١٠/٥، إلا أن المجلس السابق لم يسلم حتى الآن العهدة التي بذمته للمجلس الجديد الذي فتح السجلات والجداول وعرف أين تسربت أموال الجمعية، وكان معظمها في أيدي المقربين والمحظيين من رئيس مجلس الإدارة السابق ومدير الجمعية، ومنها مبلغ ٥,٦٣٦,٠٠٠ ليرة سورية ديون على فرع الجمعية في النشابية، ومبلغ ٣,٦٩٩,٠٠٠ ليرة سورية على فرع حرستا الذي استلم إدارته ابن شقيق رئيس مجلس الإدارة، ومبلغ ١,١٧٠,٠٠٠ ليرة سورية على فرع النبك الذي توفي مديره، واستلمت زوجته الإدارة خلفاً له، وطالبت بإعفائها من ديون الفرع المترتبة على ذمة زوجها المتوفى، وتم ذلك شفهياً بدون مستند قانوني، علماً أنه يوجد مشتركون بفرع النبك أبدوا استعدادهم للدفع ولكن ليس هناك من يحصل المبالغ منهم، وهناك أيضاً بعض المشتركين دفعوا لمدير الجمعية دون إدراج المدفوعات في السجلات، كما كان هناك الكثير الكثير من الهدايا، من برادات وغسالات وأجهزة خليوي لمسؤولين في وزارة الاقتصاد ومديرية تموين ريف دمشق لتغاضيهم عن تحصيل الأموال، وتغطيتهم على التقصير بالدفع. ألح المجلس المنتخب على تحصيل المبالغ المترتبة للجمعية من الفروع وأكد على ضرورة الحجز على المديرين المقصرين بالدفع، بالكتاب الموجه إلى وزيرة الاقتصاد والتجارة رقم ٨٢/ص/٢٠١٠ تاريخ ٢٠١٠/٢/٢٧، والكتاب الوارد إلى وزارة الاقتصاد برقم ٢٥٤٢/د/ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢ المتضمن كيفية التستر على ممارسات المجلس السابق من موظف في الوزارة، وموظفة في المديرية، اللذين استحصلا على قرار حل المجلس المنتخب.

بناء على هذا الإلحاح تقدم المجلس السابق برشوة علنية وواضحة وعرض على المجلس المنتخب مبلغ مليون ليرة سورية أن غضوا النظر حتى يحين موعد موات هذه المبالغ المترتبة بذمة المجلس السابق، ولكن المجلس المنتخب طالب بتحصيل المبالغ قانوناً تحت إشراف التفتيش ووزارة الاقتصاد، وعليه صدر قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم /١٤٢٧/ تاريخ ٢٠١٠/٥/١٧ القاضي بحل مجلس إدارة الجمعية التعاونية الاستهلاكية للمعلمين بريف دمشق، المنتخب أصولاً في المجلس العمومي، بناء على عدد من أحكام المراسيم والقوانين ولكن دون ذكر السبب الذي تنص عليه هذه المراسيم والقوانين صراحة في قرار الحل. وتكليف مجلس إدارة مؤقت حتى نهاية عام ٢٠١٠ حيث سيتم دعوة الجمعية العمومية للانعقاد لانتخاب مجلس إدارة جديد. طلب المجلس المهلة القانونية للجرد والاستلام والتسليم مدة ١٥- ٣٠ يوماً، ولكن المجلس المكلف سارع لاحتلال مكاتب إدارة الجمعية وطرد أعضاء مجلس الإدارة المحلول عنوة، أملاً بالتغطية على التجاوزات ولمنع الجرد والتستر على ترتيبات الاستلام. إن أموال الجمعية هي أموال ٧٥٠٠ معلم مشترك وتعتبر أموال وقف يجب الحفاظ عليها وتسخيرها لخدمة المساهمين والمشتركين وتخفيف الأعباء المعيشية عنهم، لماذا يسمح للفاسدين بالتلاعب بها ونهبها على مرأى من الجميع؟! ومن يقف وراء هؤلاء الفاسدين ويحميهم ويغض الطرف عنهم؟! أسئلة تنتظر الإجابة.

■■

عطش على ضفاف الفرات!

قد لا يستغرب أحد أن تعطش مدينة أو قرية قائمة على أطراف الصحراء أو البوادي، لكن قد لا يقبل التصديق أن تعطش مدينة قائمة على ضفاف الفرات العظيم الذي تسقي مياهه العذبة نصف سورية!!

لكن في الحقيقة، هذا ما يحدث في مدينة البوكمال التي يخترقها نهر الفرات، فمياه الشرب لا تصل إلى أغلب أحياء المدينة، وهذه المشكلة ليست وليدة هذه اللحظة، بل إنها مزمنة وممتدة منذ سنوات، فالمواطن البوكمالي مصاب بالعطش والسبب هو عدم إكمال مشروع محطة التصفية الجديدة التي بوشر بالعمل بها منذ أكثر من سبع سنوات ولم تنته أعمالها «الخارقة» بعد، ومؤخراً اكتشف القائمون على المشروع أن هنالك خطأ في التنفيذ لجهة أحواض الترسيب والتصفية، حيث اتضح للعباقرة منهم أن أحواض الترسيب ذات منسوب أعلى من أحواض التصفية!!!.

والسؤال أين كان جهاز الإشراف عند التنفيذ السيئ؟ ولماذا لم يتم اكتشاف هذا الخطأ البسيط الذي يمكن لأي متدرب جديد في الفيزياء أن يكتشفه بسهولة مطلقة؟ على ما يبدو أن أصحاب العلاقة، المخططين والمشرفين والمنفذين، كانوا معصوبي الأعين وتائهي البصيرة، وربما كان بالهم مشغولاً بأمور أكثر أهمية من إرواء ظمأ المدينة وسكانها..

المشروع مازال حتى الآن بين آخذ ورد بين مؤسسة مياه دير الزور ووزارة الإسكان.. والضحية المواطن المسكين الذي بات بحاجة إلى حل إسعافي، وقد قامت مؤسسة مياه دير الزور مؤخراً بإرسال خمسة صهاريج لتقوم بتوزيع مياه الشرب على المواطنين الذين يكادون يموتون من العطش، في صورة دارفورية بامتياز، ولكن على ضفاف الفرات..

■■

مطبات

بوذا الجالس.. والقربان

◄ عبد الرزاق دياب

(قل لليهود أن يخرجوا من فلسطين، تذكر هؤلاء الناس محتلون، وهذه ليست ألمانيا ولا بولندا، يجب أن يعودوا إلى ديارهم.. فليعودوا إلى بولندا).

هذا ما قالته هيلين توماس الصحفية العجوز الأمريكية، وكأنها تعرف أن أيامها الأخيرة هناك في المقعد المخصص لها في قاعة المؤتمرات قد دنت، وأن الرحيل بكلمة حق محتبسة عن بساط الشيطان شرف ستحمله في سجلها الطويل، قالت هيلين كلماتها ومضت مدفوعة بهواء عليل من مسقط رأس أهلها في لبنان إلى بيتها.

هيلين ابنة التسعين عاماً، العجوز القادمة إلى كنتاكي من أب لبناني وأم لبنانية أيضاً، الصحفية التي عايشت حكام البيت الأبيض من كنيدي إلى الحاضر أوباما، كاتبة المقال الصحفي، الصوت العالي بين إعلاميات أمريكا، المرأة التي أربكت وقاحة بوش في أسئلتها المتكررة عن إسرائيل، العربية التي خافت من صمت حكمتها الطويل، بوذا الجالس كما يصفونها .. قالت كلمتها الأخيرة واستقالت.

مجلس اتحاد مراسلي البيت الأبيض أدان تصريحات هيلين، وقال أنه سينظر في شأن الكرسي المخصص لها في غرفة الإيجاز الصحفي، وتلقت بعد كلماتها سيلاً من الانتقادات، وثورة من الهيجان من أصدقاء إسرائيل في أمريكا، وقامت أمريكا ولم تقعد على الهذيان الذي أطلقته سيدة البيت الأبيض الأولى كما يحلو لأوباما أن يسميها .. فعلتها هيلين وخرجت عن صمتها وكرسيها.

رددنا لهيلين المديح، أعجبتنا شجاعة العجوز، باركنا صوتها العالي من قلب الشيطان، صيحتها في الوقت الحقيقي، عندما يكون للصياح صدى لا يشبه تجربة العواء بين جبلين، شكرنا لها وقفتها هي التي يتسع لها الكرسي المخصص دائماً ... وهيلين ذهبت إلى البيت لتنام على غضب لا ينام.

بعيداً عما نريده من صوت مرتفع كهيلين، وعن صيحة عالية من وسط الحشد الذي ينتصر للقتلة، بعيداً عما نريده من السياسة والتاريخ، بعيداً عن الانبهار الأخرق بالديمقراطية الزائفة، عن اللون الأبيض الذي يسوده الأسود كإعلان انتصار للتنوع، عن الحديث الأسبوعي للرؤساء الأمريكيين، عن تصريحات الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض والبنتاغون والخارجية، عن كل البهرجة المريضة للمخدوعين بعلانية الانتقاد، والصوت الذي لا يشفر أو يحجب.. لقد كشفت العجوز البيضاء بلون ثلج (صنّين) الكذبة الكبرى، القمع هو العلانية، والمسرحية في الخطب الأسبوعية وامتطاء (المايك) الرئاسي، والصورة المباشرة هي ما تخفي خلفها خططاً مدروسة عن الديمقراطية والحرية، وإسرائيل فوق أمريكا، وأمريكا على رأي درويش (أمريكا لأمريكا .. وراء الباب أمريكا).

من ينسى (مايكل مور) الأمريكي الذي لم يشرب من مائنا ولا هوائنا، ولم يحمله إلى أمريكا جسد عربي قرر الرحيل عنا ذات يوم بعيد، (مور) قاد التظاهرات ضد حرب العراق، ضربه أبناء جلدته وسبوه ومنعوه، كمموا صراخه المبحوح بمنشفة مبللة بالمخدر، لم يمسحوا عن جبينه عرق لهاثه المعترض، ألم يصرخ بأعلى الصوت، وبأوسع فم: عار عليك يا بوش، ألم يتصبب خجلاً على قيم الجمهورية الأمريكية التي استباحتها الأحذية القادمة إلى الشرق.

وهنا .. ونحن هنا في هذا الشرق الذي تتبلور فيه اليوم معركة فاصلة على التاريخ، لأن التاريخ يئن هنا، وكما عادة الشواطئ والأنهار هنا .. ثمة قرابين من دم لروح الطوفان، رجال في أوج فتوتهم، ونساء يشهقن كأول لحظات العناق، ولغات سوداء وبيضاء وسمراء تأتلف على هتك سر ليلة الغدر التي ألقت بيوسف في البئر.

هنا .. ولدت هيلين على كرسي في أعلى الجبال التي تطل على المتوسط، كرسي أقدم من مرورها على رؤوس البيت الأبيض بألوانها الواحدة، ومن هنا بدأت أولى الصرخات التي تعلن أن الصهاينة الذين عادوا بأحذية (المارينز) إنما ينتقمون من التاريخ الذي صنعه ذات ليلة على شاطئ المتوسط (نبوخذ نصر).. لكن القرابين تنزف تحت البحر.

■■

مواسم الخير تتحول إلى حسرات ومرارة

أسعار الفاكهة والخضار الصيفية ترتفع بشكل غير مسبوق

◄ يوسف البني

ينتظر المواطن السوري بصبر فارغ مرور الأيام والشهور والفصول ليستقبل بقلب يستبشر خيراً قدوم فصل الصيف واسع الأبواب ومرجع الأحباب، فصل الخضار والفواكه والخيرات الوفيرة، يدغدغ أحاسيسه وآماله بحلمين جميلين: أن يستمتع ويتلذذ بمذاق الخيرات الطازجة الشهية ويعرف طعم الحلاوة رغم مرارة الأيام، وأن يخفف ولو جزءاً بسيطاً من مصاريفه التي تتطلبها سلة المعيشة اليومية، حيث أن وفرة المواسم من المفترض أن تؤدي إلى انخفاض ملحوظ في أسعار المواد الاستهلاكية والتموينية اليومية وخاصة الموسمية منها.

إلا أنه مع البوادر الأولى لمواسم الخير التي تتلألأ من بعيد، تنهار أحلام المواطن السوري على عتبات المحلات وأسواق الخضار والفواكه، ويصحو على حقيقة واحدة مرعبة تكاد تصيبه بالانهيار أو الجلطة، ويكتشف أن هناك من يتربص به ليقتنص منه أحلامه وآماله في بحبوحة عابرة أوشكت أن تقدمها له المنتجات الوفيرة والمتنوعة من خيرات سورية، الغنية بزراعتها ومحاصيلها الهامة والإستراتيجية.

كثير من المواطنين، في موسم الصيف هذا لم يذوقوا بعد طعم الكرز أو المشمش أو الدراق، من خير السنة والرزق الجديد، ولا حتى المشمش الهندي مع أن موسمها قارب على الانتهاء، ولا حتى البطيخ رغم انتشار أكوامه على مفارق الطرق بشكل كبير وغزير، إلا أن سعر الكيلو غرام منه لم ينزل عن ٩ ليرات سورية، فيكون رأس البطيخ الذي من المتوقع أن يحوي على قليل من الحلاوة واللون الأحمر، لا يقل عن ١٥٠ ل.س، بينما الرأس الأصغر والأقل تكلفة من ذلك، فإنك ستضع احتمالاً كبيراً أنه لم ينضج بعد، وأنك سترمي به في الحاوية فور تقطيعه.

الكرز الذي يعتبر كرزاً حقيقياً، في الكثير من الأسواق والمحلات لم ينزل سعره عن ١٢٥ ل.س، والمشمش البلدي عن ٩٠ ل.س، والعجمي ١١٠ ل.س، والدراق بـ٨٠ ل.س، وحتى الخضار وأهمها البندورة لم يرحم سعيرها، وقد ارتفعت حتى بلغ سعر الكغ الواحد ٤٠ ل.س، أما الثوم البلدي فحدث ولا حرج، إذا أردت نوعية جيدة تصلح لأن تكون مؤونة سنوية لأيام الشدة، فإنك لن تحصل على الكيلوغرام بسعر أقل من ١٤٠ ل.س.

من المسؤول عن هذا الجحيم المستعر؟! من الذي يسعى لتصعيب الحياة المعيشية اليومية للمواطن؟ بعض المواطنين لم يعرفوا مصدر الأزمة من أين، ولكنهم يعرفون أن من حقهم أن يتمتعوا بخيرات سورية الغنية، وضمن إمكاناتهم ودخلهم المحدود، وبعضهم يعزوها إلى سياسة النصب والجشع والطمع بالأرباح الفاحشة للتجار، وتغاضي الدولة عن مراقبة الأسعار ومحاربة الاحتكار، بل والمشاركة أحياناً في رسم السياسة السعرية المتوحشة، سياسة التحكم ورفع سعر المادة المطلوبة بشدة.

من أجل الوقوف على حقيقة المفاصل التي تتحكم بتحديد أسعار المواد الاستهلاكية اليومية للمواطن توجهت «قاسيون» إلى بعض أصحاب البقاليات في مناطق مختلفة من أسواق دمشق، وكان معظمها يعرض بشكل واضح أسعار المواد الاستهلاكية دون مواربة أو خوف من المساءلة، مع أنها أسعار خيالية وقد أجمع العديد منهم على تقديم المبرر نفسه، حيث وصلنا إلى النتيجة التالية..

يجري هذا تحت أنظار الحكومة وتجاهلها لعمليات الاحتكار، بل ودعمها لممارسات التجار باختراع قوانين تحرير التجارة التي تحميهم وتزيد من طمعهم وجشعهم «بالقانون».

حقائق من الواقع

مختصراً كل المبررات والأسباب، قال لنا أحد أصحاب المحلات إنه يبيع كيلوغرام الكرز الطلياني بـ١٠٠ ل.س يزيد أو ينقص ٥ ليرات سورية إرضاءً للزبون، لأن سعر الجملة في سوق الهال للكيلو غرام بين ٨٠-٩٠ ل.س، أما المشمش البلدي فسعره بالمفرق يصل إلى ٧٠ ل.س لأن سعر الجملة بالقبان من ٤٠-٦٠ ل.س، والمشمش العجمي جملته من ٩٠-١٠٠ ل.س، ولن يباع بأقل من ١١٠ ل.س. بينما الدراق المخملي وضعت عليه تسعيرة ٨٠ ل.س، وهناك نوع آخر تسعيرته ٥٠ ل.س للكغ، وكان مبرر ذلك أن سعرهما في سوق الهال يتفاوت من ٣٥-٧٠ ل.س.

البندورة البلدية الصيفية التي تشتهر بإنتاجها سورية على نطاق واسع، التي منها البندورة الحورانية والساحلية، والتي يجب ان تشارك بشكل دائم في مائدة المواطن السوري، ارتفع سعرها فجأة إلى ٤٠ ل.س مع أن سعرها المنطقي والمنصف لمثل هذه الأيام من السنة هو من ١٠ ـ ١٥ ل.س ولكن نجد أن سعر الجملة في القبان بسوق الهال وصل إلى /٣٠/ ل.س.

للثوم البلدي والكسواني حكاية أخرى مع الغلاء، فقد وصل سعر القبان إلى ١١٠ ل.س، ويباع بالمفرق للمؤونة الشتوية من ١٤٠ ـ ١٥٠ ل.س..... هذا صعب على احتمال المواطن ذي الدخل المحدود.

في مكان آخر... تحت جسر الثورة، وعلى مدخل السوق العتيق، وفي بداية منطقة المناخلية، رأينا أمراً مختلفاً تماماً، وكانت الفواكه الصيفية المختلفة والأصناف الجيدة، تنتشر على الأرصفة وفي السلال وعلى بسطات مؤقتة، وكانت الأنواع الجيدة من المشمش والكرز والدراق تسحر العيون بجودتها وجمال أصنافها، ولكنها كانت تباع بأقل من نصف سعرها الذي عرفناه، وعند السؤال عن هذه المفارقة العجيبة لدى أحد الباعة تبين أن هؤلاء الباعة هم المزارعون الذين يجنون هذه الثمار من بساتينهم، ويعرضونها للبيع للمستهلك مباشرة، على أمل الحصول على أرباح قليلة تزيد عن السعر الذي يحصلون عليه عند تسويق منتجاتهم لتجار الجملة في سوق الهال، وكان سعر الكيلو غرام لا يتجاوز ٥٠ ل.س للكرز الطلياني والمشمش البلدي والعجمي. وهنا وجدنا ضالتنا في معرفة مصدر الغلاء، فالكرز الذي يبيعه تاجر الجملة بـ٨٠-٩٠ ل.س يكون قد حصل عليه من الفلاح بـ٣٥-٤٠ ل.س، والمشمش البلدي والعجمي الذي سعر جملته بين ٨٠-١٠٠ ل.س يبيعه الفلاح للتاجر بسعر يتراوح بين ٤٠ ـ ٥٠ ل.س.

أما البندورة فلا يحصل الفلاح على سعر لمحصول يزيد عن ١٠ ل.س، في حين يباع جملة في سوق الهال بما يزيد عن ٣٠ ل.س، ويصل للمستهلك بـ٤٠ ل.س. ومؤونة الثوم لو حاولت الحصول عليها من الفلاح مباشرة لحصلت على سعر لا يزيد عن ٦٠ ل.س للكغ الواحد، ومع كل الشكر والمنونية في حين أنك لن تحصل عليه من التاجر بأقل من ١١٠ ل.س.

هنا إذاً، في سوق الهال، يتم التحكم بالسعر، وجني الأرباح الخيالية، التي قد تصل في أحيان كثيرة إلى ٢٠٠٪، بين السعر المدفوع للفلاح والسعر المطروح في السوق، وتكديسها في جيوب حفنة قليلة من التجار، على حساب لقمة عيش الشرائح الواسعة من المواطنين السوريين محدودي الدخل، والذين بلغت نسبة الفقر فيهم مبلغاً خطيراً، يهدد الأمن الاقتصادي والاجتماعي.

احتكار واستغلال

هناك وجه آخر للاستغلال والاحتكار والتحكم، وهو عملية الضمان التي يمارسها التجار والمصدرون، حيث «يستولي» أحدهم على نوع من المنتوج ويتضمنه من أصحاب البساتين بأسعار بخسة، أو فإن الفلاح صاحب هذا المنتوج لن يستطيع تسويق منتوجه في السوق الداخلية، ولا حتى في سوق الهال، لأن تجار الجملة والمصدرين أيضاً تربطهم مصالح مشتركة، ويمررون صفقاتهم بالتعاون فيما بينهم وبالضغط على الفلاح، والتحكم والاحتكار للمادة المنتَجَة فيصدرون قسماً منها بأرباح خيالية ويحرمون المواطن السوري منها تحت أنظار الحكومة وتجاهلها لعمليات الاحتكار، بل ودعمها لممارسات التجار باختراع قوانين تحرير التجارة التي تحميهم وتزيد من طمعهم وجشعهم «بالقانون».

إذاً: منتجاتنا التي نحن أَولى بالاستفادة منها والتمتع بها، نُحرَم منها إما بالتصدير أو برفع سعر ما يتبقى منها في أسواقنا الداخلية، حتى ليكاد يشق علينا أن نتذوقها في موسم كامل.

لماذا تغض الحكومة الطرف عن ارتفاع الأسعار؟ ولا تحاول إيجاد الآليات والقوانين الناظمة لعملية التسعير العادلة؟! لماذا تشجع التجار والمصدرين على التحكم بالأسعار دون ناظم أو رادع؟! أم أنهم هم الذين يسنون قوانيننا الاقتصادية والتسويقية؟!

أسئلة ينتظر الإجابة عنها ملايين المواطنين السوريين، الذين يحملون هم المعيشة والغذاء اليومي، لعلَّهم يجدون من يخفف عنهم الأعباء ويحقق لهم أمنهم وكرامتهم.

■■

أطباء من فئة «معدومي الضمير»

◄ أحمد محمد العمر

الطب مهنة ليست ككل المهن، فهي مهنة الرحمة وتخفيف الألم وإنقاذ الحيوات.. لكن عندما يسري لدى بعض العاملين فيها الفساد مدعماً بموت الضمير، وعندما يصبح بعض الأطباء جزارين لا همّ لهم سوى تكديس المال أو البروز الاجتماعي والاستعلاء على الناس، متناسين واجباتهم الإنسانية ومتغافلين عن نواميس هذه الرسالة النبيلة، فهذا يعني أن البشرية برمتها أصبحت في خبر كان..

وفي بلدنا، فإن تعاظم هذه المظاهر لدى بعض الأطباء يؤكد انحطاط مستوى الأخلاق والقيم والتضامن الاجتماعي وسيطرة النزعة الاستهلاكية وغياب المحاسبة، فكيف إذا كانت العجرفة واللامبالاة تتم في التعاطي مع الفقراء الذين لم يتبقّ لهم سوى مستوصفات ومشافي القطاع العام، التي أصبح تعيين الكادر الطبي فيها يعتمد على المحسوبيات لا الكفاءات المهنية والأخلاقية.. وعلى سبيل المثال، عندما يصبح طبيب الأطفال مسترخياً في وظيفته الجديدة، ويمضي دوامه في التسلية وإضاعة الوقت، فماذا يبقى للفقير، أو من لَه؟. أم محمد وفي الساعات الأولى من إحدى الصباحات راحت تنتظر بداية دوام أطباء المركز الصحي (المستوصف) في مخيم الوافدين الذي يبعد عن دمشق /١٥ كم/، وهي تتقلب على جمر، يوجعها صوت طفلها الذي أعطته الحياة أشهره العشرة الأولى، طفل بعمر الورد، يستيقظ بصوت تهتز له الأرض إشفاقاً... لكن لم يثر انتباه الطبيب المسؤول عن المركز الصحي، الذي راح يتسلى بحديث فارغ مع اثنين من زملائه المعينين مثله بالواسطة، بينما أم محَمد تنادي، وابنها يصرخ ولا مجيب!! وكأنهم أصيبوا بالطرش أو بفقدان الإحساس، وكأن هذا الطفل الشاكي الباكي ليس إنساناً بحاجة إلى الرأفة قبل أن يكون بحاجة إلى العلاج..

فتخيل يا سعادة الطبيب «المطنش» لو تبادلت الأدوار مع أم محمد، وابنك يئن ألماً .. ماذا كنت ستفعل؟

اسودت الدنيا وما فيها بعيون أم محمد، وكل الدروب انسدت في هذه الساعة التي لا يتواجد أي طبيب خاص في عيادته.. سلمت أمرها لله، وانسحبت وهي تدفن أوجاعها ومرارتها في قلبها لأنها لا تريد أن تضحي بحياة ابنها، ومضت تبحث عن طبيب يخفف آلام ولدها قبل أن يقع ضحية استهتار وعدم مبالاة ممن يصفون أنفسهم بـ(ملائكة الرحمة)..

إن المواطن أسمى من في الوجود، ولأن الطب رسالة إنسانية وليس مهنة للارتزاق نرفع الصوت ونقول: كفى استهتاراً بالبشر!.

■■

سعر الصرف في سورية تحت المجهر..
د. سلمان: دعوات تخفيض سعر الصرف من أجل زيادة الصادرات خطأ قاتل

◄ حسان منجه

سعر الصرف نظرياً، هو سعر أية عملة مقابل العملات الأخرى، وفي العام ٢٠٠٧ تم ربط الليرة السورية بسلة من العملات بدلاً من الدولار، وتم اعتماد ٤٤٪ للدولار، ١١٪ للجنيه الإسترليني، ١١٪ للين، و٣٣٪ لليورو، وذلك اعتماداً على نسبة كل عملة من هذه العملات في التجارة الخارجية السورية، وتم فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الذي كان له نتائج ايجابية أولها، حفاظ الليرة السورية على عدم تقلبها وفقدانها لبعض قيمتها من جراء الأزمة التي ألمت بالدولار، فالدولار تخلى عن عرش مملكته النقدية، هذا ما أكده د. حيان سلمان حول حقيقة سعر صرف الليرة السورية المعتمد، والمتذبذب أحيانا بين الصعود والنزول، وبين التلميحات الحكومية بين الحين والأخر التي تشيع ضرورة تخفيض سعر صرف الليرة السورية.

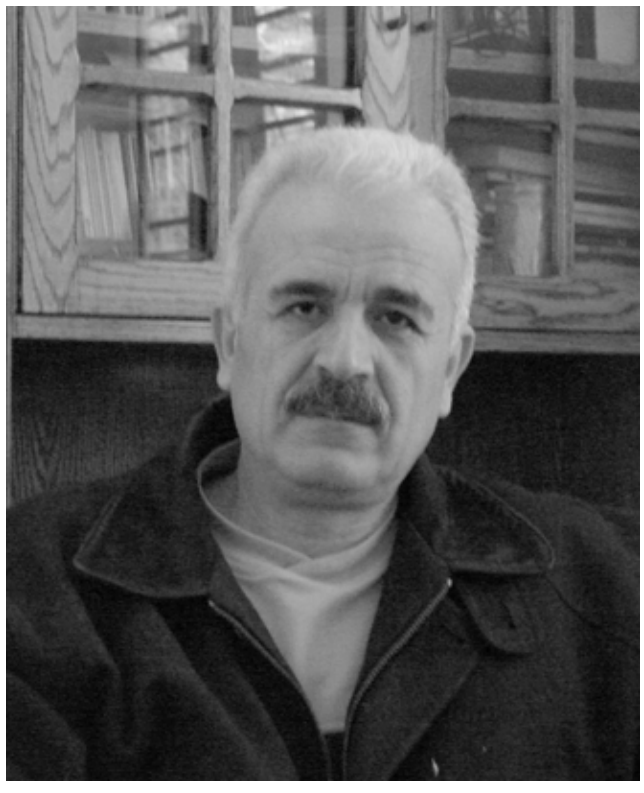

استقرار العملة يرتبط بعوامل داخلية

أما بالنسبة للعوامل التي تؤثر في سعر صرف الليرة السورية، فأكد د. سلمان أن العوامل متعددة ومتنوعة، وهي محلية وعالمية ومن أهمها:

- وضع الهيكل الإنتاجي، فكلما كان الهيكل الإنتاجي قويا استطاعت العملة أن تحافظ على سعرها لأنها مرتبطة بعوامل داخلية أكثر مما هي خارجية.
- واقع التجارة الخارجية والميزان التجاري، فكلما زاد العجز كان ذلك مقدمة لتأثر العملة سلباً.
- مدى توجيهات مجلس النقد والتسليف، وخاصة بعد توسع المنظومة المصرفية في سورية.
- تدخل البنك المركزي في سوق النقد كبائع أو شار، وهذا ما يسمى بالمصطلحات الاقتصادية السوق المفتوحة، أي أن البنك المركزي يتدخل حسب الحالة، فعند زيادة كمية الدولار في السوق يقوم المركزي بشرائها كي يحدث التوازن ما بين العرض والطلب.
- عامل الوقت، أي مع عودة المغتربين إلى سورية في الصيف تزداد كمية القطع الأجنبي في السوق، وعندها يحدث تذبذب بأسعار صرف العملات.

فالليرة السورية استطاعت المحافظة على قيمتها ضمن حدود تغير تراوح بنسبة ٥٪، ومقدار التغير في السنوات الثلاث الأولى من عمر الخطة الخمسية العاشرة لم يتجاوز ٣٪.

انخفاض قيمة الليرة يفاقم العجز

وحول تخفيض سعر الصرف الذي سيكون له منعكساته المتعددة على الاقتصاد الوطني، أو المسماة اقتصادياً بالتضخم العلاجي، رفض د. سلمان الدعوات إلى تخفيض سعر الصرف من اجل زيادة الصادرات، لأن هذا خطأ قاتل سيؤثر على الصادرات والمستوردات، خصوصاً وأن الميزان التجاري في حالة عجز، وانخفاض قيمة الليرة السورية سيؤدي إلى تفاقم هذا العجز.

سعر الصرف المعتمد في سورية هل هو حقيقي أو اسمي؟ سؤال يطرح نفسه عند محاولات البحث في خفايا السياسات النقدية المتبعة لدينا، وهنا أوضح د. سلمان أنه لا توجد دولة إلا وتتحكم بسعر صرف عملتها بما يخدم إستراتيجيتها الاقتصادية الكلية، ولكن لا يمكن لها أن تتحكم بسعر الصرف بالتأكيد على المدى الطويل، لأن هناك جهات خارجية أيضا تتحكم بقضية الصرف أيضاً، وسعر الصرف المتوازن برأيي يتراوح بين ٤٦ – ٤٧ ليرة سورية، وهو قريب من سعر الصرف الحقيقي للعملات الأجنبية، وسعر الصرف ضمن هذه الحدود متناسب مع وضع الاقتصاد السوري بجوانبه الإنتاجية والتبادلية والخدمية.

فك الارتباط كان نقطة تحول

سورية فكت ارتباط عملتها بالدولار في العام ٢٠٠٧ لتربطها بسلة عملات أجنبية، وقد كان ذلك نقطة تحول وانعطافاً في السياسة النقدية السورية، ولكن يبقى السؤال: ما هي نقاط الضعف والقوة في سعر الصرف المعتمد حالياً؟

عند هذه النقطة أوضح د. سلمان أنه شخصياً ضد ربط أية عملة بالدولار الأمريكي، وأفضل اعتماد سلة العملات أو حقوق المسح الخاصة التي أطلقت في عام ١٩٦٨ من صندوق النقد الدولي، لأن ربط العملة الوطنية بعملة واحدة يفرض عليها التغير وفقاً لمتطلبات العملة الأقوى.

وأشار د. سلمان إلى أن سورية من أقل دول العالم تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية، وسببها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وإننا نلمح معالم ركود في العديد من المنتجات كالغزل والنسيج والمواد الغذائية والصناعات الهندسية، وهذا الركود الذي بدأ بالكساد يجب أن يعالج، لأن الكساد إذا زاد عن نسبة ما واستمر لمدة ٦ – ٧ أشهر فإنه يتحول إلى ركود اقتصادي، والكساد والركود بدا ينطلق لمنتجات أخرى، لذلك نحتاج لسياسة اقتصادية ونقدية عاجلة لوضع الحلول العاجلة، وخاصة بعد قبول انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية كعضو مراقب.

إلغاء الدعم كذبة اقتصادية

إغراق البضائع المستوردة للسوق السورية، جملة باتت تثير مخاوف المنتج الوطني الذي بات خروجه من سوقه الأساسية المفترضة وهي السوق السورية، لكن إجراءات الانفتاح الاقتصادي في سورية، وإلغاء التعرفة الجمركية على الكثير من السلع المستوردة، مما ادخل المنتج الوطني في منافسة مع منتجات مستوردة أكثر تطوراً ودعماً من منتجنا الوطني تحت مسميات المنافسة العادلة القادرة بحسب قائلها على تطوير المنتج الوطني، وهنا أشار د. سلمان أن الشكل الأساسي للإغراق هو بيع أية سلعة من قبل بلد المنشأ إلى دولة أخرى بأقل من تكلفتها، ولكن هناك أشكال أخرى من الإغراق، كاعتماد دولة على بيع سلعة إلى دولة ما بأقل من سعر بيعها إلى دولة أخرى، أن يتم تقديم دعم لسلعة ما تخفيضاً للتكلفة خصوصاً وأن أكبر دولتين في العالم تقدم الدعم لمنتجاتها هي دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، وإلغاء الدعم يعد أكبر كذبة اقتصادية حالياً، لذلك حددت منظمة التجارة العالمية الدعم بثلاثة أشكال أحمر يتطلب التقاضي بين الدول وهو دعم محظور، اخضر برتقالي مسموح ويتم من خلاله التقاضي بين الدول على أساس سياسة الإغراق، والاقتصاد السوري برأيي يحتاج إلى وقفة مع الذات لمعرفة المزايا النسبية المتاحة لنا، وكيف تحول هذه المزايا النسبية إلى مزايا تنافسية، وكيف نقلل التكلفة، لأن هذا التقليل يتم من خلال زيادة إنتاجية العمل التي تعتبر مؤشر فعالية الإنتاج، وبالتالي يجب إعادة النظر في الفلسفة الإدارية الإنتاجية الموجودة.

أما بالنسبة للإغراق في سورية، فأكد د. سلمان أن ليس كل تخفيض للأسعار هو إغراق، فتخفيض الأسعار يكون بفضل ظهور تكنولوجيا جديدة أو ارتفاع إنتاجية العمل أو بفضل الاستفادة من وفورات الحجم الكبير.. كل منظومة اقتصادية يجب أن تسأل نفسها: ماذا أنتج؟ وكيف أنتج؟ ولماذا أنتج؟ وكيف أربط الخطة الإنتاجية بالخطة التسويقية؟ لذلك يجب أن أدرس كل صناعة على حدة، ولماذا زاد التخديم؟ هل زاد لارتفاع التكاليف؟ هل المنتجات لا تراعي ذوق المستهلك؟ هل السبب ضعف التصدير؟ وكلها جزء من المشكلة..

■■

أسعار المنتجات الزراعية إلى ارتفاع.. والفلاح يغوص بأوحال ارتفاع تكاليف الإنتاج!

بعد سبع سنوات مضنية من مسيرة الفلاح السوري الساعي لتحسين ظروفه المعاشية رغم جميع العوائق، وتحديداً في الفترة الممتدة بين العام ٢٠٠٢ – ٢٠٠٨ التي لم تشهد خلالها أسعار شراء تسعة محاصيل زراعية أساسية ارتفاعاً إلا بنسبة ٥٨,٣٣٪ فقط، بما في ذلك الزيادة الأخيرة التي لحقت هذه المحاصيل في العام ٢٠٠٨ بعد رفع أسعار المشتقات النفطية في السوق المحلية، ما تزال حالة هذا الفلاح تمضي من سيئ إلى أسوأ، وليست هناك أية مؤشرات جدية توحي بأنها ستتحسن في المدى المنظور..هذا ما أكدته الدراسة الدقيقة لأرقام المكتب المركزي للإحصاء في سورية، وهو ما يشكل مناسبة لبحث جدوى هذا الرفع خلال السنوات المدروسة مقارنة بالارتفاع الهائل في تكلفة عملية الإنتاج الزراعي، وارتفاع تكاليف المعيشة ذاتها، مما يتطلب بالتالي زيادة هامش الأرباح المتاحة للفلاح لا تقليصها أو سحقها، لأن ذلك - كما تؤكد التجربة - سيؤدي إلى تقليص الأراضي المزروعة وابتعاد الفلاح عن الزراعة وهجره لأرضه.

وتؤكد أرقام المركزي للإحصاء ارتفاع أسعار شراء الكيلو الواحد من الذرة الصفراء بنسبة ٣٧,٥٪، ليأتي بعده الحمص الذي ارتفع بنسبة ٤٠,٥٪، ليحل التبغ بالمرتبة الثالثة بنسبة ارتفاع ٤١٪، وبموازاته ارتفعت نسبة شراء أسعار العدس بنوعيه. أما بالنسبة للمحاصيل الإستراتيجية، فقد حل القمح كأقل المحاصيل ارتفاعاً، حيث ارتفعت أسعار شراء الكيلو الواحد من القمح القاسي بنسبة بلغت ٥٠,٥٪، بينما ارتفعت أسعار شقيقه القمح الطري بنسبة ٦٠٪، في الوقت الذي لم يتجاوز فيه ارتفاع أسعار أكثر المحاصيل الزراعية تكلفةً خلال عملية الإنتاج، وهو القطن، بنسبة ٥٣٪، ومن بين المحاصيل الأكثر حظاً في الارتفاع كان الشوندر السكري الذي ارتفع بنسبة بلغت ٧٣٪، وليتفوق عليه محصول الشعير الذي ارتفع بنسبة ١٢٨,٥٪. يعد هذا الرفع الحكومي لأسعار المحاصيل الزراعية الأساسية خجولاً، وذلك قياساً بارتفاع أسعار الأسمدة في العام ٢٠٠٩ بنسبة تتراوح بين ٥٨ – ٣٥٧٪، وارتفاع أسعار المحروقات بنسبة ٢٧٥٪، بعد تخفيض سعر ليتر المازوت في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠ ل.س، وهاتان المادتان تعدان مُدخلين أساسيين من مُدخلات عملية الإنتاج الزراعي، لأنهما تشكلان بين ١٣ – ٣٠٪ سابقاً من التكاليف الإجمالية لإنتاج المحاصيل الزراعية، وخصوصاً الزراعات المروية التي تشكل حوالي ٣٠٪ من الأراضي المزروعة فعلاً.

وبالاعتماد على الجدول الذي نشرته «قاسيون» في العدد ٣٥٧ بتاريخ ٢٥/ ٠٥/ ٢٠٠٨، وبعد إدخال التعديلات على تكلفة الأسمدة والمازوت فقط دون مدخلات عملية الإنتاج الأخرى، على أساس ٢٠ ل.س لليتر المازوت، وزيادة وسطية بنسبة ٢٠٠٪ لأسعار الأسمدة، نجد أن مجموع تكاليف إنتاج الدونم الواحد من القطن قد ارتفع بقيمة ٢٧٨٥ ل.س، وبنسبة تصل إلى ٢٠٪ من التكلفة الإجمالية، وارتفعت تكلفة نظيره من الشوندر السكري بقيمة ٢٢٧٨ ل.س، وبنسبة تصل إلى ١٧٪، بينما ارتفعت تكاليف إنتاج الدونم الواحد من التبغ بقيمة ١١٨٤٧ ل.س، وبنسبة تصل إلى ٤٧٪ من تكاليف الإنتاج الكلية، أي أن هذا الرفع أدى عملياً –منفرداً– لزيادة تكاليف الإنتاج الزراعي الكلية بنسبة تتراوح بين ١٧ - ٤٠٪، وبنسبة وسطية تصل تقريباً إلى ٢٨٪، فكم ستكون هذه النسبة إذا ما أضفنا إليها ارتفاع أجرة العاملين في الزراعة، والحراثة، والأدوية، والنقل، وجميع مدخلات الإنتاج قد طالها الارتفاع في عام واحد؟! بالتأكيد لن تقل عن ٦٠٪ من مجمل تكاليف عملية الإنتاج الزراعي، هذا إذا ما علمنا أن تكاليف عملية الإنتاج الزراعي شهدت ارتفاعاً أيضاً في سنوات أخرى مدروسة، وهذا يوصلنا إلى أن نسبة ارتفاع تكاليف الإنتاج وصلت وبكل بساطة إلى ١٠٠٪، بينما لم ترتفع الأسعار التي يتقاضاها الفلاح لقاء بيع محاصيله الزراعية للحكومة خلال السنوات السبع الماضية إلا بنسبة ٥٨٪، أي أن هناك هوة بين ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار لا تقل عن ٤٠٪، وهي النسبة التي اقتطعت من أرباح الفلاح السوري، وضيقت الخناق عليه، وعلى زراعته، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة المتناسب طرداً من هذه الارتفاعات في الأسعار، حيث ارتفعت تكاليف المعيشة خلال أربع سنوات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ حسب المكتب المركزي للإحصاء، على اعتبار ٢٠٠٥ كسنة أساس بنسبة ١٣٦٪، أي أن الأرقام تؤكد أيضاً ارتفاع تكاليف المعيشة على الفلاح السوري أيضاً مما كان يحتم تعظيم فائدة الفلاح وأرباحه وزيادتها لتلاحق ارتفاع تكاليف المعيشة والعملية الإنتاجية على حد سواء بدلاً من تخفيضها لدرجة اضمحلالها.

■■

تكلفة إنتاج بعض المحاصيل الزراعية قبل زيادة أسعار المازوت والسماد

المحصول	القطن	الشوندر	التبغ
تكلفة إنتاج الدونم الواحد (ل.س)	١٣٩٨٦	١٣٤٦٧	٢٥٠٤٥
تكلفة المحروقات (ل.س)	١١٧٦	٦١٧	٦٣٢٨
تكلفة الأسمدة (ل.س)	٧٢٥	١٢٠٠	٧٧٥
نسبة المازوت من التكلفة الإجمالية	٨.٤ ٪	٤.٦ ٪	٢٥ ٪
نسبة الأسمدة من التكلفة الإجمالية	٥.١٨ ٪	٨.٩ ٪	٣ ٪

تغير تكلفة إنتاج المحاصيل بعد زيادة أسعار الأسمدة والمازوت تقدر وسطياً بـ ٢٧,٦ ٪

المحصول	القطن	الشوندر	التبغ
تكلفة إنتاج الدونم الواحد (ل.س)	١٦٧٧١	١٥٧٤٥	٣٦٨٩٢
تكلفة المحروقات (ل.س)	٣٣٣٥	١٦٩٥	١٧٤٠٠
تكلفة الأسمدة (ل.س)	١٤٥٠	٢٤٠٠	١٥٥٠
قيمة الزيادة على المازوت والأسمدة (ل.س)	٢٧٨٥	٢٢٧٨	١١٨٤٧
نسبة الزيادة مقارنة بالتكلفة الإجمالية	٢٠ ٪	١٧ ٪	٤٧ ٪

خصخصة الاتصالات..

«جحا أولى بلحم ثوره»!

◄ عبدي يوسف عابد

من أجل القيام بخصخصة شركات ومؤسسات ومنشآت القطاع العام بأشكال مختلفة وفق النهج الليبرالي الجديد، وذلك تنفيذاً لتوجيهات وتعليمات البنك وصندوق النقد الدوليين، استندت الحكومة السورية إلى ذريعة أن هذه المؤسسات خاسرة وأصبحت عبئاً على البلاد، وهي ترهق خزينة الدولة، رغم أن الحقيقة أنه قد جرى تخسيرها على مدى عقود عن سابق قصد وتصميم، بدليل تكوّن طبقة واسعة من البورجوازيين البيروقراطيين والطفيليين من خلال نهبها المتواصل.

لكن ما يثير العجب والاستغراب، هو أن الحكومة تحاول خصخصة مؤسسة الاتصالات، بمشروع القانون المقدم إلى مجلس الشعب لمناقشته، بذريعة إعادة هيكلته، وإدخال القطاع الخاص في هذا المفصل الحيوي، مع أن هذه المؤسسة، هي من المؤسسات الرابحة، وبلغت إيراداتها في عام ٢٠٠٩ - كما بينت الصحف - /٧٣/ مليار ليرة سورية.

إن مهمة الحكومة البارزة، هي زيادة موارد خزينة الدولة بمشاريع تنموية حديثه بشكل مستمر، وليس التخلي عن مؤسسة رابحة /٧٣/ مليار ليرة سنوياً، تقدمها هدية للرأسماليين.. إنها عملية سرقة مشرعنة من خزينة الدولة، ودليل اهتمام بمصالح الأثرياء الجدد ليزدادوا غنى أكثر من الاهتمام بمصالح الشعب والوطن.

إن ذلك أحد أبرز نتائج الاستمرار بالنهج الليبرالي للاقتصاد، رغم الفشل الذريع الذي أصابه في حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه بلدنا، من بطالة وتدني مستوى معيشة الشعب ومحاربة الغلاء والفساد، وتحقيق التنمية الضرورية... وهو فشل معطوف على جميع البلدان التي تبنته من قبل ومن بعد، إلى درجة أن ساركوزي رئيس الجمهورية الفرنسية بشر بموت النهج الليبرالي للاقتصاد.

إن مبلغ /٧٣/ مليار ليرة سورية، هو من حق خزينة الدولة والشعب السوري.. لذلك تفرض الضرورة الوطنية والاجتماعية على حد سواء، الحفاظ على حق حصر استثمار قطاع الاتصالات وتطويره أكثر عن طريق الاستثمار الحكومي، وعدم التفريط به بذرائع واهية غير مبررة.

والطامة الكبرى في مشروع القانون آنف الذكر، يكمن في أنه إذا سقط قطاع الاتصالات في أيدي رأسماليين عرب أو أجانب، فإنه لن يؤدي إلى خروج المليارات إلـ/٧٣/ إلى خارج البلاد وحسب، بل إلى إشراف أجنبي على كامل الاتصالات في البلاد وبين الناس، بكل خطورة ذلك على الأمن الوطني.

إن الشعب السوري أولى بإيراداته من الرأسماليين النهمين الذين لا أوطان لهم، ولا قيم أو مبادئ، وقديماً قالوا: «جحا أولى بلحم ثوره».

■■

قوانين عنصرية وفاشية جديدة

◄ محمد العبد الله

يوماً بعد يوم، تتجلى عنصرية كيان العدو الصهيوني وجنوحه بوتيرة متزايدة، متصاعدة، نحو سن قوانين تتناغم مع ميول الغالبية الغازية التي أقامت هذا التجمع الاستعماري/ الاستيطاني/ الإحلالي، على أشلاء وجماجم أصحاب الأرض الأصليين، في مذابح جماعية، وعبر عمليات طرد وتهجير بشعة، كتب عن بعض مجازرها، الأكاديمي اليهودي «إيلان بابيه» في بحثه الهام «التطهير العرقي في فلسطين». ولهذا نجد أن كيان العدو بكل تعبيراته العسكرية والسياسية والإعلامية خلال قرن من الزمن، انطلق في عدوانيته من تلك الأساطير والأفكار المؤسسة للصهيونية، التي تنظر إلى «الآخر/ الجوييم» بدونية واستعلاء، ومن «وعد» بأرض لا يمتون لها بصلة تاريخية، قامت بترويجها، أفكار ونصوص متخيلة، عبر عملية صناعة «الشعب اليهودي» كما كتب عنها الأكاديمي «شلوموساند».

لقد عاش شعبنا الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٤٨ في ظل حكم عسكري، بقوانينه التعسفية، لأكثر من عقد من الزمن. ومازال لهذه الأيام يحيا على أرضه، في ظل تمييز بشع ولا إنساني تعكسه ضآلة الموازنات المقررة للبلدات العربية، والإهمال المتعمد في توفير الخدمات الأساسية لمقومات الحياة البشرية، وسن قوانين لتهجير العائلات العربية من المدن الكبرى، وحصرهم في مناطق وبلدات أشبه ماتكون بـ«معازل» حقيقية. بالإضافة لتضييق هامش النضال السياسي، والعمل على حصره ضمن أحزاب صهيونية أو متصهينة، بعيداً عن ارتباط الكفاح اليومي، بالنضال التحرري للشعب الفلسطيني وبقضايا الأمة العربية. إن سياسة عزل المواطنين الفلسطينيين عن شعبهم وأبناء أمتهم قد تم كسرها منذ ما يقارب عشر سنوات، من خلال نضال دؤوب خاضته قيادات وطنية/قومية في مواجهات واسعة مع قوى وقوانين صهيونية. وقد أرست تلك المواجهات أسساً جديدة في الحراك السياسي، تجلى في مجموعة الشعارات والأهداف التي بدأت تجتمع حولها الجماهير الفلسطينية، وفي تعميق الثقافة الوطنية/القومية، وفي الزيادة الملحوظة بعضوية القوى السياسية الجذرية.

وفي مواجهة هذا النشاط المتنامي داخل صفوف الأقلية العربية، صاغت المؤسسة الإحتلالية، العنصرية، سلسلة جديدة من القوانين، لتتسلح بها في الرد على مطالب الجماهير العربية. وقد تجلى ذلك فيما عرف بـ«قانون عزمي بشارة»، وما يتم تصنيعه الآن لـ«قانون حنين زعبي»، استناداً لذات القانون السابق، الذي يخول أعضاء الكنيست إبعاد عضو كنيست من منصبه في حال «كان مشاركاً في دعم الكفاح المسلح لدولة عدو أو منظمة إرهابية ضد إسرائيل، أو في التحريض على العنصرية، أو نفي وجود إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية». وقد بادر لإصدار القانون الحالي كما القانون السابق عضو الكنيست «داني دنون» من حزب الليكود، وفي بنود هذا القانون تستطيع الكنيست بغالبية ٨٠ عضوا إقالة عضو كنيست في حال تجاوز أحد البنود المشار إليها. وصدر القانون السابق في أعقاب مجموعة من التهم التي تمت فبركتها في الدوائر الأمنية ضد المفكر، والشخصية الأبرز في «التجمع الوطني الديمقراطي» د .عزمي بشارة. أما القانون الحالي فيتم العمل على شرعنته، لمواجهة الدور البطولي والريادي لعضوة المكتب السياسي في التجمع حنين زعبي، بسبب مشاركتها الأخيرة في أسطول قافلة الحرية. وقد ظهرت مقدمات هذا القرار في الحملة الكريهة، بما حملته من عبارات بذيئة وعنصرية تجاه «حنين» عبر وسائل الإعلام، وخاصة أثناء وقوفها الشامخ على منصة الكنيست، في تحد واضح لنباح القتلة من رجال ونساء الأحزاب الصهيونيّة الذين حاولوا الاعتداء الجسدي عليها. وقد تمخضت تلك الحملة بمنعها من السفر في حال كان الهدف «تنفيذ مخالفة؟» وسحب جوازها البرلماني، ووقف صرف نفقات تحركها. وقد وصف المحامي علي حيدر المدير العام المشارك للجمعية الحقوقية «سيكوي» القرار بـ«أنه عبارة عن معاقبة ومحاكمة سياسية عبثية ويفتقر إلى أساس قانوني أو أخلاقي ويندرج في إطار الحملة المنهجية للملاحقة السياسية ضد المجتمع العربي وقيادته». كما أكد حيدر أن «القرار جاء نتيجة لاستغلال الأكثرية لقوّتها كونها أكثرية فقط، من أجل اضطهاد الأقلية».

وكان الأسبوع الأخير من الشهر الماضي قد شهد إقرار الكنيست بأغلبية القراءة التمهيدية لاقتراح «قانون شاليط»، المتضمن تشديد العقوبات على الأسرى الفلسطينيين، رداً على «الظروف غير المقبولة المفروضة» على الجندي الأسير لدى المقاومة في غزة جلعاد شاليط. ويقترح القانون منع أكثر من ٨٠٠٠ أسير فلسطيني من الزيارات، وحرمانهم من حق التعليم وقراءة الصحف داخل السجن، ومنعهم من مشاهدة التلفاز، وعدم تحديد فترة السجن في العزل الانفرادي. وتأتي هذه القوانين في ظل إشاعة أجواء من الترهيب و«التخوين»، برزت مؤخراً في تصعيد حملات الاعتقال بحق رموز العمل الوطني/ القومي داخل الكيان «عمر سعيد» و«أمير مخول».

أمام هذا التغول في القوانين العنصرية الفاشية، التي تساهم في تنمية المشاعر المعادية للعرب، والتي تعكس حالة من التطرف والسلوك العدواني الذي ارتبط بالأيديولوجية الصهيونية التي تأسست على طرد وقتل أصحاب الأرض، تزداد المخاوف من أن توفر هذه القرارات والتوجهات للمؤسسات الرسمية داخل الكيان، المظلة الآمنة، التي تستطيع أن تمارس في ظلها، عصابات القتل المنفلتة في الشوارع والمؤسسات، ساديتها وعنصريتها ضد الفلسطينيين، وهو ما يظهر تباعاً ضد النواب العرب.

إن تعزيز الوعي والثقة بدور وقدرة الجماهير العربية على حماية منجزاتها، وتأكيد هويتها وانتمائها، يتطلب المزيد من اليقظة، والمزيد من الثبات، والمزيد من التنسيق والتحالف بين القوى العربية المناضلة لمواجهة فاشية الزعران في كيان خارج على القانون.

■■

استراتيجية لأوباما.. أم وثيقة للأزمة؟

◄ إبراهيم البدراوي - القاهرة

كان الإعلان عما سمي «استراتيجية أمريكية جديدة» أصدرها الرئيس الأمريكي فرصة – لفترة قصيرة – مارس فيها المتشبثون بالحذاء الأمريكي الطبل والزمر والرقص والتبشير بالايجابيات التي سوف تعود على العرب والعالم.

سرعان ما غرقت عملية التسويق المبتذلة لهذه الأوهام في مياه البحر المتوسط في لحظة اقتحام العصابات الصهيونية لأسطول الحرية وإعمال القتل فيمن كانوا يتوجهون لكسر الحصار على الأشقاء في غزة سلمياً. إذ كان انحياز العدو الأمريكي للعدو الصهيوني فورياً وعلنياً ومطلقاً.

هل المطروح هو استراتيجية جديدة؟

ما تم طرحه ليس استراتيجية جديدة، ذلك أن الاستراتيجيات تتصف بالثبات لارتباطها بمجمل عناصر النظام السياسي – الاقتصادي – الاجتماعي، في ارتباط بالجغرافيا والتاريخ والحاضر (الزمان والمكان) لضمان تحقيق الأمن القومي. وعلى ضوء ذلك يجري تحديد الأهداف البعيدة، التي لا يجري تبديلها مثل الجوارب والأحذية.

ما تم الإعلان عنه هو نتاج لعملية مراجعة لعناصر ممارسة مفردات (تكتيكات) تطبيق الإستراتيجية للكشف عن الإخفاقات والنجاحات، وإعادة بناء تكتيكات متلائمة مع نتائج هذه المراجعة. وهذه العملية تتم بشكل دوري وغير دوري في الولايات المتحدة، ولذلك فان التغيير كان محدوداً، وتناول التكتيكات التي تصب في مجرى الإستراتيجية العامة بارتباط وثيق بمفهوم الأمن.

أهم ركائز بناء الاستراتيجية الأمريكية

ثمة ركيزتان تعتبران أهم ركائز بناء الإستراتيجية الأمريكية (تاريخياً) . هما «التوسع» و«الأمن المطلق».. كان التوسع ملازماً لولادة الولايات المتحدة منذ تكونت مستعمرة صغيرة على ساحل الأطلسي شرق القارة الأمريكية الشمالية، تحول التوسع إلى حالة كيفية جديدة بعد إقامة الدولة عقب حرب الاستقلال أواخر القرن الثامن عشر. ورغم أنها كانت حتى أوائل القرن العشرين مجرد ظل لأوربا، إلا أنها لم تكف عن التوسع وبسط نفوذها في أمريكا اللاتينية. تلازم ذلك مع إنتاج مفهوم «الأمن المطلق» أمريكياً. كانت بعيدة وراء المحيط ، وباستثناء حرب الاستقلال والحرب الأهلية الأمريكية فقد كانت كل حروبها على كثرتها خارج أراضيها، العالمية منها أي العالمية الأولى والثانية، أو حروبها ضد المكسيك وأسبانيا وكوريا الديمقراطية وفيتنام وأفغانستان والعراق... الخ.. لذا كان «الأمن المطلق» يعني الحروب العدوانية الأمريكية بهدف التوسع، خصوصاً بعد بروزها على المسرح العالمي عقب الحرب العالمية الأولى والثانية على وجه الخصوص، وانعكس الوضع السابق، إذ تحولت أوربا إلى مجرد ظل للولايات المتحدة الأمريكية، وجرى التركيز على مصطلح «الأمن العالمي» بحيث أصبح زادا يومياً، رغم أنه في الجوهر يستخدم لتحقيق «الأمن المطلق» لأمريكا، وعلى أساسه جرت ولاتزال كل حروبها، أي أنه مفهوم تم توظيفه لحماية التوسع الأمريكي بالحديد والنار.

بعض الجديد في الوثيقة

طرحت الوثيقة بدائل عن الحرب الاستباقية، اذ تحت وطأة الهزائم والخسائر في العراق وأفغانستان صدر في سبتمبر ٢٠٠٩ قرار بإحلال شكل جديد للحروب الأمريكية تتمثل في عمليات «حربية عسكرية – استخباراتية» مشتركة يجري تنفيذها بين البنتاغون والمخابرات، وهي عمليات عسكرية محدودة ميدانها الشرق الأوسط وإفريقيا وصولا إلى «الدول الصديقة وغير الصديقة»، أي العالم أجمع، ومن أهم أهدافها التصفية الجسدية لقادة وكوادر ومنظمات معادية لأمريكا . لكن الأخطر هو إسناد الأوامر بالتصفية للقيادات الوسطى في البنتاغون والمخابرات، بعكس ما كان متبعاً في السابق بصدور هذه الأوامر من الرئيس شخصياً، ولدى السؤال عن كيفية التنسيق بين البنتاغون والمخابرات (تجنبا للحساسيات) كانت الإجابة أن هناك عمليات تكفي للجميع!. والهدف هو أن تسفر هذه العمليات عبر تأثيرها التراكمي عن تحقيق أهداف الحروب نفسها .

وطرحت الوثيقة أيضا ضرورة التركيز على الأمن الداخلي والاقتصاد، وهو ما أطلقوا عليه القوة الناعمة.. غير أن الأمن الداخلي – مع تعمق الأزمة – سوف يفتح الباب واسعا للفاشية، كما أن الاقتصاد مأزوم لدرجة لا يمكن الفكاك منها، وكلا الأمرين في الحقيقة يصادران إمكانية صياغة قوة ناعمة جاذبة قادرة على إعادة الهيبة وتحقيق الأهداف الأمريكية.

المأزق الأمريكي

كان السلوك الاستراتيجي الأمريكي «عسكرياً» مخالفا للسلوك الأوربي، فبينما كانت أوربا تذهب إلى الحرب في خضم أزمات عاتية (الحروب الصليبية نموذجاً) حيث تقوم بتصدير أزماتها إلى الخارج، فإن ذهاب أمريكا إلى الحرب كان يجري في ظل نمو اقتصادي تال لفترة كساد وأزمة. هذا ما كان في الحرب ضد المكسيك، ثم ضد الأسبان عام ١٨٩٨ . وأبرز النماذج هي الحرب العالمية الأولى التي دخلتها أمريكا متأخرة فتجاوزت حالة كساد، إذ استفادت اقتصادياً من حلفائها الذين يخوضون الحرب بما أهلها لدخولها متأخرة، وبالمثل الحرب العالمية الثانية في أعقاب الكساد الكبير، ودخلتها بالمثل متأخرة. ثم كانت حروبها ضد كوريا، ثم فيتنام، ثم الخليج الثانية.. إثر أزمات أعقبها نمو.

راهناً تواجه الولايات المتحدة مأزقاً غير مسبوق.. دخلت حربين واسعتين في أفغانستان والعراق لم تجن منهما سوى خسائر فادحة اقتصادية وعسكرية وفي هيبتها، (على سبيل التذكير فإن قصف الأهداف العراقية في مرحلة الهجوم كان مخططاً وفق عمليات الإعمار التي ستسند للشركات الأمريكية بعد الاحتلال، وهو ما أجهضته المقاومة العراقية). كما كشفت الحرب ضد البلدين عن عمق الأزمة الكامنة في الاقتصاد الرأسمالي بوجه عام والأمريكي بوجه خاص.

لقد أنتج ذلك عناصر أربعة متشابكة ومتفاعلة تمثل المأزق الأمريكي الراهن:

– أزمة غير مسبوقة كشفت عنها الحرب وفاقمتها، لا تهيئ إمكانية الإقدام على حرب جديدة تخرق بها السياق الذي سارت عليه منذ نشأتها، وتكيفت معه وأصبح سمة ملازمة.

– فيض هائل في إنتاج السلاح مرافق للأزمة في ظل اضمحلال الاقتصاد الحقيقي لمصلحة الاقتصاد الوهمي. إذ تشكل صناعة السلاح ما يقارب ٨٠ ٪ من الصناعات الأمريكية.

– انحطاط الهيبة الأمريكية بشكل غير مسبوق .

– جاهزية عالية لقوى المقاومة والممانعة في منطقتنا (بل وامتدادها المتسارع عالمياً).

إن تناقضا عميقا قد انتصب بوجه الامبريالية الأمريكية (والامبريالية عموماً). أدى إلى طرح «وثيقة الأزمة».. فأين نحن منها؟.

■■

أبعد من غزة ومرمرة

◄ جبران الجابر

إذا حُسبت نسبة الذين قتلهم جيش الاحتلال الإسرائيلي من متضامني أسطول الحرية لفاقت نسبة الكثير من المعارك الضارية، لكنها معركة بين من سلاحهم قيم التضامن الإنساني من جهة، وجنود مدججين بالسلاح من جهة أخرى، ويمثلون مختلف الأسلحة الإسرائيلية، بما فيها سلاح الطيران.

تطرح المجزرة الهمجية الصهيونية ضرورة تلمس الأهداف العميقة لتلك المجزرة الوحشية، التي هي أبعد من غزة ومرمرة. يصبح ذلك أمراً ملحاً لأنه من غير المعقول أن يقوم نتنياهو وحكومته وجنرالاته بذلك مصادفة، أو كردّة فعل، أو لمنع وصول أسطول الحرية إلى غزة، وليس من عاقل يمكن أن يرد إلى ذهنه أن المجزرة كانت نتيجة الغباء وقصر النظر كما تروج الدعاية الصهيونية وذيولها . ومهما كان تأثير التاريخ الصهيوني بمجازره المعروفة، فإن الفكر السياسي الصهيوني أراد تحقيق أهداف متشابكة ومتعددة ومرتبطة «بإقليم» الشرق الأوسط، وخاصة ما شهده من تغيرات جيوسياسية باتت في غاية الوضوح.

لقد انصب الحقد الصهيوني على مرمرة لأنها باخرة تركية، وكان قتل المتضامنين من الأتراك أمراً مقصوداً ومخططاً. وأراد الصهاينة توجيه رسالة واضحة إلى الحكومة التركية مضمونها إنذار الحكومة التركية والشعب التركي من «مغبة» الاستمرار في دعم نضال الشعب الفلسطيني، وأرادوا إبلاغ أردوغان أنه لا يمكن لتركيا أن تكون قوة إقليمية بعيداً عن الاتفاق والتنسيق مع الحكومة الإسرائيلية والمحافل الصهيونية، وتلك الرسالة، تحمل من الحقد والعداء الشامل والعميق، ما يجعل المرء يذهب باتجاه، أن "إسرائيل" تعد العدة لإضعاف الجيش التركي، خاصة وأن الاتفاقات العسكرية القديمة بين الدولتين تتيح "لإسرائيل" الضغط من هذه الزاوية بهدف إثارة البلبلة الداخلية، ناهيك عن أنها تسعى بسبل متعددة إلى إرباك حكومة أردوغان، وقد فكرت بكل العوامل التي يمكن أن تؤثر في الوضع الداخلي التركي.

لقد ملأ الغيظ عقول وقلوب الصهاينة للدور الذي قامت به تركيا في المسألة النووية الإيرانية، وبرهنت على أن إيران تتمتع بقابليات وتوجهات فعلية، لحل الخلافات بشأن برنامجها النووي.

لقد أكدت المجزرة الهمجية أن "إسرائيل" لا تحمل في جعبتها أي مشروع للسلام، وحتى لا تحمل مشاريع «تسوية»، وليس عندها إلا مشروع الاستسلام الكامل، وقد أكدت المجزرة أن الأبواب موصدة أمام السبل السياسية، ولا يقتصر الأمر على المسائل الجذرية، لكنه يشمل المسائل العادية، فما دامت المعركة الهمجية ضرورية مع أسطول الحرية، فما بالكم عندما يتعلق الأمر بالقدس الشرقية وقيام الدولة الفلسطينية والانسحاب إلى حدود ما قبل العدوان الإسرائيلي – الأميركي في حزيران عام ١٩٦٧ .

لم تكن تلك المجزرة مفاجأة للإدارة الأميركية، فبين إسرائيل والولايات المتحدة تحالف إستراتيجي وثيق، ولا يمكن "لإسرائيل" أن تقوم بفعلتها دون علم واستشارة الحكومة الأميركية ومكاتب البنتاغون، ولا يغيب عن الذهن أن "إسرائيل" ذاتها أعلنت مراراً عن نواياها العدوانية تجاه أسطول الحرية.

نضيف أن الحكومة التركية راكمت من الفعاليات والمواقف السياسية والاتجاهات الإستراتيجية، ما لا يروق للولايات المتحدة، ولا يتعلق الأمر بالسياسة الجديدة التركية في المنطقة، فالأمر يمتد إلى زمن الحرب العدوانية الكولونيالية على العراق.

إن السياسة التركية تطرح بوضوح أن «الأوراق» ليست كلها في السلة الأميركية، وذلك يزعزع الكثير مما حققته الإدارات الأمريكية، وما تريد الآن أن تحققه وذلك تحت تركيز وترسيخ الوهم القائل إن كل الأوراق في السلة الأميركية.

طبيعي أن يكون تاريخ المجازر الصهيونية ذا تأثير في خيارات الفكر السياسي الصهيوني في ظروفنا الراهنة، وعلى سبيل التذكير فإن بن غوريون أمر بنسف الباخرة (التاليتا) في ١٩٤٨/٦/٢٠ وغرق نتيجة ذلك /١٥/ يهودياً، وقبل ذلك نسفت عصابات الهاغانا باخرة (ستروما) في ١٩٤٠/٢/٢٤ وكان عليها /٧٠٠/ يهودي. إنها أمثلة تؤكد على عمق الطابع العدواني للفكر السياسي الصهيوني.

فشلت "إسرائيل" ومعها إدارة أوباما وأحزابها، فالحصار أخذ يتهاوى، وزادت شعبية الحكومة التركية ودورها، وتعمقت العزلة الإسرائيلية، وزاد العالم وعياً بخطر" إسرائيل "وعنصريتها وعدائها لكل ما هو إنساني، وجنرالاتها مجرمون محترفون خاصة وأن المجزرة جرت في المياه الدولية.

لا تُحسد إدارة أوباما على الثمار المرة من شجرة التحالف مع "إسرائيل"، فقد تبددت الأغشية والأوهام، وانكشف ما في جعبة إدارة أوباما من خطط وأهداف عدوانية، ولم تعد تسعف الولايات المتحدة مجاملات رئيسها، ولم تعد الصهيونية تلك القوة الخارقة، فقد انعكست الأمور، وتعرّت الأفكار العنصرية الصهيونية، وبات الكيان الصهيوني يعاني من خطر وجوده بالذات..!

إن التطورات تذهب بجدية نحو القول إن تلك الدولة الصهيونية العنصرية لا مستقبل لها في المنطقة، وبقدر ما يتضمن ذلك، ويلفت الانتباه إلى عوامل الانهيار الصهيوني إلا أنه في الوقت نفسه يتضمن الاحتمالات المحتدمة والساخنة والعدوانية للتوجهات الصهيونية.

■■

انتفاضات الخبز في مقابل الثورات المخملية

◄ جون دوفال
ترجمة: مازن كم الماز

اتخذ الحراك الجماهيري في المجتمعات المشرقية أشكالا مختلفة, لكن أبرزها كانت انتفاضات الخبز التي اندلعت منذ أواخر السبعينيات إلى أواخر الثمانينيات ملقية بظلالها على تطور الأنظمة الحاكمة وسياساتها، أما الشكل الأكثر حداثة والذي يعود إلى فترة صعود الموجة النيوليبرالية أو تمددها خارج مجالها الحيوي المتمثل في الدول الرأسمالية المتقدمة، والذي اقتصر عملياً في منطقتنا على لبنان (انتفاضة الاستقلال) وإيران، هو ما جرى التعارف على تسميته بالثورات المخملية.

من الواضح أن هناك فارقاً رئيسياً بين الشكلين، يعود إلى الخلفية الطبقية للقوى التي تقوم بها، وللأسباب التي تستفز كلاً منها. ليس هذا فقط، بل يمكن التأكيد أن كل انتفاضات الخبز دون استثناء كانت عفوية تماماً، كانت نتاج اندفاع الجماهير لتتخلى عن سلبيتها السابقة وتنزل إلى الشارع، بينما كانت كل الثورات المخملية بلا استثناء مخططة سلفاً من نخب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بهدف تحقيق غرض محدد، غالباً ما كان إيصال تلك النخبة إلى السلطة، وحالما تنجز هذا الهدف كانت النخبة ذاتها التي خططت لها تعلن انتهاءها على الفور. ينحصر هدف الثورة المخملية في إنتاج رأس جديد للنظام، لكن هذا لا يعني أن الثورات المخملية لم تكن ثورات جدية، ففي صربيا ولبنان مثلاً أدت إلى انقلاب حقيقي في رأس النظام وسياساته. وهي رغم ذلك تبقى ذات تأثير محدود وقصير الأمد في الوقت نفسه، إنها أكثر من ذلك، لا تشير إلى تصاعد جدي في مزاج الجماهير الثوري، بل إنها تشير إلى انتقال مركز الثقل من نخبة لأخرى بفعل عوامل مختلفة، كما أن قدرة النخب على تجييش كتلة هامة من الشرائح الوسطى (أو البرجوازية الصغيرة وهي القوة الأساسية في الثورة المخملية) قام على العامل الطائفي في الحالة اللبنانية، وعلى مجموعة عوامل منها المادي ومنها قيام تحالف غريب بين جزء من البرجوازية الموجودة في النظام (موسوي– رفسنجاني– خاتمي– كروبي) والتي كانت حتى وقت قصير تحتل مراكز حاسمة فيه وبين خطابات الموجة النيوليبرالية التي استخدمت لتحشيد البرجوازية الصغيرة في الحالة الإيرانية.

هل استنفذت الثورات المخملية دورها وإمكانياتها؟

يمكن الجواب بنعم استناداً إلى العزلة التي تعانيها النخب المرشحة للعب هذا الدور في الدول العربية الكبرى ومحدودية تأثيرها ليس فقط، على الجماهير العريضة بل على البرجوازية الصغيرة نفسها (بينما كان قسم هام من البرجوازية الصغيرة الإيرانية يقع تحت تأثير شعارات الموجة النيوليبرالية رفضها أكثرية فقراء الريف وضواحي المدن وبقوا تحت تأثير الشعارات الشعبوية لخطاب أحمدي نجاد، وكان شيئاً مشابهاً قد جرى أيضا في فنزويلا عندما حاولت النخب الاقتصادية المعادية لنظام تشافيز القيام بثورة مخملية ضده) وتضاؤل أهمية هذه الطبقة عددياً وسياسياً، وحتى اجتماعياً في هذه الدول أمام الحضور الطاغي للجماهير الأكثر فقراً والذي يمنحها، حتى بموقفها السلبي فقط، تأثيراً أكبر في مجرى الأحداث (نسبة البرجوازية الصغيرة إلى الجماهير الأشد فقراً أقل بكثير في مصر منها في لبنان)، إضافة إلى عودة المسألة الاجتماعية بقوة أكبر على جدول الأعمال.

انتفاضات الخبز

إن انتفاضات الخبز هي الشكل النضالي الذي أبدعته الجماهير العربية للجم نهب الأنظمة المنفلت، وإعادة التوازن للتوزيع غير العادل للثروة، كما أن طابعها العفوي (حتى شعب مسيس بدرجة عالية كالشعب الفلسطيني فجّر بشكل عفوي تماماً انتفاضتين كبيرتين) لا يقلل من أهميتها، إنها هزة جدية لمجمل النظام السياسي والاقتصادي، إنها لا ترقى إلى ثورة اجتماعية لكنها تركت رغم آنيتها تأثيراً أعمق وأبعد في الحالة السياسية، خاصة في بنية النظام الحاكم وسياساته. لقد كشفت انتفاضات الخبز عن عمق الأزمة والتهديد الجدي بتحويل سلبية الشارع في مواجهة سياسات الأنظمة الحاكمة إلى مقاومة فعالة.

بعد انتفاضة يناير ١٩٧٧ سرع السادات من وتيرة التفاوض على صفقة معاهدة السلام مع «إسرائيل»، وزاد بالتالي من توطيد علاقاته بالولايات المتحدة والنظام الرأسمالي العالمي. بعد هبة نيسان ١٩٨٩ في الأردن سيختار الملك حسين إعادة النظام البرلماني، وسيتخذ النظام الجزائري القرار نفسه بعد انتفاضة الخامس من أكتوبر ١٩٨٨، وسيتخذ الملك المغربي الإجراءات نفسها في بلده بعد انتفاضة جانفي ١٩٨٤ بعد مماطلة وبحذر شديد، وستفتح انتفاضة ١٩٨٤ في تونس الطريق أمام تغيير من أعلى يقوده زين العابدين تحت شعارات الدمقرطة والإصلاح.. اكتشفت الأنظمة العربية أن التغيير المحسوب من أعلى أقل كلفة من تغيير مفروض من الأسفل، وتكفلت الحياة البرلمانية والمشاركات المؤقتة في الحكومات المتعاقبة بتدجين النخب ومشاركتها النظام في مسؤولية القرارات خاصة أكثرها لاشعبية.

انتفاضات الخبز القادمة

إن تفاقم أزمة الرأسمالية العالمية من جهة، والأنظمة الحاكمة على اختلافها وتصاعد النضال المطلبي والجماهيري في العالم، وصولاً إلى مجتمعاتنا، يشير بقوة إلى أن فترة نجاح هذه الأنظمة في احتواء عوامل السخط الجماهيري تقترب من نهايتها. استنادا إلى وضع هذه الأنظمة اليوم، فإن الانتفاضات القادمة ستكون أكثر جذرية وتأثيراً، لأن الأشكال الصورية الجوفاء من الديمقراطية الشكلية التي أقامتها الأنظمة منذ أكثر من عقدين بعد موجة انتفاضات الخبز الأولى تقترب من استنفاذ كل إمكانياتها في تدجين الجماهير، مما يجعل هامش مناورتها على صعيد تعديل بنيتها شبه معدوم.. (ليس أمام هذه الأنظمة سوى الحركات الإسلامية بما تمثله من شعبية حقيقية في الشارع خاصة الأكثر فقراً، طالما أن هذه الأنظمة استندت طويلاً إلى ساقها اليمنى قبل أن تقوم في الثمانينيات والتسعينيات بنقل ثقلها إلى قدمها اليسرى، ربما حان الوقت للعودة من جديد للاستناد إلى القدم اليمنى، وستلعب هنا نواقص هذه الحركات الإسلامية التي تكاد أن تتطابق مع نواقص النخب والزعامات «اليسارية» من إيمان بالحراك الفوقي ومرحلية التغيير والخوف من نشاط الجماهير المستقل لتسهل عملية توظيفها من قبل هذه الأنظمة كما جرى مع النخب اليسارية من قبل)، كما أن هامش مناورتها فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية محدود جداً أيضاً على ضوء محدودية خياراتها المتاحة في مواجهة الضغط الهائل من حكومات الدول الرأسمالية الكبرى ومؤسساتها المالية الدولية، كما أن طابعها العائلي والمافيوي المتزايد يجعل من شبه المستحيل القيام بأي تغيير مهما كان في بنية النظام. كما أن عزلة النخب عن الجماهير والآثار الجانبية غير المقصودة للموجة النيوليبرالية التي تحدثت عن الحرية (ولو بشكلها البرجوازي الفارغ) ستضع الانتفاضات القادمة في مواجهة أهداف أكثر تسييساً وجذرية واستقلالاً عن النخب مما سبق في مواجهة أنظمة فاسدة عصية على أي إصلاح ولو شكلي ونخب معزولة. الشيء الوحيد الذي قد يوازن نقاط الضعف هذه هو قوة ممنوحة من الخارج، من الرأسمالية العالمية تحديداً، فأعداد لا تتناهى من الثورات المخملية المحسوبة أقل تكلفة بما لا يقاس بالنسبة لها من انتفاضة خبز واحدة خاصة في أوقات صعود النضال الثوري، لأن هذا النضال (والمزاج الثوري) معد، وحكم نخبة ما أياً تكن أفضل بالنسبة لها من أي واقع سياسي واقتصادي تفرضه الجماهير وتتمتع فيه بتأثير حاسم. ■■

«حرية» غزة و«حرية» العقوبات ضمن صراع المنطقة..

◄ عبادة بوظو

إطلاق أسطول الحرية، والاعتداء العسكري الصهيوني عليه هو، في نهاية المطاف، جزء من الصراع في المنطقة، وعليها، بين إرادات الشعوب ومطامع قوى الهيمنة والاستعمار، وإن أية نظرة تجتزئ مسألة الأسطول خارج سياقها، ستحولها إلى مجرد «زوبعة في فنجان»، خدمةً لمصالح المعتدين وأنصارهم، وخلافاً للغايات المبتغاة من مخططي وداعمي تحرير غزة، كجزء وخطوة نوعية باتجاه حل القضية الفلسطينية، على أساس فرض إملاءات الشعوب، هذه المرة، على الكيان الغاصب، وليس العكس كما هي العادة حتى اليوم.

ولأن الحال كذلك، وإذا كان إطلاق أسطول الحرية، كتتويج نوعي لسابقيه خلال السنتين الماضيتين، هو تحوّل من الدفاع إلى الهجوم، فإن فعلة «إسرائيل» في محاولة كسر ووأد هذا السعي التحولي من المقاومة إلى التحرير، عبر استعراضها العضلات العسكرية دموياً، كان يستدعي، ولايزال، الرد عليه بطريقة واحدة: إطلاق عشرات الدول للمئات من «أساطيل الحرية» في اليوم التالي، أو أقله واقعياً ضمن أقصر فترة ممكنة، وبآن معاً، وليس جعل الأمر «كبالون اختبار» للنوايا الإسرائيلية– كونها معروفة– وليس كذلك إتاحة الفرصة أمام «إسرائيل»، مدعومة من الولايات المتحدة والحكومات الغربية، للتهرب وتثبيت إجرامها كأمر واقع مجدداً ولكن بأبعاد دولية، وتحويل الأنظار، فوق ذلك، إلى إيران من جديد على خلفية «الملف النووي» عبر فرض عقوبات جديدة عليها من مجلس الأمن ذاته الذي رفض إدانة «إسرائيل» قبل أيام فقط، ولكنه أوغل في استعداء طهران أكثر فأكثر لتعلن، دفاعاً عن حقوقها، تمسكها بتخصيب اليورانيوم رغم العقوبات.

ولا يغيب عن البال هنا، أن إيران نفسها، وضمن استقرائها للأوضاع واحتمالات مآلها وترابط مكونات الصراع في المنطقة، باعتبار الاعتداء الإسرائيلي على الأسطول هو رسالة عسكرية ترهيبية لدول المنطقة وشعوب العالم، سبق لها أن أطلقت أيضاً تهديداً، يحمل طابعاً انعطافياً في حال تنفيذه، يتمثل في الإعلان عن عزمها إطلاق سفينتي مساعدات للقطاع المحاصر من الهلال الأحمر الإيراني، على أن ترافقهما، شريطة موافقة المرشد الأعلى، قوات الحرس الثوري الإيراني..!

هذا الإعلان، حتى وإن كان إعلامياً، يمثل ضغطاً نفسياً ومعنوياً هائلاً على الكيان الإسرائيلي وحلفائه في المنطقة والعالم، وطهران بالطبع تدرك مسبقاً ما النتائج المترتبة عليه، إن حصل، رغم الاعتبارات المبدئية والنظرية التي تحفظ للإيرانيين حقهم في المبادرة ومد يد العون للفلسطينيين المحاصرين في غزة، شأنهم في ذلك شأن كل نشطاء الشعوب الحرة الذين انضموا لـ«أسطول الحرية1 ». ولكن هذا الإعلان الصادر عن إيران، يعني بالنسبة للصهاينة شيئاً واحداً مفاده أن هناك مرة أخرى من اختار، غير «تل أبيب» وواشنطن، تحديد زمان المواجهة في المنطقة ومكانها، وهو ما أرعب هاتين الأخيرتين ودفعهما لتسريع فرض حزمة جديدة من العقوبات التصعيدية الاستفزازية على طهران، لتتزامن مع ما يتردد في الإعلام الغربي عن «رفع الغطاء أمريكياً لإطلاق يد إسرائيل لتأخذ هي زمام المبادرة للرد عسكرياً على التحديات الإقليمية، وليس أقلها البرنامج النووي الإيراني»..!

المسألة بعد مذبحة «الحرية» وتفاعلاتها الدولية تكمن، إذاً، ومرة أخرى في «التثمير السياسي» من جانب كل طرف لما جرى ضمن منظور الصراع. غير أن السؤال الذي يطرح نفسه وبقوة يتعلق بمدى واتجاهات ومضامين وأبعاد التنسيق القائم بين القوى الفاعلة، والمتأذية من سلوك وسياسات المشروع الأمريكي– الإسرائيلي المترنح في المنطقة، ولاسيما سورية وإيران وتركيا وقوى المقاومة في لبنان وفلسطين، وإلى أي حد يمكن أن يذهبوا سوية في مواجهته، بمعنى تأطير وإدارة الإرادات الشعبية الدولية المناهضة للكيان والراغبة أقله في لجم جرائمه..!

o.bozo@kassioun.org

يصطفون وراء اللوبي الإسرائيلي تلويحاً بمواجهة مع إيران

المحافظون الجُدد يتّهمون أوباما بخيانة «إسرائيل»

◄ جيم لوب

شن «اللوبي الإسرائيلي» في الولايات المتحدة حملة مكثفة للدفاع عن «إسرائيل» في مواجهة الإدانات العالمية التي أثارها عدوانها المسلح على «أسطول الحرية» في مياه دولية، فاصطف المحافظون الجدد وراءهم ليتهموا الرئيس باراك أوباما بخيانة «الدولة العبرية».

وصرح ابراهام فوكسمان، مدير «رابطة مكافحة التشنيع»، في الثاني من حزيران، أن «المجتمع الدولي منخرط الآن في سباق منحاز للحكم ضد إسرائيل و«خنقها» دبلوماسياً وبصورة خارجة عن القانون، فحان الوقت لكي تقف الولايات المتحدة بحزم مع الدولة العبرية وشعبها».

وأضاف «على الولايات المتحدة أن تبرهن للعالم على أنها لا تدعم حق إسرائيل في الدفاع عن حدودها ومواطنيها ضد الإرهاب فحسب، بل وأيضا حق إسرائيل في حماية نفسها من أناس يزعمون أنهم «ناشطون إنسانيون» في موكب تحت ستار المساعدات الإنسانية، في وقت يؤيدون فيه حماس ويهجمون بعنف على قوات عسكرية إسرائيلية»..!

وعلى الرغم من أن المتحدث باسم «رئيس الوزراء الإسرائيلي» أعرب علناً عن امتنان «بلاده» للجهود التي بذلتها واشنطن «لتمييع» البيان الرئاسي من مجلس الأمن، إلا أن «الجناح المتشدد» من المحافظين الجدد اشتكى بمرارة مما يعتبره خيانة الرئيس أوباما لـ«إسرائيل»، حليفة الولايات المتحدة الحميمة، بعدم استخدامه حق فيتو على ذلك البيان.

فكتب اليوت ابرامز، مساعد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش لشؤون الشرق الأوسط، في مقال بعنوان «الانضمام للثعالب»، قائلاً «لماذا وافقنا على بيان رئيس (مجلس الأمن).. البيت الأبيض لم يرغب في الوقوف إلى جانب إسرائيل ضد هذه الغوغاء (إدانة أعضاء بمجلس الأمن للهجوم الإسرائيلي) لأنه ليس لديه سياسة تضامن مع إسرائيل».

وأكد مستشار الرئيس السابق الذي انضم لمجلس العلاقات الخارجية، في مقاله الذي نشرته صحيفة « weeklystandard.com» للمحافظين الجدد، أنه «كان من السهل وقف هذه الغوغاء لو أراد البيت الأبيض»... !

كذلك فقد ذهب بعض المحافظين الجدد، المعروفين بتحالفهم عالمياً مع حزب ليكود الإسرائيلي، إلى حد التنويه بأن «فشل» أوباما في الدفاع عن «إسرائيل» من دون شرط في وقت المحنة، قد يحمل الدولة اليهودية إلى اتخاذ مواقف أكثر عدوانية في المستقبل.

فحذر مايكل روبين من «معهد امريكان انتربرايز»، أنه لو قرر أوباما أن من مصلحة الولايات المتحدة «انتهاز» «حادث» أسطول غزة من أجل كسب الود في القاهرة وبيروت وطهران وأنقرة، فعليه أن يدرك أيضاً أن القيادة في القدس سوف تستنتج أنها لا يمكنها أن تثق في الولايات المتحدة لحماية أمنها، وأنها بالتالي يجب أن تأخذ الأمور بأيديها في أي قضية كانت، ليس أقلها (شأناً) برنامج إيران النووي».

وأضاف في «ناشيونال ريفيو أون لاين»: في الواقع إذا كان البيت الأبيض قد قرر الانهيال على إسرائيل الآن، فسيعني ذلك إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل لضرب إيران».

ولقي هذا التهديد أصداءً له في افتتاحية نشرتها صحيفة «وول ستريت جورنال» الموالية للمحافظين الجدد. فقال فيها كاتبها رونين بيرغمان– من صحيفة «يديعوت احرونوت» الإسرائيلية– إن العملية في حد ذاتها كانت «مجردة من المسؤولية» وتدل على أن «عقلية الحصار» المبنية على أساس الاعتقاد بأن الرأي العام العالمي معاد «للدولة اليهودية» بما لا رجعة فيه وقد هيمن ذلك على «البلاد» وعلى نخبتها الحاكمة.

وأشار بيرغمان إلى البرنامج النووي الإيراني، قائلاً إن «مثل هذه العقلية غير الصحية مثيرة للقلق العميق فلدى هذا البلد المتعب والمعزول ذاتياً الوسائل لشن ضربة وقائية وعقابية على أعدائها، بما في ذلك طرق قد لا يكون هناك عودة منها واقعياً».

كما ركز المحافظون الجدد على التحذير من عواقب أي ابتعاد عن الموقف الإسرائيلي من الإدارة الأمريكية، فيما روج اللوبي الإسرائيلي وأصدقاؤه في الكونغرس الأمريكي للرواية الإسرائيلية عن «حادث» أسطول الحرية والقول إنه كان على مسافة ١٠٠ كيلومتر من سواحل غزة.

وشددوا على رواية أن ما فعلته «القوات الإسرائيلية» هو الدفاع عن النفس من اعتداء المسافرين عليها بالقضبان الحديدية والخناجر وغيرها من الأسلحة.

وانضمت منظمة «مشروع إسرائيل»، إحدى الجماعات الصهيونية اليمينية، لهذه الحملة بإرسال رسائل بالبريد الإلكتروني للبرلمانيين ووسائل الإعلام، للمناداة بمساندة «إسرائيل».

(آي بي إس)

استطلاع فرنسي:

الأزمة المالية في أوروبا إلى تفاقم

أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات العربي الأوربي في العاصمة الفرنسية باريس، أن الدول الأوربية تتجه نحو تفاقم أزمتها المالية.

وأصدر المركز بياناً، جاء فيه أنّ ٥٩.٧ في المائة من الذين شملهم الاستطلاع رأوا أن الأزمة المالية في الدول الأوروبية سوف تتجه نحو مزيد من التفاقم، واعتبروا ان البوادر للأزمة المالية في الدول الأوربية حالياً لا تشير نحو الانفراج قريباً برغم كل التدابير على المستوى الأوروبي. في حين رأى ٢٧.٦ في المائة أن الدول الأوروبية قادرة على تجاوز الأزمة المالية على الرغم من صعوبتها، والتي قد تأخذ وقتاً، ولكن سيتم التخلص منها والرجوع باقتصاديات هذه الدول إلى موقعها الصحيح، وأن المساعي ستنجح في حل كل الإشكالات، وأن اليورو سيستعيد عافيته.

أما ١٢.٧ في المائة فتوقعوا أن يستمر اليورو في الانخفاض مما يعزز المخاوف من احتمال التراجع في سعر اليورو إلى ما يقارب الدولار، وأن لهذا الأمر انعكاسات سلبية على المدى القصير . وخلص المركز إلى نتيجة مفادُها: كافة المؤشرات تفيد أن الأزمة المالية ذاهبة باتجاه الاستفحال، وأن اليورو يميل نحو المزيد من الهبوط في سعره في ظل توقعات ان يصبح سعر اليورو دولاراً واحداً، ومن ثم يبدأ رحلة التحسن البطيئة.

تستمر صحيفة قاسيون في تخصيص مساحة في كل عدد لمناقشة مشروع الموضوعات البرنامجية، تنفيذاً لقرار مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين بهذا الخصوص.. وهي تجدد الدعوة لجميع الرفاق والأصدقاء والمهتمين لإرسال مشاركاتهم ومداخلاتهم وملاحظاتهم، على ألا تتجاوز المادة المرسلة الـ٧٠٠ كلمة كحد أقصى..

نحو الاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين

استمرار نقاش مشروع المهام البرنامجية

وحدة الشيوعيين وإنجازهم لمهامهم يعني جميع السوريين

وصلتنا المداخلة التالية من إحدى قارئات قاسيون، ننشرها كما وردت مع التوقيع الرمزي الذي ذيّلها..

«السادة في هيئة تحرير صحيفة قاسيون المحترمة..
ما دعاني للكتابة إليكم اليوم – أنا التي لا أنتمي لأي من الفصائل الشيوعية- هو مشروع الموضوعات البرنامجية، نحو الاجتماع الوطني التاسع الذي نُشر في العدد \٤٥٤\ في صحيفتكم، والنقاش الذي أثارته لاحقاً، إذ أنني كمواطنة سورية متابعة للشأن العام، والذي بات اليوم، يخص كل إنسان ومواطن تعز عليه نفسه ووطنيته وانتماؤه لهذا البلد بشكل مباشر، بحكم الظروف التي يعيشها العالم اليوم وبلدنا بشكل خاص، أجد نفسي معنية بمشروع موضوعاتكم ومهامكم البرنامجية، والتي لم تعد شأناً داخلياً يخص الشيوعيين وحدهم أو الحركة السياسية، بل إن هذا المشروع مثله مثل قضية وحدة الشيوعيين السوريين، وهي أيضاً لم تعد قضية داخلية تمس الذين ينتمون للبيت الشيوعي فقط، بل أصبحت قضية وطنية بامتياز، تمس المجتمع السوري بجميع شرائحه وجماهيره، من جهة لأن الشعارات التي يرفعها هذا الحزب أو ذاك ليست هي التي تحدد مصداقيته أمام الناس أو الجمهور الذي يدعي أنه يمثله وإنما برنامجه السياسي والمهام التي يضعها أمامه ومقدار ما ينفذ منها، فهذه الجماهير في النهاية هي مالكة الحق في منح الشرعية سواء للحركة السياسية ككل، أو للأحزاب التي تنتمي إليها؛ ومن جهة أخرى لأن الحركة السياسية في سورية، والتي كان الشيوعيون السوريون أحد أعمدتها تاريخياً ولا يستطيع أن ينكر عليهم أحد ذلك، متخلفة اليوم عن جماهيرها وتعيش حالة أزمة في علاقتها بهذه الجماهير، ولكنها أيضاً بالمقابل لا يمكن أن تقوم دون وجود الشيوعيين الفعلي فيها، هذا الوجود يثبته ويؤكده فقط ما ينجزونه على أرض الواقع من مهام (أنجزوا الكثير منها تاريخياً عندما كانوا حزبا واحداً)، واليوم أمام الحقيقة الواضحة البسيطة التي تقول إن مهام وتحديات معقدة يفرضها عليهم واقع معقد لن يتمكنوا من إنجازها وهم موزعون ومشتتون في فصائل مختلفة، مما لا يدع مجالا للشك أن وحدة الشيوعيين السوريين ستصبح المهمة الأولى الواجب عليهم إنجازها أمام جماهيرهم أولاً، وأمام التاريخ ثانياً، وهو الذي لن يسامحهم ويرحمهم إذا لم يقوموا بها .

وهذا الكلام ليس من باب المجاملة للشيوعيين السوريين، وإنما يفرضه واقع ملموس، فالسياسة في سورية تصبح يوماً بعد يوم الخبز اليومي للسوريين بكل شرائحهم في ظل واقع مستوى معيشتهم المتدني، والذي يسير يوماً بعد يوم من سيئ إلى أسوأ، فهذا الواقع المقلق هو ما سيدفعهم في نهاية المطاف للعودة إلى السياسة ومباشرة العمل السياسي ثانية بعد انقطاع طويل عنها كان أحد أهم أسبابه الضعف العام والتراجع الذي تعانيه الحركة السياسية، والذي كان من نتائجه الطبيعية ابتعاد الجماهير عن الاهتمام بالتحزب أو الشؤون العامة،وهذا سيؤدي بدوره إلى نتيجة أخرى هي: أن أي قصور في عمل هذه الحركة أو بعض الأحزاب التي تنتمي إليها منذ الآن فصاعداً لن تتحمل وزره الجماهير كما كان يُعلن سابقاً من جهة بعض الأحزاب، وإنما من يمثلها سياسياً، فالجماهير الآن بحكم الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية المتردية التي تعيشها تسبقُ من يفترض أنه يمثلها . ومن هنا تستمد وحدة الشيوعيين السوريين أهميتها كقضية وطنية بامتياز، كقضية أساسية لكل السوريين، ويصبح من يقف أمامها ويتخاذل عن إنجازها، وقد استحق أوانها، خائناً ليس لحزبه فقط وإنما لكل المواطنين. ومثلها أيضاً مشروع الموضوعات البرنامجية والذي لا يخفَى على أحد أنه يحمل في ثناياه مشروع برنامج سياسي حقيقي وجدّي تقدمه إحدى أهم القوى الوطنية السياسية في البلاد، وهذا أيضاً ليس مجاملة لأن مجرد اقتراح نموذج بديل ومتطور في الاقتصاد مع تعرية النماذج السابقة ومناقشة عيوبها بكل هذه الموضوعية والدقة العلمية، والذي لم يسبقهم إليه أحد من الأحزاب السياسية الأخرى، سيجعل السوريين يفكرون بنماذج بديلة لمجالات أخرى تشمل بقية تفاصيل حياتهم اليومية، والتي ما عاد ممكناً تحملها أو السكوت عن مساوئها، ولن يجد السوريون أمامهم بداً من التفكير ملياً بالبديل إذا لم يكن اليوم، فغداً بالتأكيد، فالسوريون وإن كانوا غير معنيين بالسياسة الآن على الأقل، فهم معنيون بحياتهم وما يتعلق بها ..

أتمنى لكم النجاح وأشد على أياديكم»..

■ **فاطمة الزهراء**

مشروع الموضوعات البرنامجية.. دعوة للنقاش

◄ **د. غيفارا قجو**

بداية أقول إنها المرة الأولى التي يقرأ فيها أحدنا مشروع موضوعات برنامجية حقيقياً من بين كل ما كان يعرض علينا للنقاش سابقاً.. لذلك أجدني اليوم مدفوعاً لأكتب وأناقش في هذه المهام البرنامجية، ولو من بعض جوانبها، إذ كل فقرة تستدعي الوقوف عندها بشكل مستفيض.

في موضوعة الاشتراكية وأزمة الرأسمالية

أتفق مع المشروع في أن سبب انهيار التجربة الاشتراكية يعود في سببه الرئيسي إلى عجز الماركسيين عن تطوير النظرية بالشكل المطلوب في اللحظة المستجدة، لكن يجب التوضيح أن هذا العجز تمظهر بتراكم الأخطاء أثناء تطبيق التجربة، وهذه الأخطاء قد تراكمت طوال عقود كثيرة، وبالتالي فلو أننا نظرنا إلى خطأ بمفرده لوجدناه بسيطاً وكان من الممكن تجاوزه لحظة حدوثه، ولكن تأجيل النظر أو اكتشاف معظم الأخطاء، وعدم حلها في وقتها، وتراكم غيرها من الأخطاء كان سبباً من أسباب الانهيار، فليس غورباتشوف ويلتسين وشيفاردنادزة ومن على شاكلتهم هم الذين أوصلوا إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، ولكن وصول هؤلاء إلى أعلى مراتب السلطة والحزب، يفسر كيف كان حال ووضع الحزب الشيوعي السوفيتي الذي أتاح الفرصة لبروز هؤلاء.

لماذا لم نسمع صرخات مدوية تقف في وجه الانهيار: أقول إن غالبية شعوب التجربة الاشتراكية لم تتطابق مصالحهم مع ما كان يطبق باسم الاشتراكية (وليست الاشتراكية) في تلك الفترة، وهذا صحيح في السبعينيات من القرن الماضي وبعدها .

بالنسبة للوضع الداخلي: أتفق مع معظم ما جاء فيه لكن أرى ان النضال من أجل قانون أحزاب ومطبوعات وانتخابات عصري وكذلك النضال من أجل إلغاء الإحصاء الاستثنائي الجائر في محافظة الحسكة ورفع قانون الطوارئ.. كل ذلك يجب أن يكون متزامنا مع النضال من أجل تغيير بعض من فقرات دستور البلاد تماشيا مع متطلبات العصر والوطن.

كذلك يجب التوضيح أن موضوع الأقليات في البلاد يمكن التعامل معه ضمن موضوعة الديمقراطية والنضال لتوسيع الهامش الديمقراطي ■■

التوحيد يحتاج إلى إشراك كل من تهمهم وحدة الحزب

◄ **حمص. ماجد دياب**

الرفاق في اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين..

نص مشروع الموضوعات البرنامجية للاجتماع الوطني التاسع لوحدة الشيوعيين السوريين على المطالبة بقانون انتخابات نسبي تكون فيه البلاد دائرة انتخابية واحدة يضمن تنشيط الحركة السياسية وتنافسها على أساس برنامجي، ولم يوضح مشروع الموضوعات هل المقصود بقانون الانتخابات على أساس التمثيل النسبي لانتخابات مجلس الشعب فقط، أم حتى انتخابات الاتحادات الشعبية كذلك.

لا شك أن قانون الانتخابات على أساس التمثيل النسبي هو الأكثر عدالة، إذ يتناسب عدد المقاعد الفائزة في القوائم مع حجم ونسبة أصواتها الانتخابية، كما يتم التصويت للقائمة ولبرنامجها المتكامل انطلاقاً من اعتبار الوطن ككل دائرة انتخابية واحدة. وهو يمثل تجاوزاً لمختلف النزاعات المحلية الضيقة. ومن الجدير بالذكر أن هناك /٦٧/ دولة في العالم تعتمد في انتخابات برلماناتها نظام التمثيل النسبي. كما أن نسبة المقترعين في بلدان نظام التمثيل النسبي أعلى من نسبتهم في بلدان الأنظمة الانتخابية الأخرى لشعور المقترع بأن له تأثير مباشر على نتيجة الاقتراع وعلى اختيار المرشحين. وفي هذا تعميق للمضمون الديمقراطي للانتخابات من خلال توسيع دائرة المشاركة الشعبية. ووفق نظام التمثيل النسبي تعتمد نسب متفاوتة لعتبة الفوز أو ما يسمى بنسبة الحسم. أي الحد الأدنى المطلوب من الأصوات للفوز بالحد الأدنى من مرشحي القائمة. وتختلف بنسبة الحسم من بلد إلى آخر. وقد تقل نسبة الحسم عن /١٪/ كما هو الحال في هولندا مثلاً، وقد ترتفع لتصل إلى /١٠٪/ كما في تركيا . ولكن النسب الغالبة تتراوح بين ١,٥ ٪ إلى ٤ ٪ وتتميز انتخابات جنوب إفريقيا بغياب أية عتبة مسبقة (نسبة حسم صفر بالمائة) بحيث تمكن حزب صغير مثل الحزب المسيحي الديمقراطي الإفريقي من الحصول في إحدى الدورات الانتخابية عام ١٩٩٤ على مقعدين في البرلمان مع أنه حصل على أقل من نصف بالمائة (٠,٤٥) من الأصوات فقط.

أما حول مهام الشيوعيين، فقد جاء في مشروع الموضوعات البرنامجية «إن الدور الوظيفي يعني قبل كل شيء اعتراف المجتمع، وخاصة الطبقة العاملة وسائر الكادحين بالشيوعيين كقوة تمثلهم... وهذا الأمر سيحتاج إلى عمل كثير لاستعادة ثقة الجماهير بحزبها، وهو أمر صعب التحقيق في حال بقاء الحركة منقسمة بين فصائل ومجموعات مما يتطلب إنجاز عملية توحيد الشيوعيين السوريين من تحت لفوق».

مع أهمية ما جاء في الفقرات(٢٨، ٢٩، ٣٠) إلا أن الحديث عن توحيد الشيوعيين السوريين لم يأخذ من مشروع الموضوعات البرنامجية إلا بضع كلمات، ولم يتحدث مشروع الموضوعات عن مدى التقدم في إنجاز مهمة التوحيد، الرافعة الرئيسية، والشرط الموضوعي لاستعادة ثقة الجماهير بحزبها .

إن إنجاز مهمة التوحيد تحتاج إلى إشراك كل من يهمهم وحدة الحزب من فصائل ومجموعات شيوعية ومن الشيوعيين خارج المجموعات والفصائل ومن القوى والأحزاب الصديقة، وذلك من خلال طرح وجهات النظر من قضايا الوحدة أو وجهات نظر الفصائل والمجموعات الشيوعية السورية، ما هي نقاط الاتفاق، وما هي نقاط الخلاف، وكيف يمكن حلها . الخشية أن تتكرر في الوثائق عبارات الوحدة والتوحيد دون انجازات تذكر، ويتحول شعار الوحدة إلى حلم بعيد المنال، مما يحول دون ممارسة الحزب لدوره الوظيفي المنشود .

■■

كيف أصبحت شيوعياً؟

إعداد: محمد علي طه

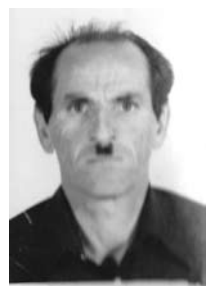

الرفيق أبو أنطون: المستقبل للأفكار التي تحترم الوطن والمواطن ولا تتاجر بهما

قراء قاسيون الأعزاء.. سنيمم في هذا العدد وجوهنا نحو ريف حمص لنلتقي الرفيق الشيوعي القديم سليم مطانيوس شهدا في بيته... في غرفة الاستقبال التي خلت من الصور عدا صورة قديمة للمناضل العالمي تشي غيفارا...

استقبلنا مع أفراد أسرته ودارت بيننا أطراف الأحاديث، وبدورنا توجهنا إليه معبرين عن اعتزازنا برفاقنا القدامى... أولئك البواسل الذين شقوا أمامنا درب النضال بعذاباتهم وتضحياتهم فكانوا ومازالوا على الرغم من رحيل أكثرهم، المشاعل المضيئة التي تنير لنا الدرب وتشيع في نفوسنا وعقولنا الثقة الأكيدة والعزيمة القوية للمساهمة في بناء غد أفضل وأجمل.

رفيقنا المحترم أبو أنطون حدثنا كيف أصبحت شيوعياً؟

أنا من مواليد منطقة رياق عام ١٩٣١ .. انتسبت إلى صفوف الحزب الشيوعي السوري في بداية خمسينيات القرن الماضي، والدافع إلى ذلك تأثري بالفكر الشيوعي من خلال لقاءات عديدة مع بعض الرفاق وبخاصة الرفيق مطانيوس يعقوب سكرتير فرعية رياق. وفي ذلك الحين كان عدد من الرفاق من حمص يأتون إلى رياق بمهمات حزبية، أذكر منهم المحامي نوري حجو وموريس صليبي وبشير سبيني وفؤاد عبد المولى.. وكانت منظمة رياق تضم الكثير من الرفاق. كلفت بالعديد من المهمات، ومنها توزيع المنشورات والنشرات الصادرة عن الحزب، فقد كنت أذهب سيراً على الأقدام إلى المشيرفة لاستلام المطبوعات المرسلة إلينا من لبنان ليتم توزيعها على الرفاق في حمص وريفها .. وفي عام ١٩٥٧ ساهمت مع الرفاق بتأسيس منظمة الحزب في طريز وعرقايا ..

وخلال الحملة البوليسية المسعورة على حزبنا الشيوعي عام ١٩٥٩، جرى اعتقال أكثر من ثمانين رفيقاً من منطقتنا كنت واحداً في عدادهم، وغني عن البيان وصف تلك الحملة الشرسة وبشاعة ما جرى من ظلم وقهر وتعذيب... وفي مقابل ذلك ما سطره الرفاق من مواقف صلبة مشرفة.

وبعد خروجي من السجن ذهبت إلى لبنان لفترة محدودة، وعند عودتي رددت لمنظمة الحزب في لبنان ما قدمته لي من مساعدة مالية.

وفي عام ١٩٦٢ كلفت بمهام سكرتير فرعية رياق، وبقيت في التنظيم إلى أن بدأ مسلسل الانقسام في الحزب، وعندها قررت مع كثير من الرفاق ترك التنظيم، لكنني بقيت شيوعياً في قناعتي وسلوكي وعملي اليومي مع الآخرين، وكنت أقول للرفاق الذين يأتون إلى بيتي يعرضون علي الانضمام إلى هذا الفصيل أو ذاك: إنني شيوعي، وسأبقى كذلك، ولكنني لن أعود للتنظيم إلى أن تجتمعوا معاً، وعندها ستجدونني معكم وأمامكم!.

إن ما جرى من الأحداث المؤلمة وأهمها انهيار الاتحاد السوفيتي حزت في قلوبنا، لكنها لم تفقدنا الثقة والأمل، لأن المستقبل للأفكار والمبادئ التي تحترم الوطن والمواطن ولا تتاجر بهما . ولئن كبت الشيوعية يوماً فإنها ستعود أقوى مما كانت، وإن تباعد الرفاق بسبب أو بآخر فإنني على ثقة أكيدة أنهم سيجتمعون في حزب واحد لأن في داخل كل رفيق منا بوصلة غريزية توجهنا جميعنا نحو التلاقي ومتابعة طريق النضال الذي كلف كل رفيق الكثير من التعب والدم والتضحيات.

■■

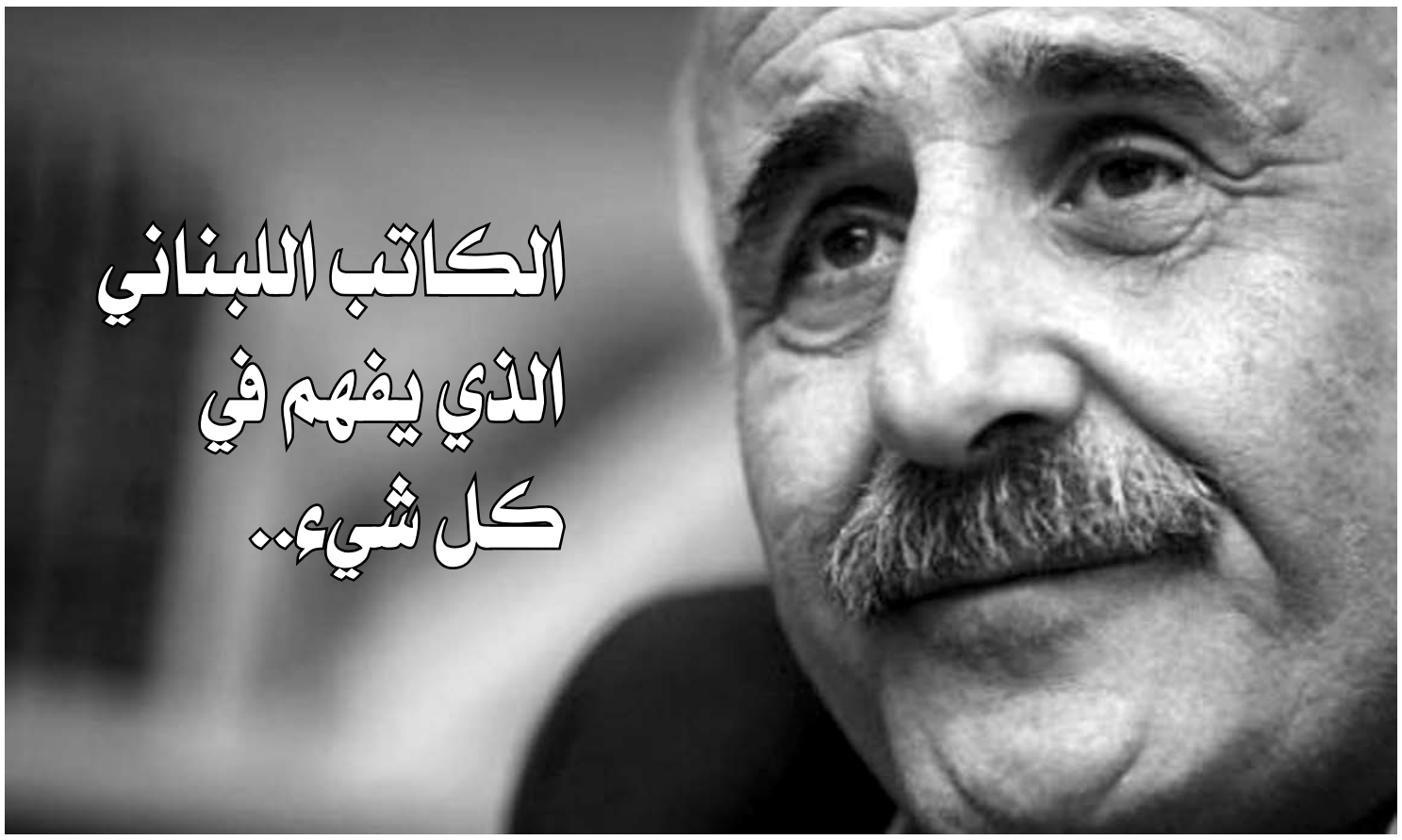

◄ منار ديب

لم أستطع أن أمنع نفسي من الابتسام حين وجدت أن الذي كتب مادة عن رحيل أسامة أنور عكاشة على الصفحة الأولى من جريدة «السفير» هو عباس بيضون الشاعر المعروف ورئيس القسم الثقافي في السفير، فقد توقعت أن يقوم بهذه المهمة أحد كتاب صفحة «صوت وصورة» في الصحيفة، وهي الصفحة التي تعنى بالفن والتلفزيون. صحيح أن قيمة عكاشة تستأهل أن يتم تناول مسيرته من مثقفين، لكن أن يمتلكوا الحد الأدنى من المتابعة الحقيقية لأعماله، والأدوات والخلفية اللازمة لكتابة هذا النوع من المواد (أذكر المقالة التحفة التي كتبها بيضون عن مسلسل «أسمهان» الذي يبدو أنه لم يشاهده)، فبيضون لم يكن يرثي أو يستعيد خبرة شخصية مع أعمال الراحل، بل يحلل، وإذا كنت قد ابتسمت مع رؤيتي لاسم صاحب المقال، فإنني ضحكت حين وجدت بيضون يحيل أعمال عكاشة ذوات الأجزاء إلى مسلسلات أمريكية طويلة كـ«دالاس»، وبغض النظر عن اعتباطية هذه الإحالة لدى سيناريست لديه مرجعية أدبية غنية، إلا أن ذلك يعبر عن تصميم الذهن العامل في الصحافة الثقافية اللبنانية، فالسادة رؤساء الأقسام الثقافية في الصحف الكبرى يستطيعون تقييم مسيرة محمد عابد الجابري الفكرية إثر رحيله، كما يستطيعون الكتابة عن هيرتا مولر الحائزة على جائزة نوبل للآداب دون أن يكونوا قد قرؤوا لها حرفاً، وبإمكانهم أن يكتبوا في الفن التشكيلي والموسيقا والسينما والعمارة، ومكانتهم المستمدة من نفوذ المنابر التي يعملون فيها تجعلهم خارج المساءلة، هكذا يستطيع عباس بيضون أن يصرف ربع مقالة طويلة في إطار ملف للسفير الثقافي عن مرحلة الستينيات على كفة بنطاله (هكذا حرفياً) دون أن يخرج القارئ بجملة مفيدة من النص برمته، كما يستطيع أن يكتب (أي كلام) عن مجزرة أسطول الحرية لأنه الحدث الراهن.

الثقة الزائدة بالنفس للكاتب اللبناني الذي يفهم في كل شيء، يطعمها بإحالات غربية (ليلخم) القارئ العربي بثقافته الأجنبية، ومع أن أعداداً كبيرة من مثقفي (البداة الحفاة) يعرفون لغات أجنبية وثقافتهم لا تشكو من قصور (والترجمة جعلت الكثير متاحاً ويساهم المترجمون السوريون بقسط وافر من هذه العملية دون أن ينالوا ما يستحقون من تقدير)، إلا أن المثقف اللبناني هو المنتظر منه أن يكون الخبير والمرجع والمقيّم، وبإمكانه أن يرفع أسماء ويعتم على أخرى، ويشترك في هذه اللعبة المثقفون العرب، ومثقفو الجوار تحديداً، التي تتراكض مواقعه الإلكترونية لتختار مقالاً تافهاً من مطبوعة لبنانية قد يوجد في الصحافة المحلية ما هو أفضل منه، وإذا رحلت شخصية أدبية لبنانية أو نالت جائزة تتقاطر مواكب المعزين أو المهنئين من وراء الحدود لتقديم فروض الطاعة، بينما قلما يجري الالتفات إلى مبدع محلي رحل أو (انجلط) أو حدث أن نال جائزة.

بات كتاب متحذلقون من بيروت قادة فكريين، هؤلاء المهووسون باستعراض كفاءتهم اللغوية ومخزونهم التراثي المقحم، أو قراءاتهم الغزيرة أو خبراتهم الحياتية التي يعتقدون أنها استثنائية، ينثرون أمامنا ما يعتقدون أنه لقى فكرية نادرة، بينما هي لا تزيد عن كونها لغواً، والأنكى أنهم وجدوا مقلدين لهم هنا. وصفة للصداع وإضاعة الوقت: اقرؤوا (الكبار) وضاح شرارة، وجهاد الزين، وحازم صاغية، وحسام عيتاني.

■■

ترجمة «العالم لا ينتهي» لشاعر أمريكا الأول

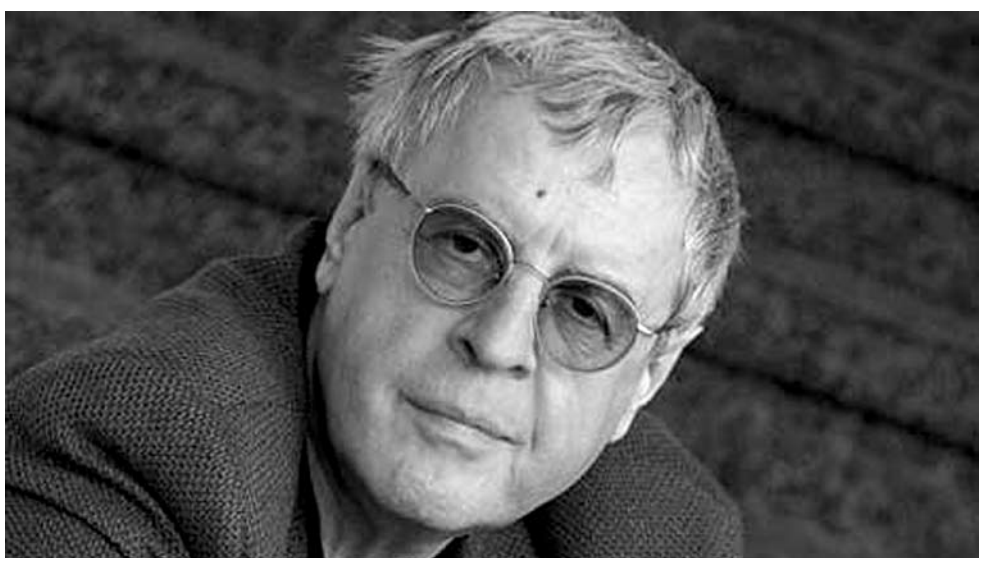

كلب يحاول أن يخط قصيدة عن سر نباحه،
هذا أنا يا قارئي العزيز!
وحينما حاولوا أن يركلوني من المكتبة
حذرتهم بأن لي مولى خفيا وقويا
وبرغم ذلك ظلوا يسحلوني على الأرض من ذنبي.

هذه واحدة من أشهر قصائد تشارلز سيميك الشاعر الذي صدرت الترجمة الكاملة لديوانه «العالم لا ينتهي» عن مشروع «كلمة» للترجمة التابع لهيئة أبو ظبي للتراث والثقافة، والشاعر الأمريكي سيميك حائز على جائزة بوليتزر للشعر عام ١٩٩٠، وقام بترجمة الكتاب الشاعر والمترجم الأردني تحسين الخطيب.

يتضمن الكتاب ملحقاً بجميع قصائد النثر التي ضمّها كتاب سيميك «زواج في الجحيم» الصادر عام ١٩٩٤، وتحت عنوان «شعر حمقى القرية» يقدم الشاعر الأمريكي في بداية كتابه مقالة مكثفة حول مفهومه الخاص لقصيدة النثر بوصفها فعل تحرير للمخيّلة و«خلقاً أدبياً خالصاً يجمع بين استراتيجيتين متنافرتين: الغنائية والسرد».

يذكر أن الشاعر سيميك هو أحد أبرز الأسماء الشعرية في أمريكا الآن وقد اختير في العام ٢٠٠٧ لموقع «شاعر أمريكا الرسمي»، ومنح جائزة والاس ستيفنز «لتمكنّه المُثبت من فن الشعر» بواسطة أكاديمية الشعراء الأمريكيين.

ولد تشارلز سيميك في بلجراد بيوغسلافيا عام ١٩٣٨ وهاجر إلى الولايات المتحدة مع أسرته وهو في السادسة عشرة من عمره، وبدأ كتابة الشعر بالإنجليزية بعد سنوات قليلة من إتقانه للغة.

أعماله الشعرية هي: تعرية الصمت ١٩٧١، مدرسة لأفكار سوداء ١٩٧٨، أغاني بلوز لا تنتهي ١٩٨٦، أرق الفنادق ١٩٩٢، عرس في الجحيم ١٩٩٤، اصطحاب القطة السوداء ١٩٩٦، نزهة ليلية ٢٠٠١، ستون قصيدة ٢٠٠٨..

من أشعاره التي وردت في الكتاب نقرأ:

بلغنا من الفقر أني اضطررت إلى أخذ موضع الطُعم في مصيدة الفئران/ ووحدي في القبو/ كنت أسمع أصواتهم وهم يذرعون الطابق الأعلى/ ويتحركون في أسرّتهم ويتقلبون/ قال لي الفأر وهو يقرض أذني «يا لها من أيام شر عصيبة»/ ومرت سنون/ ولبست أمي معطفًا ياقته مكسوةٌ بفراء قطة ظلت تتحسسها إلى أن أضاء شررها القبو.

يخطو الميت نازلا من على المقصلة/ يحمل تحت ذراعه رأسَه الذبيح / شجر التفاح مزهر/ والميت يشق طريقه إلى حانة القرية والجميع يشاهدون/ هنالك يسحب كرسيًا ويجلس جنب منضدة ويطلب زجاجتي جعة/ واحدةً له وواحدةً لرأسه/ تمسح أمي يديها في المريلة وتقوم على خدمته/ ما أشد الهدوء في العالم/ يمكن للمرء أن يسمع النهر/ الذي أحيانا ما ينسى في غمرة ارتباكه/ ويجري إلى الوراء.

■■

ركن الوراقين

موت التاريخ..

هو عنوان الدراسة الجديدة الصادرة عن دار التكوين للنشر في دمشق للكاتب أحمد دلباني. تتناول الدراسة بعض أعمال درويش التي اتضح فيها وعيه بموت السرديات الكبرى. يقول دلباني «قد أصبحت العدمية السمة الأكثر حضورا في كتابات درويش الأخيرة. العدمية مفهومة على أنها غياب القيمة وغياب الأساس الأنطولوجي لكل ما يتأسس عليه المعنى. إنها العالم وقد رد إلى اللاتشكل، والتاريخ وقد أصبح كابوسا مليئا بالصخب والعنف. إنها – في كلمة – انتفاء العلو. لقد تم عبور درويش إلى هذه الضفة التي جعلت بول فاليري يتحدث – يوما ما – سأم الحياة المحض».

تأويل الثقافات

يتجاوز المؤلف في هذا الكتاب الشهير الحدود التقليدية للأ نثر و بو لو جيا الثقافية، ويطور مفهوماً مهماً جديداً للتراث. ولقد أسهم عمله الإبداعي هذا إسهاماً كبيراً في مساعدة جيل كامل من الأنثروبولوجيين على إعادة تعريف حقل اختصاصهم هذا وتحديد أهدافه العليا.

يوفر هذا الكتاب فرصةً ثمينة للتعرف على أحد كبار أساتذة الأنثروبولوجيا المعاصرين، وللتأكد من أن مقابرة التراث التي اقترحها، قبل أكثر من ثلاثين سنة، ما زالت ذات أهمية مركزية بالنسبة إلى الفكر الحديث في ما يخص الملاحظة والتجربة.

الكتاب من ترجمة محمد بدوي.

ربما ..!

من «قاموس الأصدقاء - الطبعة الأولى»

ألمى عنتابلي:
دخلت ألمى إلى نفسها وأغلقت الباب. من يومها والجميع في الانتظار. كانت الفتاة الصغيرة متروكةً مع ألعابها في الغرفة، مع الوقت تحولت الألعاب إلى أشخاص وألمى صارت لعبة..

أيهم وحش:
لأن ألبرتو مانغويل لم يلتقكَ، يا بن العم، ليدرج قصتك في كتاب «تاريخ القراءة» ستطّل تغويني بكتابتها كملحق لذلك الكتاب العظيم، تحت عنوان «قارئ الكتاب الواحد».
القارئ الفذ ورصيده رواية واحدة، شاءت المصادفة أنها تتحدّث عن روايات كثيرة، فتبنى الرواية بما فيها من روايات، واشتد تعلقه بها حين جمعته بالمؤلف ووقّع له نسخته بإهداء بات يستخدمه مع الجميع، فلا يتعرّف شخصاً إلا ويقول له وهو يصافحه: «جسر إضافي للصداقة».
كم تشبه ماريو خمينث في رواية «ساعي بريد نيرودا» أيها النادل الذي يضيّف الزبائن عناوين كتب، يحدثهم عنها ويؤلف في متونها أكثر مما تتضمنه.

بسام رجا:
الدليل السياحي الذي وجد نفسه سائحاً في الدنيا بلا دليل سياحي..

طارق العربي:
«الولد الفلسطيني» الذي يعمل في السوق ويكتب الشعر بغزارة، سوف يأتي اليوم الذي نقص فيه صورته من إحدى الصحف مع الخضريين والعتالين، وقد كُتب تحتها: الثالث من اليمين إلى اليسار هو الشاعر، أو الثالث من اليسار إلى اليمين هو الشاعر.. لكننا لن نقبل منه لو كان ميتاً، ولا من الصحيفة حتى لو كنا من متابعيها، ألاّ نُذكر أسماء هؤلاء الذين إلى جواره وهم من جعلوه شاعراً!!

قيس مصطفى:
اسكت، لا تتفوّه بحرف، كفاك منطقةً لكل شيء وأنت نفسك بلا منطق. ألم يراهن أبو حيّان، مصلح مصلح، من قبل أمامنا جميعاً أنك لم ترضع ثدي أمك بل رضاعة المنطق؟ هكذا تبدو، وهذه مصيبتك. اسكتْ.. أنت سيارة تسير بالكحول - لا تقنعني بغير ذلك - وعند كل كيلو متر تسجل حادث سير جديداً.. لكنّ الكحول ستذهب إلى منبتها الجيني، إلى إرث العائلة المفرطة في الحب والشراب، ثم إن العائلة، مع أن الكل يقولون بذلك، ليست مفرطة بشيء سوى بالتهور في كل شيء.. إذاً اسكت ولا تتفوّه بشيء.

محمد الرملي:
دائماً كان لديك مال، منذ أيام المدرسة وإلى الأبد، لذا فأنا أكرهك حتى تفهم ما الذي يعنيه «الصراع الطبقي»؟!!

مصلح مصلح:
يومك مكيدة لا تعرف مدبّرها. تتسلاك الكآبة ويروّح عن نفسه بك الألم، كأنك طائر أعمى في حيّز مملوء بالسّكاكين. كلّ خفقة جناح مشروع جرح جديد، وكلّ محاولة طيران ضربٌ متهوّر من الانتحار! يا مصلح.. مأساتك حاجتك إلى نفسك تقلّ، باطراد، مع استغنائك عما يخصّكَ لتُفرح الآخرين وهم يمرون عليك كعجلات قطار..

وليد جلبوخ:
ثمة رجال نلتقيهم مرة واحدة ونبقى نحملهم طوال العمر، لأن هذه المرة تتكفّل، لأننا نعرف أنها المرة الوحيدة، بأن يحدث بيننا كل شيء، فيذهب كل واحد لقول حياته دفعة واحدة، في جلسة واحدة، ولمرة واحدة.
هذا ما حدث يا وليد. كنّا عائدَين من سفر وكنت تعد لسفر. التقيناكَ فعرفنا فيك ما نحب وما نتمنى. وأجمل ما عرفناه قصة اختراعك بلداً كاملاً، بدءاً من اسمه ومكانه، وحتى لغته وعدد سكّانه. نعم هي قصة «كشكبان» البلد الذي يعيش خارج هراء هذه الألفية محتفظاً لنفسه بقوة العصور العظيمة. من يومها خلعنا جنسياتنا وصرنا «كشكبانيين»، من تلك الجزيرة التي تُغيّر أنت، على مزاجك، مكانها كل مرة في البحار السبعة. وصرنا نؤمن بالطقوس الكشكبانية، اجتماعية ودينية، وتتلهف قلوبنا للمرأة الكشكبانية التي لا يمكن أن يتزوجها الرجل إلا كما في الأساطير.
وليد في الحياة الشقية التي عشتها في سورية، وفي الحياة الأشقى التي عشتها في نيويورك، كان لا بد من مكان آخر، مكان للناس الجميلين فقط. لذا لن نلتقي يا صديقي، لن نلتقي إلا في كشكبان الحرة كاملة السيادة.

■ رائد وحش
raedwahash@gmail.com

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2010/6/9) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

2010 مونديال الجوع

◄ سناء عون

الكرة وحدها قادرة على الخوض بحوار سيصل إلى نتيجة بين أقدام السود والبيض. وإن شكك البعض بالحكم. وحدها ستلعب دور البطولة وتجلس على عرش أسسه زعيم عالمي لمقاومة التمييز العنصري.

ما يفرقه العالم ستجمعه كرة القدم إلى أي حد تبدو هذه المقولة تتناسب مع ما يدور اليوم في جنوب إفريقيا؟

توجهت أنظار العالم بأسره إلى البلد الأخطر حسب آخر الإحصائيات لمعدل ارتفاع الجريمة والتي تصل إلى ١٠ ٪.. الجهة واحدة والأنظار موحدة. البعض من عشاق الكرة والآخر من المسوسين لمتابعة آخر قضايا الإجرام في العالم، حتى لو كانوا من صانعيه.

ربما الكرة وحدها من لا يعرف التمييز بين قدم سوداء وبيضاء. ولم تكن من مشكلاتها على الإطلاق يوماً هذه المقارنة الخاسرة. فالكرة لا يهمها ارتفاع نسبة الجريمة في البلد الذي ينتظر عرسها، ولا تخاف من انتشار مرض نقص المناعة المكتسب، ولا حتى تهمها كثرة المواخير والقوادين والعاهرات، حتى إنها لا تهتم للدقائق العشر أو الأكثر قليلاً لحضور زعيم كبير ناضل ضد التمييز العنصري لأكثر من خمسين عاما افتتاح عرسها الكروي.

حتى لا تبدو مهتمة بتحويل أكثرية أبناء البلد الذين حصلوا على حقوقهم الانتخابية منذ ما يقارب العقدين إلى عبيد بيد أقلية بيضاء، ولا يعنيها سقوط نظام التمييز العنصري، ولا تكترث كثيراً بقوة اقتصادية كبيرة لبلاد يلتهم الفقر أبناءها. ولا تراهن على من فاز بحكم البلاد، ولا جلوس رجل أسود على كرسي السلطة.

حتى ما يدور خلف الكواليس كما في مسرحة العالم بأن أقلية بيضاء لا تزال تحرك البلاد كأحجار الشطرنج محاولة إشباع هوسها بالمال، أما الحكم بالمعنى النظري فلا تهتم به.

ما الذي تستطيع فعله منظمة الفيفا العالمية والأمن الوطني لبلاد تغرقها الجريمة سوى تعيين المزيد من الحراس الشخصيين لزوار البلاد من سائحين ومشجعين، وترك باقي الشعب الفقير يموت كيفما يختار، فالإيدز والجريمة والقتل والدعارة والسرقة طرق شرعت بقوانين حكام العالم؟؟.

كيف ستبدو الصورة لو تخيلنا العمال السود بمناجم الماس المعروفة بالبلاد والتي يمتلكها البيض، يبحثون في أحجار الماس عن رغيف خبز.. رغيف خبز واحد، واحد فقط، لهم وحدهم دون حساب لقمة واحدة للآخرين؟. وهذا ليس بخلاً لكنها إستراتيجية حياة، فتكاليف الأسرة لا يستطيع تحمل أعبائها رجل أسود، والطرق المتاحة له هي التالية:

- أسرة واستقرار، وفي هذه الحالة سيتحول على الرغم من أنفه إلى قاطع طريق، خاطف، سارق.. لا ليمتلك الشقق الفخمة والعقارات والأموال، بل لسد الأفواه بالحد الأدنى من متطلبات الحياة، رافضاً الموت جوعا. وبالتأكيد لن يفكر حينها هؤلاء بالانتخابات كثيراً، ولا المشاركة السياسية، ولا بالاقتصاد «القوي» الذي تنعم به البلاد. عندها تنشط منظمة حقوق الإنسان بحق الإنسان في الحياة.

- الطريق الآخر المتاح لكي لا يتحول المحروم من كل شيء إلى خاطف وسارق ومجرم سيكون لا للأسرة. والحاجات البيولوجية الأساسية للإنسان توفرها بيوت العاهرات المحمية أكثر حتى من قصور الأثرياء، وهناك لا قانون قادر على ضبط نقص المناعة المكتسب من التجول في تلك الأجساد.

هؤلاء الذين نصبوا مانديلا الزعيم العالمي للقضاء على التمييز العنصري، نسوا مع الدخل العالي الذي لا يغطي ربع احتياجات المواطن العادي، من هم؟.. نسوا ما ظل مانديلا يطالب به حتى في سنوات سجنه.. بات رجاؤهم في هذا العالم فقط سد الرمق قبل التحول إلى مجرمين، مدركين تماماً أن هناك من يرسم لهم طرقاً تبدو كبرامج الكمبيوتر.. المبرمج لوضع كل الطرق ونهاياتها أمامهم، وهو يتابع بحذاقة اختيار الشعوب لمصيرها، يعرف تماماً الاختيارات إلى أين تودي. ويوهم الجميع بحق الإنسان بالاختيار: أنت مخير بالكامل، لكن بالطرق التي رسمتها أنا لأصل إلى أعلى نسبة من الأرباح، فيما أخبئ الباقي في أقفاص الجرذان تهيؤاً للتجربة التالية!.

■■

بين قوسين

حليب وكوكا كولا

◄ خليل صويلح

كأن قافلة «سفينة الحريّة» جريمة مستغربة في سجّل إسرائيل الدموي، فهي لن تكون الأخيرة بالطبع، لكنها هذه المرة تأخذ طابعاً مختلفاً بتورطها المباشر مع دول أخرى غير عربية. تركيا الصاعدة بقوة في المنطقة، صنعت الحدث على هذا النحو، إلى الدرجة التي أحرجت أنظمة عربية كانت تساهم بشكل علني في حصار غزة، وهاهي مضطرة تفتح معبر رفح. مظاهرات واعتصامات واحتجاجات اعتادتها إسرائيل كنوع من الحالة الصوتية. ستبلع هذه المرّة كبسولة أكبر للتخلص من هذا الصداع، ثم تعود إلى مواقعها في مواجهة العالم. في الواقع فإن مأثرة "سفينة الحرية" أماطت اللثام ليس عن جريمة إسرائيلية مستمرة، بل عن أنظمة عربية تواطأت في هذا الموت البطيء لمسجوني غزة، وضمير عالمي نائم في وضح النهار عن ممارسات آخر نظام عنصري على الخريطة. المسألة ليست في حماقات نتنياهو أو باراك، بل في بنية نظام عنصري، يتساوى فيه اليسار واليمين. ننتظر أن تذهب حكومة اليمين، فتصفعنا حكومة اليسار، في دائرة عبثية من الانتظار، فيما تتحول القدس باضطراد إلى مجسّم تذكاري على الجدران.

الجمهور المعتصم بحزن تراجيدي على ضوء الشموع هو نفسه من حمل ناصيف زيتون على الحدود السورية اللبنانية، على الأكتاف لتتويجه بطلاً قومياً بالعتابا والميجانا، وهو نفسه من يجلس كالمنوّم هذه الأيام أمام شاشات مونديال العالم، بالحماسة نفسها، والصخب نفسه، سينسى حليب فلسطين، ويتجرّع الكوكا كولا على جدران ملاعب كرة القدم، على هدي حكمة امرئ القيس «اليوم خمر وغدا أمر». جمهور ملطّخ بقمصان فرق البرازيل وإسبانيا وألمانيا. جمهور عاطل عن العمل، يبتهج نهاية الأسبوع بأقصى طاقته على الرقص في إحدى حانات باب توما.

عفواً، أقصد اسمحوا لنا بأن نقول «سفينة الحرية» صناعة آخرين، ولا يكفي أن نخطف المانشيت الصحفي بمزاج تعبوي، كي نكون في قلب الحدث.

لنقل بأن إسرائيل تهرب إلى الأمام، وهذه واقعة، ولذلك كان عليها أن تصنع بشكل ما، قطيعة مع تركيا، كي ترتاح من عبء المفاوضات غير المباشرة، لأنها في الواقع، ليس لديها ما تقدمه للفلسطينيين سوى الرصاص والجدران العازلة والقصف الجوي، ومساحة أرض تكفي للمقابر وحسب.

khalil.s@scs-net.org

فرقة «باب» للفنون المسرحية «قصة حديقة الحيوان» من تأليف الكاتب المسرحي الأمريكي إدوارد أولبي وإخراج: رأفت الزاقوت. وذلك في دار الأسد للثقافة والفنون أيام ١٣-١٤-١٥-١٦-١٧ حزيران ٢٠١٠، عند الساعة ٨.٣٠ مساءً. دراماتورجيا: وائل قدور وعبد الله الكفري، أداء: زهير العمر ورأفت الزاقوت.

ربما لم تكن مصادفة أن نيويورك، المدينة الأم لـ«قصة حديقة الحيوان»، لفظت وليدها ساعة كتابته، فالمسرحية – التي لم تناسب الذوق السائد حينها في مدينة التحولات وأمزجة أصحاب مسارحها الكبرى- تطلق أسئلتها القصيرة الحارقة، تباغت المدينة في يوم عطلتها، وتصيبها في «رئتها» ساعة الظهيرة.

ومن برلين ١٩٥٩ خاضت عشرات المدن حول العالم رحلتها مع نص «قصة حديقة الحيوان»، واليوم بدت لنا دمشق مهيأة لاستقباله، مفتوحة على رؤيته الاستشرافية لما ستؤول إليه المدينة إذا ما تابعت تحولاتها العشوائية، مؤهلة لأن تطرح سؤال الوعي على سكانها إزاء متغيرات حياتهم وتوازنهم القلق.

«قصة حديقة الحيوان» هي قصة معزولين يلتقيان بمصادفة حتمية في حديقة عامة. فادي: ذاكرته حبلى بسكين وقصة؛ وصلاح: الذي يعيش فراغاً ملؤه الانتظار، يحاولان – عبثاً- فتح قناة للتواصل ويكتشفان أنّ الأوان فاتهما منذ زمن بعيد.

اليوم ينتظر جمهور دمشق – تماما كما ينتظر صلاح– أن يقص عليهم فادي ما حدث في حديقة الحيوان، ومن خلال تفاصيل هذا الانتظار تعبر دمشق بضجيجها وصمتها، وتخبرنا القصة على طريقتها...

هل سيعود صلاح إلى مقعده في الحديقة بعد ظهر الجمعة القادم ليقرأ سطوراً جديدة من كتاب؟ هل سيعيد الجمهور تعاطيه مع تفاصيل هذه المدينة وحياتهم فيها بالطريقة ذاتها؟

ويحتفل فريق عمل المسرحية بعودة الممثل زهير العمر إلى الخشبة بعد غيابه عن الأداء المسرحي لثماني سنوات، وهو الممثل الذي طالما احترف المسرح تمثيلاً وإخراجاً وتدريساً.

وإذ يتابع المخرج رأفت الزاقوت من خلال هذا العمل مسيرته الاحترافية في الإخراج والتمثيل، فإنه في الوقت نفسه يضيف إلى رصيد فرقة «باب» للفنون المسرحية، التي أسسها في العام ٢٠٠٩، عملها الثالث بعد عرض «الجمعية الأدبية» للكاتب الغيني هنري أوفري ودراماتورجيا عبد الله الكفري، وقراءات «منشق.. أمر بديهي» للكاتب الفرنسي ميشيل فينافير ودراماتورجيا د. منتجب صقر.

وللدراماتورجيا قصتها في «قصة حديقة الحيوان» قصةٌ زخرت بتفاصيل المعادلات والإرجاعات وبناء الخطاب المسرحي وأسئلة المعنى، وإذ يقدم دراماتورجا العرض، الكاتبان وائل قدور وعبد الله الكفري، نتاج رحلتهما الجديدة للجمهور، فإنهما يحرصان على تشارك تفاصيل تلك الرحلة مع مجموعة من طلاب قسم الدراسات في المعهد العالي للفنون المسرحية من خلال ورشة عمل تطبيقية حول الدراماتورجيا في «قصة حديقة الحيوان»، تم تنفيذها أيام ٣-٤-٥ حزيران، وذلك بالتعاون مع الجمعية السورية للبيئة.

وقام فريق العمل بتوثيق أهم مراحل الاشتغال على العرض في كتيّب قام بإعداده د. منتجب صقر أستاذ مادة الكتابة المسرحية في المعهد العالي للفنون المسرحية، وتأتي هذه الخطوة تعبيراً عن قناعة الفريق بضرورة رصد عناصر المختبر المسرحي الذي احتضن التجربة وأفرز منتجها النهائي، ودعوةً إلى جعله تقليداً مكرّساً يرافق العروض المسرحية ويوثّق لها.

سينوغرافيا العرض لوسام درويش، والموسيقا من تأليف محمد عثمان، تصميم الأزياء لظلال الجابي، مساعد المخرج: رامي خلف، إدارة الإنتاج: كارولين كنج، تصوير فوتوغرافي: خالد عيد.

■■

The actor.. محاكاة هزيلة تسعى للاختلاف وخلق المواهب من أشباهها

◄ نبيل محمد

تحاول الفضائيات الخاصة السورية المتمثلة حالياً بتلفزيون الدنيا فحسب، إيجاد وقع إعلامي مختلف، خاصة بعد جملة الانتقادات التي توجهت إلى كل الفضائيات الخاصة التي ظهرت منذ فترة في سورية، بأنها مشابهة لأداء التلفزيون الرسمي، وأنها رسمية بصورة غير مباشرة، بحيث تنتقي الفضائية الخاصة نموذجاً ما يحتذى في فضائيات لبنانية أو خليجية أو أجنبية، لتقوم بتقديم نسخة سورية معدلة عنه، على اعتبار أن الكوادر التي تحتويها هذه الفضائية ما زالت غير مؤهلة لخلق نموذج خاص، أو وضع رسالة ذاتية ذات خصوصية معينة، ومن هنا نجد أن أغلب برامج الإعلام التلفزيوني الخاص، مستقاة من برامج مشابهة، ولا يخرج برنامج "The actor" على فضائية الدنيا عن هذا السياق، ففي سعي الدنيا لتقديم برنامج جديد على المستوى السوري، ومخالف لما يقدم على شاشات الإعلام الرسمي، ومتميز بالحركية، جاء برنامج "The actor" في النسخة الأولى منه.

خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد من عدة شهور لإطلاق هذا البرنامج وجد بعض النقاد والفنانين أنه من الضروري وجود هكذا نموذج لتخريج فنانين، اعتماداً على موهبتهم دون المرور بالمعهد العالي للفنون المسرحية، ووجد المتقدمون "المئات" في هذا البرنامج فرصة للنجومية وبالتالي التحصيل المادي الهائل، دون المرور بخمس سنوات من المعهد العالي، وفي جملة من التشجيعات انطلق البرنامج ليتقدم مجموعة من الشباب أمام لجنة تحكيم "سامر عمران- باسل الخياط- يارا صبري" ويتم اختيار عدد منهم لتدريبهم وتأهيلهم وصولاً إلى المراحل النهائية التي بدأت منذ أيام.

لا يمكننا تشبيه برنامج "The actor" ببرنامج مسابقات واحد فحسب، فيبدو أن المعدين اطلعوا على عدد من البرامج الفنية العالمية التي تؤهل الفنانين وتقوم على مبدأ المسابقة والتصويت ولجان التحكيم، ليصلوا إلى صيغة برنامج محدد، فبرنامجنا هنا يحاكي american idol من خلال طبيعة لجنة التحكيم في التصرف مع المتسابقين والتدخل في تفاصيل أدائهم مع العلم أن لجنة "The actor" اتخذت مبدأ المحاباة في النهائيات، ويبدو أن هنالك انتقادات وجهت إلى المعاملة القاسية التي عاملتها للشباب في بدء انطلاقة البرنامج، أما حفلات البرنامج التي يتم مع انتهائها تحديد الفائز فقد بدت محاكاة star academy وإنما بفروق مذهلة أولها يظهر في برودة حفلات "The actor" مقابل حيوية star academy، وثانيها أن البرنامج المحلي اعتمد على مسرح فارغ تماماً من الديكور، بطابع مركز ثقافي عربي، ومذيعة تحاول يائسة تحريك هذه المساحة الهامدة الميتة من المسرح دون جدوى، وجمهور قليل قائم على مجموعة من أصدقاء المترشحين يحملون مالا يجاوز عشر صور لهم، ولجنة تحكيم تأخذ ربع وقت البرنامج لتقدم رأيها بعروض "مشروع الممثلين"، لتجد نفسها مجبرة في النهاية على انتقاء واحد من كل خمسة، رغم إيمانها الكبير بأن الخمسة موهوبون هذه الموهبة التي حتى الآن لم تظهر بشكل واضح، وربما هنا لا يحق لنا المقارنة لأن أغلب البرامج القائمة على هذا النموذج عربيا لا تقدم مواهب مميزة، وهنا تبدو حدة التشابه بين "The actor" وسواه أي في عدم طرح موهبة حقيقية.

لم يحقق البرنامج اختلافاً عن سواه من التجارب المشتقة على اعتبار أن أغلب منتجنا الإعلامي هو صيغ مشابهة لبرامج تم ابتكارها في الخارج والإساءة لا تكمن في التقليد والمحاكاة وإنما في سوء هذين الجانبين فنحن لا نعد نسخاً مشابهة بقدر ما نعد نسخاً مشوهة وهنا تكمن هزالة الإمكانيات وانعدام الموهبة.

■■

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org زار موقعنا بين عددين 118.233 زائراً